مؤتمر حرض

وثائق ومحاضر

الطبعة الاولى

١٩٦٦

جميع الحقوق محفوظة

السيد عبد الله الحسيني

مؤتمر حرض

وثائق ومحاضر

الهيئة العامة للأوقاف
General Authority of Awqaf

دار الكتاب الجديد

وقف
الهيئة العامة للأوقاف
General Authority of Awqaf
مكة
الجامع الحرم مكة

تصدير

مؤتمر حرض ، هو مؤتمر السلام المنبثق عن اتفاقية جده المشهورة التي عقدت بين الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر ، والتي اعلنت رغبة العاهلين في اعادة السلم الى ربوع اليمن ، بوقف اطلاق النار بين الجمهوريين والملكيين ، وبقيام حكومة مؤقتة من الاطراف المتنازعة ، تحقق سحب القوات المصرية من اليمن ، وايقاف المساعدات المالية والعسكرية من السعودية ، وتمهد لاجراء استفتاء شعبي ، حتى يتمكن الشعب اليمني بارادته الحرة ، ودون اي مؤثر خارجي ، من تقرير مصيره بنفسه ، واختيار نوع نظام الحكم الذي يرغب فيه .

وكان من مهمة المؤتمرين في « حرض » بحث ما يلي :

١ ــ اقرار طريقة الحكم المؤقت اثناء فترة الانتقال .

٢ ــ تشكيل وزارة مشتركة تحت ظل الدولة المؤقتة .

٣ ــ تقرير طريقة الاستفتاء .

٤ ــ بحث تشكيل هيئة رقابة مصرية سعودية تشرف على تنفيذ الاتفاقية وسير الامور ، حتى جلاء آخر جندي مصري وزوال كل مؤثر سعودي ، وحتى يتم الاستفتاء لاختيار نظام الحكم الدائم .

هذه هي الخطوط العريضة التي كانت في اذهان اليمنيين وغيرهم عندما تقرر انيعقد ممثلو الطرفينالمتنازعين مؤتمرا وطنيا في « حرض » وتحدد اليوم الثالث والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٦٥ م الموافق ٢٩ رجب سنة ١٣٨٥ هـ ، موعدا لذلك .

وكان قد سبق « اتفاقية جدة » في ٢٤ آب ١٩٦٥ بين مصر والسعودية الاتفاق على « ميثاق الطائف » بتاريخ ١٢ آب ١٩٦٥ بين معظم مشايخ اليمن ورجالات الحل والعقد من ابناءها : وهو الميثاق الذي ربط معظم الاطراف المتنازعة بعهد وطني ، وقام بدور « القاسم المشترك » بين جميع فئات الشعب اليمني ، وهو يهدف الى وجوب تآزر القوى اليمنية ضد التدخل الخارجي ، وعلى ان يسدل الستار على الماضي ، وعلى ان لا يشهر اليمني سلاحا في وجه اخيه اليمني ، وعلى قيام حكم اسلامي ديمقراطي يجعل مصلحة اليمن فوق كل اعتبار .

والى ان تجلو القوات المصرية وتتوقف المساعدات

السعودية ، تشكل حكومة مؤقتة تحت اسم « الدولة اليمنية الاسلامية » • وعندما يتحقق الجلاء ويزول كل ضغط خارجي ، يجري استفتاء شعبي لاختيار نظام الحكم الذي يريده ابناء اليمن •

وكان قد تألف وفد من الجمهوريين، يسمى بالمنشقين، من مشايخ ومثقفين واعضاء من حكومة « السلال » الجمهورية • وقد فروا الى « بيحان » ، ومنها الى السعودية، يطلبون المساعدة على محاربة الضباط العسكريين والتدخل المصري في اليمن • كما انه كان قد برز « اتحاد القوى الشعبية » الذي يرأسه ويسير سياسته السيد ابراهيم بن علي الوزير •

وقد جمع « ميثاق الطائف » جميع هذه العناصر مع الزعماء الملكيين ، والذين جهروا بمقاومة الجمهورية ، والتدخل المصري وجاهدوهما من أول يوم وفي طليعتهم بعض امراء آل حميد الدين والسيد احمد الشامي وسادة ومشايخ بكيل •

وحقا ان « انشقاق » المشايخ الجمهوريين ، والتقائهم بالقوى الشعبية ، واجتماعهم بزعماء الملكيين ، وتوقيع « ميثاق الطائف » قد زلزل موقف المصريين ، وحدا بالرئيس جمال عبد الناصر الى التفكير في ايجاد مخلص له ولجيشه من اليمن ، ودفعه الى السفر الى «جدة» للاجتماع

بالملك فيصل وتوقيع اتفاقيتها العتيدة .

وكان منطق الاحداث يقضي ان تشكل لجنة تحضيرية لمؤتمر « حرض » من الفئات الاربع :

١ ــ المنشقين .
٢ ــ اتحاد القوى الشعبية .
٣ ــ الجمهوريين .
٤ ــ الملكيين .

وتعمل هذه اللجنة تحت اشراف وتوجيه الحكومتين المصرية والسعودية ، للاتفاق مقدما على سياسة موحدة تعرض على مؤتمر « حرض » ، ضد ما يمكن ان يواجهه « المؤتمرون » من متناقضات وأهواء ومؤامرات ، ولكي يتفقوا على اختيار الممثلين الاكفاء من ذوي الحل والعقد والعلم والجاه والدراية .

لكن شيئا لم يحدث .

فالمنشقون لم يكونوا مخلصين في انشقاقهم . وامكانياتهم الذهنية والوطنية لا تخول لهم تفهم الاحداث والارتفاع الى مستواها ونبذ الاغراض والاطماع والاوهام.

و « اتحاد القوى الشعبية » يدور بمثاليته ومبادىء زعيمه في جو بعيد عن واقع اليمنيين في ظروفهم الحاضرة.

و « الملكيون » منفعلون بواقعهم المرير ، بعد حرب

ثلاث سنوات قضت على الاخضر واليابس • ويتيه معظم قادتهم في مغازات من الشكوك والوساوس والتخوفات •

يقابل ذلك لدى « الجمهوريين » تعنت في القيادة ، ناتج عن فقدان الذاتية ، وعن الخضوع والتبعية للاجنبي وللغريب ، ثم تباين وجهات انظارهم •

الى جانب ذلك تفعل المذهبية فعلها عند الجمهوريين • فالشوافع منهم لهم قضية خاصة ، ويرون انهم لا يزالون مضطهدين ، وان « الثورة » وان كانت قد ازالت الحاكم الزيدي المتسامى ، الممثل في ابن « حميد الدين » ، فقد ابدلته بحاكم زيدي جائر يتمثل في خادم ابن حميد الدين وعسكري ابن حميد الدين !

والزيود من الجمهوريين يرون ان فئة الضباط قد سيطرت بواسطة الحديد والنار ، والتأييد المصري على الحكم ، ونفت عنه كل مقومات السلطة التقليدية فاصبحوا حائرين بين الثورة على الثورة ، وفي ذلك القضاء على « الجمهورية » وعودة « ابن حميد الدين » ، او الصبر على ما هو اشد وانكى من حكم « ابن حميد الدين » !

وازاء كل ذلك يبرز موقف المصريين وموقف السعوديين •

المصريون لهم سبعون الف جندي ، وقوة كبيرة

ترابض في كثير من اصقاع اليمن • وهم بين الرجا واليأس، والاقدام والاحجام• ولهم اطماعهم في الخلاص، وتخوفاتهم من استمرار النزيف الدامي ، ورغباتهم في ايجاد حل يضمن لهم النصر ، مع السعي الى اخذ الخصم بالحيلة والخديعة ، باستخدام وسائل المغالطة والمطاولة والتهرب من مواجهة الحقائق ، والاعتماد على الوقت املا في ان يكسبوا بالمهادنة ما لم يكسبوه بالحرب •

اما السعوديون فليس لهم جيش في اليمن ، ولا يتدخلون في شؤون الملكيين الخاصة ، ويقدمون مساعدتهم بسذاجة العربي الصريح ، وغيرة المسلم المخلص ، وهم ما بين مصدق ومكذب بوعود عبد الناصر ، ولهم وسائلهم غير المعقدة في الدفاع عن النفس والحق ، ومجابهة المغالطة والمطاولة والتهرب بالصراحة « الفيصلية » والصبر والثبات على الكلمة ، واعطاء كل الفرص للخصم في أن يتعقل الموقف ويفهم حقائق الامور •

ودارت مراسلات بين الرياض والقاهرة ، ومحاورات بين الملكيين وانصارهم من جهة ، وامراء اليمن والمسؤولين السعوديين من جهة اخرى •

وتشاءم من تشاءم ، وقام نقاش وجدال حول اتفاقية جدة ، وميثاق الطائف ، ومؤتمر حرض ، واشتراك « المنشقين » ، واتحاد القوى الشعبية ، واشتراك آل

« حميد الدين » او عدم اشتراكهم .

وحقا ، لقد عملت المملكة العربية السعودية جهدها في انجاح المؤتمر ، وقام جلالة الملك فيصل وصاحب السمو الامير سلطان بجهد جبار في اقناع « الملكيين » بضرورة الالتزام باتفاقية جدة وميثاق الطائف ، وتعيين الممثلين الاكفاء لمؤتمر « حرض » ، والنصح بعدم تواجد احد من « آل حميد الدين » في « حرض » ، وتشكيل « الحكومة المؤقتة » تحت اسم « الدولة » ، وترك البت في النظام الدائم للشعب اليمني حين يزاول بارادته الحرة حق تقرير مصيره بنفسه بعد جلاء القوات المصرية، ويختار نوع النظام الذي يريده ، والحكام الذين يرضى عنهم وفقا لدينه وتقاليده ومقدساته .

ولم يكن كل ذلك سهلا ، بل اريق من اجله الكثير من الجهد والمال والوقت . مقابل ذلك لم يحدث شيء من هذا في الاطار الجمهوري من جانب المصريين . بل الذي حدث ان زادت اذاعة « صنعاء » عرامة ، وتكونت الهيئة الارهابية التي تحمل اسم «التنظيم الشعبي» ، وزود افرادها بالاسلحة وكل ادوات الارهاب . وتبين في مؤتمر «حرض» ان المسؤولين المصريين قد تعمدوا تفسير اتفاقية جدة بمفاهيم مغلوطة ، وضعوا الجمهوريين في نطاقها الضيق ، مما ادى الى ركود المؤتمر فترة طويلة ، ثم تعليقه الى اجل

غير مسمى ، والتهديد باستئناف المأساة ، وان يدور الدولاب الجهنمي من جديد .

وبعـد ،

فقد جمعنا في هذا الكتاب محاضر جلسات المؤتمـر والمذكرات والبرقيات التي تبودلت ، ولم نأت بشيء مـن عندياتنا . ثم ان السيد احمد الشامي رئيس الوفد الملكـي في مؤتمر « حرض » تكرم فاتحفنا بمقدمة تاريخية تعطي القارىء صورة حقيقية عن طبيعة المأساة اليمنية واسبابها ومسبباتها ، وتضعها في اطارها الزمني ، بما يوحي بالعبرة ويحدد نهاية الصراع .

ونرجو ان نكون قد ادينا خدمة تذكر لأُمتنا وتاريخنا، ومن يهمه أمر اليمن ومأساتها .

١٦ رمضان المبارك ١٣٨٥
٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦

عبد الله الحسني

عرض تاريخي

بقلم

السيد احمد بن محمد الشامي

وزير خارجية الدولة المتوكلية اليمنية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد اطلعت على ما كتبه الصديق عبد الله الحسني عن القضية اليمنية في مؤتمر حرض ، فاعجبني تحليله الدقيق للظروف والملابسات التي اكتنفت « المؤتمرين » والمشكلة اليمنية قبيل انعقاد المؤتمر ، كما اعجبني اعتماده على سرد الوقائع كما حدثت في الجلسات الرسمية .

وحين طلب الي أن اقدم لهذا الكتاب ـ النافع ان شاء

الله ــ باعتباري احد المساهمين في المؤتمر ، وجدت الكاتب قد وفى الموضوع حقه ، ورأيت ان خير تقديم له هو التحدث عن « اليمن » وأدوارها التاريخية عبر العصور ، فان ذلك ما لا يعرفه الكثير ، وقد يبلور «القضية اليمنية» في ذهن الرأي العام ويعلل نشأة اسبابها وتوغلها في مسارب التاريخ .

في الامكان ان نقسم تاريخ اليمن الى سبع فترات ، نقتبس موجزها من كتابنا « قصة الادب في اليمن » :

١ ــ في الجاهلية :

فترة المجد العتيد والخرافات والاساطير والتبابعة والاقبال ، حين كانت اليمن رمز القوة والسلطان ومسرح السياسة والتجارة ، وفيها سد « مأرب » والجنتان ، و « غيمان » و « قصر غمدان » ، فترة أشرقت مع التاريخ المعروف للبشر ، وغربت في ليل الغزو « الحبشي » الرهيب لليمن .

٢ ــ صدر الاسلام :

فترة الاحتضار والمحاولة ثم التلاشي ، فلا « تبابعه » ولا « سدود » ولا قصور ، ولا عروش ، يطأ الاحباش تربة اليمن الطيبة بمناسم الذل ، فتستنجد بفارس ، وتعز بسيف ، ثم تدخل في دين الله أفواجا ، وتعوذ « بمعاذ » .

ثم تمرق عنه زرافات ووحدانا ، وتلتف حول « الاسود العنسى » ، ثم ما تكاد تعلو راية الاسلام من جديد حتى يهوى بها « بسر بن ارطاة » ويمرغها بدماء « الشهداء » .

هذه الفترة الثانية تبدأ حوالي سنة ٦٠٠ ميلادية ، أي سنة ٢٣ قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، بعد أن تهدم سد مأرب للمرة الاخيرة ، وتفرقت قبائل اليمن ، وحكمها ولاة الفرس، وأقيال المخاليف، وتنتهي سنة ١٣٢هـ (٧٥٠ م) ، وقد حكم اليمن ــ بعد استجابتها للاسلام ، « عمال » من قبل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، والخلفاء الراشدين ، وبني أمية ونشبت فيها فتن كثيرة وقلاقل جمة .

٣ ــ ارهاصات لدولة اهل البيت :

من سنة ١٣٢ هـ الى سنة ٣٣٢ هـ (٧٥٠ ــ ٩٤٤ م). هذه الفترة كانت عهد فتن وثورات ، وهجرة وشتات ، وائمة اعلام ، وشعراء وفرسان . وتبتدىء هذه الفترة بتلاشى الحكم الاموي ، حين ثار أبو « حمزه الشاري » واستولى على صنعاء ، واحتل الحجاز ، وتلت ذلك حروب ابراهيم ابن موسى « الجزار » . وكانت اليمن بادىء الامر شبه خاضعة لحكومة بغداد وعمالها وسعاتها ، ومنطوية اداريا تحت لواء صنعاء . وحين ثارت قبائل تهامة سنة ٢٠٣ هـ (٨١٩ م) على عمال العباسيين ، جرد الخليفة المأمون

عليهم حملة تحت قيادة محمد بن زياد ، فأخضع القبائل الثائرة ، وامتدت سلطته الى الجبال وحضرموت ، واختط مدينة « زبيد » وأسس دولة استمرت زمنا وسميت دولة « آل زياد » .

وفي الوقت الذي استقلت فيه « تهامة » والاصقاع التي دانت لابن زياد ، ظلت صنعاء ومنطقة الجبال تغلي وتضطرب . وحين ثار « يعفر » حوالي سنة ٢١٨ هـ (٨٣٤م) على قواد العباسيين ، دارت بينه وبينهم معارك هائلة ، كان النصر فيها حليف « الامير » الثائر وهو مؤسس دولة « آل يعفر » .

وظلت عناصر الشر والخير ، والموت والحياة ، تتفاعل . واختلطت دعوة الحق باصوات الباطل ، وتجالدت المذاهب والاراء ، والملل والنحل ، والبدع والاطماع ، وأرهصت لانبثاق النور « الهادي » . فما ان قتل ابراهيم بن محمد بن يعفر والده حتى انتفضت عليه البلاد ، وخرج «المناخى» ثائرا ، و « الدعام » مغاضبا . وبعثت بغداد « ابن جفتم » واليا . وظهر « علي بن الفضل » القرمطي واستقر في « مذيخره » ، و « منصور بن حسن » واستوطن «مسور» . وظلت هذه القوى تتناحر ، وسبحت اليمن في بحر من الدم ، واضطربت احوالها ، فذهبت طائفة من رؤساء « خولان » الى جبل « الرس » بالمدينة المنورة ، واخرجوا

الامام الهادي « يحيى بن الحسين » الى « صعده » سنة ٢٨٠ هـ (٨٩٤ م) وبايعوه اماما « هاديا » ، فاستولى على « صنعاء » الى « يريم » ، وهو مؤسس دولة « اهل البيت » وكان يقول « ان هي الا سيرة علي أو النار ! »

٤ ــ فتن وطوائف :

تمتد هذه الفترة من سنة ٣٣٢ الى سنة ٥٦٩ هـ (٩٤٤ ــ ١١٧٤ م) • وقد ظل الشر يحوم على ربوع اليمن، ومزقت الخلافات السياسية والمذهبية أوصالها ، وطارت الرؤوس ، واندثرت المدن ، وعم الفساد ، وانتشرت « السموم » ، ونضب الخير • وقد كانت هذه الفترة حقا ارهب من التي سبقتها ، فقد دخلت اليمن بها في دور من الفوضى يشبه دور ملوك الطوائف ، واصبحت صنعاء نهبا لكل من تسول له نفسه ان يستولي عليها • وتنازع السلطة كثيرون ، فآل « يعفر » تتبعهم « حمير » الغربية ، وآل « الضحاك » في سرة همدان ، و « ابن ابي الفتوح » بالمشرق ، و « آل الهادي » في صعدة وما صاقبها ، يعارضهم « القاسم العياني » واولاده • وتحولت تهامة من « آل زياد » ، ثم بني « نجاح » ، وبنو وائل « الحميري » الى « ذو الكلاع » و « آل الكرندي » ، يتحكمون على المعافر والجند ، و « آل معن » تدين لهم عدن ، الى سلاطين أخر ، وثوار وقطاع طريق !

وفي غفلة من الدهر تطلعت الى الاستقرار جموع ، ما كادت تستنيم اليه حتى دهمتها الكوارث من جديد في عرامة واستهتار . ففي « جبل مسار » ظهر « علي بن محمد الصيلحي » سنة ٤٤٩ هـ (١٠٤٨ م) ملكا داعيا ، وانقض كالنسر الكاسر على كل تلك الامارات فطواها ، ولم يمض وقت قصير حتى وحد اليمن تقريبا ، واعلن الدعوة للفاطميين بمصر ، وانجحرت الفتن ، وهدأت النيران تحت رماد الخوف ، وظل ملكا مهابا حتى سنة ٤٧٥ هـ (١٠٨٣ م) ، حيث قتله سعيد الاحول النجاحي ، والملك علي الصيلحي هو « مؤسس » الدولة الصيلحية . وقد عاصرها من الائمة ابو الفتح الديلمي ، وقتله الصيلحي ، ثم الامام حمزه بن هاشم وقتل في أرحب . وقام الملك المكرم الصيلحي بثأر ابيه . ثم أسلم أزمة الحكم الى زوجته الملكة اروى .

وعاد آل « نجاح » الى « زبيد » من جديد ، واستولى « آل زريع » على « عدن » ، وتغلب الامام « احمد بن سليمان » على « صعده » ، والسلطان « حاتم اليامي » على صنعاء .

وفي سنة ٥٥٤ هـ (١١٦٠ م) تحكم «علي بن مهدي» الحميري على زبيد وتهامة ، وعظم امره حتى غزا اليمن « توران شاه » بن أيوب سنة ٥٦٩ هـ (١١٧٤ م) في الحملة

المصريـة الاولى على اليمن ، وزحف الخـوف على سقم وجوع .

٥ ـ الحملات المصريـة الاولى والثانيـة والثالثـة ومعاصروها :

تمتد هذه الفترة من سنة ٥٦٩ الى ٩٢٢ هـ (١١٧٤ ـ ١٥١٧ م) . وكأن عوامل الفناء الداخلية التي كانت تعبث باليمن لا تكفي ، فظلت تتطلع الى امدادها بروافد غريبة . ففي هذه الفترة التعسة عرفت اليمن المصريين لاول مـرة غزاة يبيحون مـا لا يستباح ، وتقطعـت روابط القرابـة بالاطماع ، وهتك « الحمزات » عهد ابيهم العظيم ، وقضى « الايوبي » فيها على سلاطين اليمن ، واحتز على سـاحل البحر الاحمر رؤوس أقيالها ، وماج الاذى بسفن الغـزاة مرات ، وهي فترة رهيبة طويلة نشب فيها صراع طائفي ، ونزاع قبلي ، ووقف الحق في وجه الباطل حينا ، وتغلـب الشر على الخير احيانا .

وفي هذه الفترة تعاقبت على اليمن ثلاث دول :

اولا ـ دولة « بني أيـوب » ، التي ابتدأت مع غزو الحملة المصرية الاولى بقيادة « توران شاه » ابن أيوب ، وخليفته السفاح « طغتكين » من سنة ٥٦٩ هـ حتى سنة ٦٢٩ هـ (١١٧٤ ـ ١٢٢٩ م) .

ثانيا ــ دولة « بني رسول » التي ابتدأت بتلاشي الايوبيين سنة ٦٢٩ هـ (١٢٢٩ م) وانتهت بظهور آل طاهر ٨٥٨ هـ (١٤٥٤ م) .

ثالثا ــ دولة « آل طاهر » التي ابتدأت سنة ٨٥٨ هـ (١٤٥٤ م) وانتهت بقتل السلطان عامر بن عبد الوهاب على ايدي المصريين سنة ٩٢١ هـ (١٥١٦ م) .

وفي خلال ذلك قام الامام الاكبر «عبد الله بن حمزه». وكانت له مع المصريين وقعات . واستولى على صنعاء وذمار ، وتوفى سنة ٦١٤ هـ (١٢١٨م) . فقام الامام الاعظم « يحيى بن المحسن » المتوفي ٦٣٦ هـ (١٢٣٩ م) وقد أكدى وعارضه آخرون . ثم قام الامام الشهيد « احمد بن الحسين » وكافح وجالد حتى قتله اولاد عمه « الحمزات » سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٩ م) مناصرة للمظفر الرسولي ، الذي استطاع الاستيلاء على صنعاء ، وجعل قاعدة ملكه تعز ، والامام السراجي وقد سمل عينيه القائد « سنجر » ، و«ابن تاج الدين » وقد مات سجينا في تعز وقام بالدعوة آخرون.

وفي سنة ٧٢٥ هـ (١٣٢٥ م) وردت الحملة المصرية الثانية تحت رئاسة « بيبرس » ، فعاثت في البلاد فسادا . وقام الامام « يحيى ابن حمزه » ، وعارضه مدعون ، وظلت راية الحرب تخفق ، وطبولها تهدر ، ورحاها تدور بأيدي الائمة والثائرين والمشايخ والسلاطين حتى نهض الامام

المهدي « احمد بن يحيى المرتضى » ، فعارضه « علي بن المؤيد » ، وزج بالمهدي في غياهب السجون ، وانحصر نفوذه في شمال بلاد صعده ، واستولى الامام « علي بن صلاح الدين » على اكثر الجبال ، واستبد « آل رسول » بتهامة وتعز الى « سماره » .

وبعد وفاة علي بن صلاح سنة ٨٤٠ هـ (١٤٣٧ م) قام ائمة آخرون ، ودعاة ثائرون ، يتعارضون ويتصارعون ، حتى تلاشى أمر الرسوليين خلفاء « آل ايوب » ، واستولى آل « طاهر » من بلاد « رداع » على أزمة الامور ، وفتحوا عدن وتعز ، ودانت لهم تهامه . وثار الامام « الوشلي » ، فاسره السلطان « عامر » ومات في سجنه سنة ٩١٠ .

وفي سنة ٩١١ هـ (١٥٠٦ م) ادعى الامام الاعظم شرف الدين .

وفي سنة ٩٢١ هـ (١٥١٦ م) غزت اليمن الحملة المصرية الثالثة واحتلوا « كمران » ، ثم تهامة . وجرت بينهم وبين جنود السلطان « عامر » معارك كان الفوز فيها للمصريين المسلحين بالبنادق . ولم يكن هذا السلاح الناري قد عرف باليمن بعد . وكانت المعركة الفاصلة على ابواب « صنعاء » حيث قتل السلطان « عامر بن عبد الوهاب » سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٧ م) واستولى المصريون على صنعاء فأباحوها .

٦ ــ الاتراك والمصريون يتحالفون ضد الامامة :

هذه الفترة استمرت من سنة ٩٢٣ الى سنة ١٢٥١ هـ (١٥١٨ ــ ١٨٣٦ م) • وقد تضافرت خلالها مصائب الارض وكوارث السماء على اليمن ، فانتشر الطاعون وفتك بالخلق، وتعاون الاتراك والمصريون وتحالفوا للقضاء على ابناء اليمن • وكانت قد خمدت جميع الاصوات غير صوت « الامامه » ، بعد صراع دام اكثر من ثمانمئة عام ، بين اكثر من عشرين دولة ، وامارة • وكان السر أن الصلاح والخير يغلب على مجموع الائمة ، لا على جميعهم ، وأن اصل دعوتهم الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وليس الاستبداد بالمال والسلطان • واذ تقرر هذا فنحن نعلم ان أفرادا منهم او ممن ينتسب اليهم قد امتهنوا كرامة الدعوة ، وخانوا أمانتها فحق عليهم ما حق على الظالمين •

ولقد كانت اليمن طيلة هذه الفترة مسرحا رهيبا للقتال والنضال ، وجلى « المطهر » في الكفاح بطلا لا يجارى • وظن الفاتحون العثمانيون ان الامر هو امر « أسرة » و « أمراء » فساقوا البارزين منهم الى «استانبول» • وعندئذ دوى صوت « القاسم بن محمد » من « شهاره » ، فرددت اصداؤه الجبال والسهول ، وكاد ابناؤه أن يوحدوا اليمن حتى استشرى فيهم الفساد ، فانتقض عليهم الامر • سنة الله ولن تجد لسنة الله تبديلا !

اجل ، انه بعد قتل السلطان عامر استتب الامر للامام شرف الدين الذي حارب المصريين ، ودانت له ولولده « المطهر » معظم اليمن ، وانسحب المصريون الى زبيد ، وغزوا جيزان سنة ٩٢٥ هـ (١٥١٩ م) واحرقوها من الجبل الى البحر .

وفي سنة ٩٤٦ هـ (١٥٤٠ م) تقدموا الى تعز بعد أن استنجدوا بالسلطان العثماني ، فأمدهم بقوة ، وجرت حروب بينهم وبين قوات الامام، وفي سنة ٩٥٥ هـ (١٥٤٩م) تقدم الوزير « أزدمر » واستولى على صنعاء واثخن فيها نهبا وتقتيلا ، ولم يزل « المطهر » يقود اليمنيين في نضال مع الاتراك حتى لفظ انفاسه الاخيرة سنة ٩٨٠ هـ (١٥٧٣م)

وقام الامام الهادي علي بن المؤيد وظل يحارب حتى أسره سنان باشا سنة ٩٩٣ هـ (١٥٨٥ م) وارسله الى استانبول والحق به اولاد الامام « المطهر » حيث ماتوا هناك ومأساتهم تثير الشجون .

وفي سنة ١٠٠٦ هـ (١٥٩٨ م) ادعى « الامام القاسم بن محمد المنصور » ، وظل مع الاتراك في حرب ومهادنة حتى سنة ١٠٣٦ هـ (١٦٢٧ م) فانتقضت الهدنة، واستنجد الاتراك بمصر ، فأنجدهم الباشا « قانصوه » الذي جهز الحملة المصرية الرابعة الى اليمن بجيش عظيم ، وتقدم الى

« تعز » ، ثم انهزم الى « زبيد » ، وظل في حرب مع جنود « الامام » حتى اضطر الى التسليم ، وجلا عن اليمن سنة ١٠٤٥ هـ (١٦٣٦ م) .

ولم يزل الائمة من « آل القاسم » يتوالون حتى سنة ١١١١ هـ (١٧٠٠ م) حيث نشبت فتنة «ابراهيم المحطوري» الساحر وانتهت بقتله ، وتتابع الاحفاد بحق وباطل حتى قام « المنصور على » سنة ١٢٢٤ هـ (١٨١٠ م) فزاحمه الشريف الهمام حمود بن محمد الذي قامت بينه وبين سلاطين « آل سعود » حروب ومعارك مشهورة .

وفي سنة ١٢٣٤ هـ (١٨١٩ م) غزا تهامة خليل باشا موفدا من قبل « عزيز مصر » محمد علي باشا في الحملة المصرية الخامسة ، واسر الشريف احمد بن حمود وارسله مصر ، وبعد موت المهدي « عبد الله » سنة ١٢٥١ (١٨٣٦م) ضعف نفوذ الامامة وظهرت الفوضى ، واحتل « ابراهيم باشا » تهامه بأمر والده محمد علي . ولم تكف أيدي المصريين عن اليمن الا سنة ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) ودخلت البلاد في مآس وبلاء شديد .

٧ ــ العصر الحديث والحملة المصرية السادسة :

من سنة ١٢٥٢ هـ الى سنة ١٣٨٢ هـ (١٨٣٧ ــ ١٩٦٢ م) . ففي هذه الفترة استعمرت بريطانيا عدن . وفيها

ايضا تقلصت معاني الامامة في اليمن ، الى حد آثار السخرية لدى الشعراء والظرفاء .

وفي سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩ م) عاد الاتراك الى « الحديدة » واستدعاهم امام « صنعاء » حينذاك مستعينا ومستنجدا ، لكن اهالي صنعاء استهجنوا ذلك ، واجتمعوا على قتل الاتراك في الازقة ثاني يوم وصولهم ، بل وقتلوا « الامام » الذي استدعاهم ، ونصبوا « اماما » آخر ، وعاد الاتراك ادراجهم الى « الحديده » .

وفي سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٣ م) وصل احمد مختار باشا يقود جحفلا جرارا من الاتراك ، واستولى على صنعاء وكان امامها « المحسن بن احمد » ، فانحاز الى شهاره وبلاد حاشد وبكيل ، الى ان توفي سنة ١٢٩٥ هـ (١٨٧٨ م) وخلفه الامام الهادي شرف الدين ، ابن محمد الحسيني الذي توفي سنة ١٣٠٦ هـ (١٨٨٩ م) .

وفي سنة ١٣٠٧ هـ (١٨٩٠ م) قام بالامر الامام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين ، والتف حوله الدعاة الاحرار ، والمجاهدون الاخيار ، حتى توفي سنة ١٣٢٢ هـ (١٩٠٥ م) ، ونهض بالامر نجله « الامام يحيى » بن محمد حميد الدين ، فحارب الاتراك ، واستولى على صنعاء ، لاول مرة سنة ١٣٢٣ هـ (١٩٠٦ م) .

وجهزت الاستانة حملة كبيرة بقيادة « احمد فيضي باشا » ، وانسحب الامام يحيى الى « شهاره » • وكان عاملها السيد البطل محمد بن احمد الشامي •

وهناك ، وفي تلك الاصقاع ، دارت معارك رهيبة ، وانهزم « الباشا » • ولم تزل الحرب سجالا حتى سنة ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) ، حيث بعثت الاستانة احمد عزت باشا لعقد الصلح مع « الاماميين » ، وكانت اتفاقية « دعان » •

ودانت اليمن للامام يحيى حميد الدين حتى سنة ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) حيث قتل ، وبويع بالامامة السيد عبد الله بن احمد الوزير، واعلن الدستور لاول مرة في تاريخ اليمن، وثارت الفتنة • ثم نهض الامام احمد ابن يحيى حميد الدين، فأخذ بثار ابيه واعدم الوزير وكثيرون ونهبت صنعاء ، وتفتحت ابواب اليمن للعالم ، وغزتها الافكار الغريبة ، ومردت على الثورات والمؤامرات • وتربصت الدواهي حتى هبت العاصفة الكبرى سنة ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) ، وكانت الحملة المصرية السادسة جوا وبحرا ، وأعلنوا اغتيال « الامام محمد البدر » ، وقيام جمهورية عبدالله السلال بؤيدها الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية المصرية• ضد الامامة الاسلامية يساندها جلالة الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية •

وهاجت الفتن من اوكارها ، وهب من هب للثأر ، او

للعار ، او للدينار ، ونهض للجهاد في سبيل الله والوطن مؤمنون واحرار ، وتعملق اقزام ، وتمضر طغام ، وتسرعت واشنطن ، وتريثت لندن ، وساهمت « موسكو » بالموت والدمار .

ولم يكن « يوثانت » أمينا كسلفه ، ولا « حسونه » هماما « كعزام » . والمسلمون تائهون حيارى . واعاد التاريخ نفسه من جديد ونشب الصراع الدامي الرهيب .

وبعد ، فلعل الذي عنده علم من تاريخ اليمن ، يستطيع ان يقدر الجهد الذي بذلناه حتى ألفنا هذا الموجز التاريخي . وقد تعمدنا ابراز ما يتعلق بمصر واليمن نظرا للظروف الحاضرة ، ولان الكثيرين لا يعرفون عن ذلك شيئا ، ويظنون ان ما حدث اخيرا في ٢٦ ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٢ م هو الاول من نوعه ، ويعتقدون انه لم يغز « اليمن » بعد الاحباش غير العثمانيين .

وأعتقد ان من لا يعرف تاريخ اليمن ، وطبيعة ارضها ، وتقاليد سكانها ، لا يستطيع ان يتصور حقيقة الصراع الذي نشب خلال السنوات الثلاث الماضية . وقد كان الصراع نظريا ، وعسكريا ، بين قوى غير متكافئة ، لا عددا ولا عتادا . ولكن من يعلم تاريخ اليمن ، يمكنه ان يتصور ذلك واكثر منه ، بل ان الفاهمين على يقين بان المعركة الرهيبة لم تبدأ بعد . واذا لم تنجح الوسائل السلمية ، ويتم

انسحاب القوات المصرية من اليمن ، ويترك اليمنيون وشؤونهم ، فان المعركة ستتطور ، وقد يكون الخلاص عسيرا .

١٠ رمضان ١٣٨٥ هجرية

٨ يناير ١٩٦٦ ميلادية

احمد محمد الشامي

لجنة السلام في قاعة المؤتمر ، ويبدو من اليمين : الفريق سلامه ، الامير عبد الله السديري ، اللواء محمود عبـــدالعزيز • ووراءهم جنود مصريـــون وسعوديون •

الوفد الملكي في المؤتمر ، ويبدو من اقصى اليمين : القاضي عبد العليم حسان ، القاضي احمد الحكمي ، احمد محمد باشا ، الشيخ صلاح المصري وزير الدفاع ، محمد بن عبد القدوس الوزير وزير الاستعلامات ، رئيس الوفد احمد الشامي، السيد محي الدين علامة صعدة .

رئيس الوفد الجمهوري الى المؤتمر السيد عبد الرحمن الارياني مع زميله
الاستاذ احمد محمد النعمان .

بعض اركان الوفدين معا . ويبدو من اليمين : اللواء محمود عبد العزيز (مصري) ، الشيخ ناجي بن علي الغادر شيخ خولان (ملكي) ، احمد محمد النعمان (جمهوري) ، احمد الشامي (ملكي) ، القاضي احمد الحكمي (ملكي) .

الفصل الأول

الجلسة الاولى

افتتح المؤتمرون جلستهم الاولى في حرض آخر نهار الثلاثاء ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٦٥ . الموافق ٢٩ رجب سنة ١٣٨٥ . بحضور هيئة الرقابة السعودية ـ المصرية المشتركة . ولجنة السلام المشتركة . وممثلي الصحافة ووكالات الانباء من جميع انحاء العالم .

وكانت الجلسة الاولى علنية . تكلم فيها اولا الأمير عبد الله السديري رئيس لجنة السلام . ثم اعقبه القاضي عبد الرحمن الارياني رئيس الوفد الجمهوري . فشكر الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل على التهيئة لمؤتمر حرض . واعلن رغبته ورغبة وفده في تحقيق ما يتطلبه الشعب اليمني من امن واستقرار وحسن الجوار مع المملكة

العربية السعودية ، واستعدادهم للتفاهم مع « الاخوان اليمنيين » ، يعني الوفد الملكي . واختتم كلمته بالاعراب عن وجود « تحفظات » لوفده سيذكرها عند اللزوم .

ثم وقف السيد احمد الشامي رئيس الوفد الملكي ، فالقى كلمة قصيرة اعرب فيها عن شكر وفده للنوايا الطيبة التي هيأت للمؤتمرين الاجتماع ، وعن صادق امله وامل الوفد الملكي في ان يتوصل المؤتمر الى ايجاد « حل سليم » ينقذ الشعب اليمني مما يقاسيه ويعانيه خلال ثلاثة اعوام . ثم اعلن ان للوفد الملكي هو الآخر « تحفظات » سيبحثها مع المسؤولين عن تنظيم المؤتمر وهيئة الرقابة .

وانفض الاجتماع بعد ذلك .

الفصل الثاني

الجلسة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر الجلسة الثانية لمؤتمر السلام بحرض ، المنعقدة في الساعة الخامسة والنصف من مساء الجمعة في ٣ شعبان سنة ١٣٨٥ ، الموافق ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٦٥:

اولا ــ حضر المؤتمر

١ ــ الوفد الجمهوري برئاسة القاضي عبد الرحمن الارياني وعضوية كل من :

١ ــ القاضي عبد الرحمن الارياني (زيدي)
٢ ــ الاستاذ احمد محمد نعمان (شافعي)
٣ ــ اللواء حمود الجائفي (زيدي)

٤ ـ الشيخ محمد علي عثمان (شافعي)
٥ ـ الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر (زيدي)
٦ ـ الدكتور حسن مكي (شافعي)
٧ ـ المقدم احمد الرحومي (زيدي)
٨ القاضي عبد السلام صبره (زيدي)
٩ ـ العميد محمد الرعيني (زيدي)
١٠ ـ العقيد عبد الله جزيلان (شافعي)
١١ ـ العميد محمد احمد الاهنومي (شافعي)
١٢ ـ القاضي محمد علي الاكوع (شافعي)
١٣ ـ القاضي محمد الحجي (زيدي)
١٤ ـ القاضي عبد الكريم العنسى (شافعي)
١٥ ـ الشيخ مطيع دماج (شافعي)
١٦ ـ احمد عبد ربه العواضى (شافعي)
١٧ ـ عبد الغني مطهر (شافعي)
١٨ ـ محمد عبد الواحد دماج (شافعي)
١٩ ـ الشيخ عبد الله الدعيسى (شافعي)
٢٠ ـ الشيخ علي صغير شامي (شافعي)
٢١ ـ محمد علي الرويشان (زيدي)
٢٢ ـ الشيخ علي ناصر طريق (شافعي)
٢٣ ـ الشيخ عبد الرحمن ذمران (زيدي)
٢٤ ـ القاضي محمد الخالدي (زيدي)
٢٥ ـ الشيخ يحي منصور (شافعي)

٢ ــ الوفد الملكي برئاسة السيد احمد محمد الشامي وعضوية كل من :

١ ــ السيد احمد محمد الشامي (زيدي)
٢ ــ السيد محمد بن عبد القدوس الوزير (زيدي)
٣ ــ السيد احمد محمد باشا (شافعي)
٤ ــ القاضي حسين مرفق (زيدي)
٥ ــ القاضي احمد الحكمي (شافعي)
٦ ــ الشيخ صلاح المصري (زيدي)
٧ ــ السيد مجد الدين المؤيدي (زيدي)
٨ ــ السيد احمد حسن الحوثي (زيدي)
٩ ــ الشيخ علي بن ناجي الشائف (زيدي)
١٠ ــ السيد علي الفضيل (زيدي)
١١ ــ الشيخ ناجي بن علي الغادر (زيدي)
١٢ ــ الشيخ حامس العوجري (زيدي)
١٣ ــ السيد حسن اسماعيل المداني (زيدي)
١٤ ــ الشيخ غالب الاجدع (شافعي)
١٥ ــ النقيب احمد حميد الحباري (زيدي)
١٦ ــ الشيخ عبد العلم حسان (شافعي)
١٧ ــ السيد عبد القادر بن محمد عبد القادر (زيدي)
١٨ ــ الشيخ يحي زكرى (شافعي)
١٩ ــ السيد حسن بن هادي هيج (شافعي)

٢٠ ــ السيد عبد الله بن يحي الصعدي (زيدي)
٢١ ــ الشيخ هادي عيطان (زيدي)
٢٢ ــ الشيخ عايض الشليف (زيدي)
٢٣ ــ السيد ابراهيم بن علي الوزير (زيدي)
٢٤ ــ الشيخ سنان ابو لحوم (شافعي)
٢٥ ــ الشيخ نعمان بن قائد بن راجح (شافعي)

٣ ــ مراقبوا المؤتمر وهم :

ا ــ السيد السفير احمدشكري سفيرالجمهورية العربية المتحدة بصنعاء ، والسيد السفير يحي عبد القادر سفير الجمهورية العربية المتحدة بالرياض ، وكلاهما يمثلان الجمهورية العربية المتحدة .

ب ــ معالي الدكتور رشاد فرعون سفير المملكة العربية السعودية بفرنسا ممثلا عن المملكة العربية السعوديــة .

٤ ــ اعضاء رئاسة لجنة السلام وهم :

ا ــ سعادة الشيخ عبد الله السديري واللواء محمود عبد الهادي عن المملكة العربية السعودية .

ب ــ الفريق محمد فريد سلامه واللواء عبــد العزيز سليمان عن الجمهورية العربية المتحدة .

٥ ــ سكرتارية الجلسة :

ا ــ السيد محمد عبد الواحد والقائد عبد الله حسن جنديه عن الجمهورية العربية .

ب ــ السيد عبد الرحمن النويصر والسيد صالح مساعد عن المملكة العربية السعودية .

ثانيا ــ بدأ المؤتمر بتلاوة من الذكر الحكيم . وتلا ذلك اقتراح من معالي الدكتور رشاد فرعون المراقب عن المملكة العربية السعودية في المؤتمر ، لاجراء قرعة لاختيار رئيس للجلسة الثانية بين كل من رئيس الوفدين . وقد اسفرت القرعة عن ان يترأس الجلسة السيد احمد محمد الشامي رئيس الجانب الملكي، ويتولى الجلسة الثانية السيد عبد الرحمن الارياني رئيس الجانب الجمهوري ، على ان يكون ذلك دوريا بينهما .

استهل السيد احمد الشامي الجلسة بكلمة هذا نصها: بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين . نفتتح الجلسة سائلين ربنا تعالى ان يهدي قلوبنا الى ما فيه خير امتنا وسلامتها ، حتى تتمكن من العيش بسلام واطمئنان . والآن بين ايدينا جدول الاعمال لمؤتمرنا، وهو يحتوي على خمس مواد : الاولى مناقشه اللائحة التنظيمية، ثانيا بحث تقرير طريقة الحكم اثناء فترة الانتقال، ثالثا بحث تشكيل الوزارة الموقتة ، رابعا بحث طريقة الاستفتاء ، وخامسا بحث موضوع اللجنة المحايدة . فهل

السادة الحاضرون موافقون على اقرار هذا الجدول لاعمالنا ؟

لحظة صمت ، ثم الجميع : موافقون .

الشامي : تسهيلا لمهمتنا ، اقترح ان ندخل مباشرة لمزاولة اعمالنا . وكما هي العادة في كل مؤتمر ، لا بد ان تشكل لجان لكل موضوع من الموضوعات ، فهل توافقون على هذا الاقتراح ؟

(لحظة صمت) .

الارياني ــ ارى ان تناقش اللائحة التنظيمية في هذه الجلسة ، ثم تشكل لجنة لبحث تقرير طريقة الحكم اثناء فترة الانتقال ، لان هذا البند في نظري هو اساس عملنا ، ونحن اذا توصلنا الى اتفاق عليه سيسهل مهمتنا . فيما عدا هذا البند من بنود الجدول ، اقترح ان تشكل لجنة من عشرة منا وعشرة منكم لبحث هذا البند ، وان تناقش في هذه الجلسة اللائحة التنظيمية من اجل اقرارها .

الشامي ــ اريد ان الفت نظر زميلي الى انني اوافق على اقتراحه . ولكني ارى ان لا فائدة من مناقشة اللائحة التنظيمية قبل ان تشكل اللجنة التي تناقش بحث تقرير طريقة الحكم اثناء فترة الانتقال ، ولما في ذلك من الاهمية التي اشار اليها زميلي الكريم . ولذلك اثني على اقتراحه

في تشكيل لجنة من عشرة، ليناقشوا البند الثاني في جدول الاعمال ، وهو بحث طريقة الحكم اثناء فترة الانتقال ، لان على هذه المادة المهمة يترتب الموافقة على بعض ما في اللائحة التنظيمية او مخالفة ذلك .

الارياني ــ انا اوافق على هـذا ، ولكن اعتقـد ان اللائحـة التنظيمية هي شيء مبدئي ، لانها تنظم جلسـات المؤتمر ، فكيف تتجاوزها الى ما وراءها من البنود ، وهي البند الاول ؟ لا بد ان نقرها حتى تتنظم جلسات المؤتمر !

الشامي ــ انا انما اردت تسهيل المهمة . ولكن لا مانع عندي من ان ندخل الى مناقشة اللائحـة التنظيمية . واذا حصل خلاف اثناء ذلك فنرجع الى الاقتراح الذي ابديته ، واوافق على مناقشة اللائحة التنظيمية .

الشامي ــ يقرأ اقتراح اللائحة التنظيميـة : « اولا تصدر القرارات باغلبية الحاضرين المطلقة » .

الشامي : هل نقف عند هذه المادة لمناقشتها . (فترة صمت) ام اسرد بقية المـواد الواردة في اقتراح اللائحـة التنظيمية ؟ ماذا يريد الزميل الكريم ؟

النعمان (من الجانب الجمهوري) ــ الرأي استمرار استكمال اللائحة التنظيمية الداخلية ، ثم نعد اللجنة التي ستختص بمناقشته .

الشامي ــ انا سألت زميلي الكريم ...

الارياني ــ لا مانع من ان تكملوا سرد المشروع الى اخره ، ثم نناقش البند الاول ثم الثاني الى اخر المشروع .

الشامي ــ مع تحفظي في ان لي ملاحظة كبيرة ونقاشا طويلا مع زملائي في هذا البند ، سأوافق على سرد الاثنتي عشر مادة ، لان المادة الاولى تقر شيئا مهما بالنسبة الينا ، ولكني سأسردها كأنني اقرأ موادا في ورقة .

يبدأ الشامي هنا بقراءة بقية مواد اللائحة التنظيمية ، وهي :

ثانيا ــ ان تكون الرئاسة دورية .

ثالثا ــ يكون الاجتماع صحيحا اذا حضره ثلاثة ارباع الاعضاء من كل جانب .

رابعا ــ يحظر ادخال السلاح الناري قاعة الاجتماعات بانواعه .

خامسا ــ يحق لكل متحدث ان يتكلم مدة اقصاها خمس دقائق ، ويمكن الاستمرار اذا كان الموضوع هاما ، بعد طلب الاذن من الرئيس .

سادسا ــ الرئيس مسؤول عن ادارة الجلسة .

سابعا ــ لا يجوز التحدث الا بعد الاستئذان ،

ويمكن التحدث بأولوية في طلب الكلام .

ثامنا ـ عند تساوي الاصوات يكون الاقتراح مرفوضا .

تاسعا ـ تختار سكرتارية اللجنة من الجانبين ، من شخصين او اربعة اشخاص .

عاشرا ـ لا يطرق اي موضوع غير مدرج في جدول الاعمال .

الحادي عشر ـ لا يحق حضور الجلسات لغير الاعضاء الا بعد موافقة من الجانبين .

الثاني عشر ـ التصويت علني ، وبرفع اليد في كل الجلسات .

الشامي : هذه هي المواد الواردة في اللائحة التنظيمية ، فاذا احببتم ان نناقشها جميعا فمن جانبنا نحن مستعدون . واذا احببتم ان نشكل لجنة خاصة من الجانبين ليناقشوا اقتراح مشروع اللائحة التنظيمية حتى نوافق عليها او نرفضها ..

الارياني ـ والله ارى ان نناقشها الان ، فان وصلنا الى اتفاق كان به ، والا فلا مانع من ان تشكل لجنة تبحث هذا بعدها .

الشامي ــ طيب ، انا موافق !

الارياني ــ احب ان ابدي وجهة نظري من حيث ان المشروع هذا المقترح مقدم من جهتنا ، فاقول ان وجهة نظرنا في اقتراح ان تكون الاغلبية المطلقة هي الحد لشرعية القرارات . اننا اذا تجاوزنا الاغلبية المطلقة ، لن نصل الى قرار ، ولن يصدر من هذا المؤتمر أي قرار . فتسهيلا للمهمة راينا ان تكون الاغلبية مطلقة . ومع علمنا ان هذا الرأي فيه كثير من التجاوز ، وقد يكون كما يقال سلاحا ذا حدين . لكن رغبة منا في ان نسهل مهمة المؤتمر ، رأينا ان تكون الاغلبية مطلقة ، حتى يمكن ان تصدر منه قرارات .

عبد الله حسين الاحمر ــ حضرات السادة . الان وجب وقت المغرب، ولابارك الله في عمل يقطعنا عن الصلاة!

الشامي ــ حقا .

النعمان ــ لي ملاحظة في مسألة اللائحة ، على انها توكل الى لجنة وتناقش .

الشامي ــ انا لا ارى كلاما الان بعد ان اقترحت علينا الصلاة . ولا ارى مناقشة في هذا الا اذا وافق الحاضرون. هل توافقون على كلام بعد اقتراح ان من واجبنا ان نقوم للصلاة ؟

(رفعت الجلسة للصلاة واستؤنفت بعد ذلك)

الشامي ــ بسم الله الرحمن الرحيم • نستأنف جلستنا • اشار زميلي الى اهمية البند الاول من مشروع اللائحة التنظيمية ، واشار الى انه انما اقترح ان يكون التصويت باغلبية الحاضرين لتسهيل المهمة • وانا اوافقه على أهمية هذا البند • ولكنني ارى ان مهمة تقرير مصير اليمن اكبر بكثير من تسهيل اتخاذ القرارات المستعجلة التي قد تسبب مشاكل كثيرة • فنحن بعد هذه الحرب الطاحنة لا يمكن ان نقرر بعض الامور التي ارجو مخلصا ان نخرج بها من هذا المؤتمر ، خاصة في قرار مثل هذا ، الا بملاحظة ما يرضى جميع الاطراف • لنا رأي اخر غير الاغلبية المطلقة في مثل هذا الامر • وكنت اقترحت ان تشكل لجنة خاصة تبحث موضوع اللائحة قبل ان نناقشها ، فاسجل اقتراحي من جديد ، واقدمه الى اخي الزميل والى الحاضرين • فاذا وافقوا على ان تشكل لجنة لمثل هذا ، والا فما تقررونه ..

ابراهيم الوزير ــ سيدي الرئيس : اعتقد ان موضوع اللائحة موضوع مهم واساسي ، وكذلك بقية الموضوعات الاخرى • وتوفيرا للوقت من اجل الحصول على نتائج سريعة ، يجب ان لا نختار لجنة لموضوع اللائحة فحسب ، وانما ايضا للمواضيع الاربعة ، على ان يتم هذا الاختيار في هذا الاجتماع •

الارياني ــ سبق ان اتفقنا على ان نقتصر الامر على

تشكيل لجنة واحدة من عشرة من جانبنا وعشرة من جانبكم، لتبحث اهم بند في جدول الاعمال ، وهو بحث طريقة الحكم في فترة الانتقال . ولا مانع في ان يوكل لهذه اللجنة نفسها بحث هذا البند من اللائحة التنظيمية ، لتبحث الموضوع من كل نواحيه وتقدم الى المؤتمر رأيها فيه . فاذا رأيتم ان نبحث بقية اللائحة ، لانها كما قلت لكم اولا هي لائحة تنظيمية تخص المجلس والجلسات ، ولا بد لنا ان نقرها قبل اي عمل . فلنترك هذا البند الهام الذي نحن مختلفون فيه ، ونكله الى اللجنة لتبحثه ، ونبدي رأينا في بقية البنود التي شملتها اللائحة .

الشامي ــ انا ارى انه تسهيلا لمهمتنا اذا وافقتم ، ان نوكل الى اللجنة التي ستبحث تقرير طريقة الحكم دراسة مشروع اللائحة التنظيمية . وبعد ذلك نناقش بقية المواد . وهذا اعتقد ما اراده الاخ الزميل .

الارياني ــ نعم (اصوات : موافقون) .

الشامي ــ اذن فلنخلص الى تشكيل اللجنة المقترحة من عشرة اشخاص ، والتي مهمتها ان تبحث البند الثاني في جدول الاعمال ، وهو بحث تقرير طريقة الحكم اثناء فترة الانتقال ، ومهمة دراسة اقتراح مشروع اللائحة التنظيمية . وقد قدم كلا الجانبين هذه القائمة المكونة من عشرة اشخاص من الجانب الجمهوري ، وعشرة اشخاص من الجانب

الملكي ، وهذه اسماؤهم .

١ ــ من الجانب الجمهوري : القاضي عبد الرحمن الارياني ، الاستاذ احمد محمد نعمان ، الشيخ محمد علي عثمان ، اللواء حمود الجائفي ، الشيخ عبد الله بن الاحمر ، الدكتور حسن مكي ، الشيخ احمد العواضي ، الشيخ مطيع دماج ، القاضي عبد السلام صبره ، العميد محمد الرعيني .

٢ ــ من الجانب الملكي : السيد احمد محمد الشامي ، السيد احمد محمد باشا ، السيد محمد عبد القدوس الوزير ، الشيخ علي ناجي الشايف ، الشيخ ناجي الغادر ، السيد عبد الله الصعدي ، السيد مجد الدين المؤيدي ، الشيخ صلاح المصري ، القاضي حسين مرفق ، الشيخ حامس العوجري .

هذه هي اسماء اللجنة الخاصة لبحث ما اشرنا اليه . واعتقد انه بهذا نكون قد انتهينا من مهمتنا هذه الليلة ، وعلى اللجنة ان تمارس مهمتها وسنتفق فيما بيننا على ميعاد محدد لاجتماعنا .

النعمان ــ من رأيي اضافة الشيخ نعمان بن قائد ، والسيد ابراهيم الوزير .

الشامي ــ من جانبنا نوافق على الشخصين .

الارياني ــ ما فيه مانع .

الشامي ــ لا مانع من ان ينضم الى اللجنة الخاصة السيد ابراهيم الوزير والشيخ نعمان بن قائد بن راجح . وسيحدد موعد الجلسة التالية لمؤتمرنا غدا ان شاء الله .

النعمان ــ بعد صلاة المغرب .

الارياني ــ لا ، لا تحددوها من الان !

الشامي ــ قبل ان تخرجوا، هناك اقتراح في ان يكون الشيخ علي بن ناجي القوسي في هذه اللجنة المهمة بدلا من الشيخ نعمان بن قائد بن راجح . ونحن من جانبنا نرحب ونوافق لانه والدنا جميعا . (اصوات : موافق)

رفعت الجلسة .

الفصل الثالث

الجلسة الثالثة

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر جلسة مؤتمر السلام بحرض الثالثة . المنعقدة في الساعة السابعة من مساء الثلاثاء ، الموافق ٧ شعبان سنة ١٣٨٥ هـ ، الموافق ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٥ .

اولا ــ حضر المؤتمر :

١ ــ الوفد الجمهوري برئاسة القاضي عبد الرحمن الارياني ، وعضوية كل من :

١ ــ القاضي عبد الرحمن الارياني
٢ ــ الاستاذ احمد محمد نعمان
٣ ــ اللواء حمود الجائفي

٤ ــ الشيخ محمد علي عثمان
٥ ــ الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر
٦ ــ الدكتور حسن مكي
٧ ــ المقدم احمد الرحومي
٨ ــ القاضي عبد السلام صبره
٩ ــ العميد محمد الرعيني
١٠ ــ العقيد عبد الله جزيلان
١١ ــ العميد محمد احمد الاهنومي
١٢ ــ القاضي محمد علي الاكوع
١٣ ــ القاضي محمد الحجي
١٤ ــ القاضي عبد الكريم العنسى
١٥ ــ الشيخ مطيع الدماج
١٦ ــ احمد عبد ربه العواضى
١٧ ــ عبد الغني مطهر
١٨ ــ محمد عبد الواحد دماج
١٩ ــ الشيخ عبد الله الدعيسى
٢٠ ــ الشيخ علي صغير شامي
٢١ ــ محمد علي الرويشان
٢٢ ــ الشيخ علي ناصر طريق
٢٣ ــ الشيخ عبد الرحمن ذمران
٢٤ ــ القاضي محمد الخالدي
٢٥ ــ الشيخ يحي منصور

٢ ــ الوفد الملكي برئاسة السيد احمد محمد الشامي وعضوية كل من :

١ ــ السيد احمد محمد الشامي
٢ ــ السيد محمد بن عبد القدوس الوزير
٣ ــ السيد احمد محمد باشا
٤ ــ القاضي حسين مرفق
٥ ــ القاضي احمد الحكمي
٦ ــ الشيخ محسن بن معيلي
٧ ــ السيد احمد حسن الحوثي
٨ ــ الشيخ علي بن ناجي الشائف
٩ ــ السيد علي الفضيل
١٠ ــ السيد حسن اسماعيل المداني
١١ ــ الشيخ غالب الاجدع
١٢ ــ السيد النقيب احمد حميد الحباري
١٣ ــ الشيخ عبد العليم حسان
١٤ ــ السيد عبد القادر بن محمد
١٥ ــ الشيخ يحيى زكرى
١٦ ــ السيد حسن بن هادي هيج
١٧ ــ السيد عبد الله بن يحيى الصعدي
١٨ ــ الشيخ هادي عيطان
١٩ ــ الشيخ علي مبخوت العراده

٢٠ ــ السيد ابراهيم بن علي الوزير
٢١ ــ الشيخ سنان ابو لحوم
٢٢ ــ الشيخ نعمان بن قائد بن راجح
٢٣ ــ الشيخ حامس العوجري
٢٤ ــ الشيخ ناجي الغادر
٢٥ ــ السيد مجد الدين المؤيدي

٣ ــ مراقبوا المؤتمر وهم :

ا ــ السيد السفير احمد شكري سفير الجمهورية العربية المتحدة بصنعاء، والسيد السفير يحيى عبد القادر سفير الجمهورية العربية المتحدة بالرياض ، وكلاهما يمثلان الجمهورية العربية المتحدة .

ب ــ معالي الدكتور رشاد فرعون سفير المملكة العربية السعودية بفرنسا، ممثلا عن المملكة العربية السعودية .

٤ ــ اعضاء رئاسة لجنة السلام وهم :

ا ــ سعادة الشيخ عبد الله السديري واللواء محمود عبد الهادي عن المملكة العربية السعودية .

ب ــ الفريق محمد فريد سلامه واللواء عبد العزيز سليمان عن الجمهورية العربية المتحدة .

٥ ـ سكرتارية الجلسة :

ا ـ السيد محمد عبد الواحد والرائد عبد الله حسن جنديه عن الجمهورية العربية المتحدة .

ب ـ السيد عبد الرحمن النويصر والسيد صالح مساعد عن المملكة العربية السعودية .

ثانيا ـ بدأ المؤتمر بتلاوة آي الذكر الحكيم . وقد ترأس الجلسة السيد القاضي عبد الرحمن الارياني ، الذي افتتح الجلسة بما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله الطاهرين وصحابته الراشدين . ايها الاخوان اليمنيون ، لقد حضرنا الى هنا تنفيذا والتزاما بما جاء في اتفاقية جدة المعقودة بين جلالة الملك فيصل وفخامة الرئيس جمال عبد الناصر ، اللذين نكن لهما الحب والاكبار والتقدير ، ونشكر لهما كل الجهود الخيرة التي قدماها في سبيل احلال الامن والاستقرار في بلادنا . وان الله سبحانه وتعالى يطل عليكم من علياء سمائه ، ويهيب بكم ان تجمعوا كلمتكم وتحققوا آمال الشعب الذي يتطلع اليكم والى مؤتمركم ، فتذكروا قول الله عزوجل «عسى ربكم ان يهلك عدوكم ويستخلفكم في الارض فينظر كيف تعملون» . وتذكروا قوله سبحانه

وتعالى « واذكرو نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم ، فاصبحتم بنعمته اخوانا ، وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها » . وتذكروا قول نبينا صلوات الله وسلامه عليه « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا » . وقوله صلوات الله عليه « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد ، اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » . وتذكروا قول اجدادكم العرب

اذا احترمت يوما فسالت دماؤها
تذكرت القربى ففاضت دموعها

ايها الاخوة اليمنيون. لقد كنتم غرة في جبين التاريخ، وكنتم جنودا مجندة لنصرة الاسلام ، وتحدث القرآن الكريم عنكم بما لم يتحدث به عن شعب من الشعوب . فاباؤكم شادوا الحضارة ونشروا الحكمة وعمروا البلاد ، ونصروا الرسول وجاهدوا في الله حق الجهاد . لقد كان لسبأ في مسكنهم اية : « جنتان عن يمين وشمال ، كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور » . و « وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة ، وقدرنا فيها السير . سيروا فيها ليالي وايام امنين » . و « يا ايها الملأ ، افتوني في امري ، ما كنت قاطعة امرا حتى تشهدون » . و « يا ايها الذين امنوا من يرتد منكم عن دينه ، فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ، اذلة على

المؤمنين اعزة على الكافرين ، يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم » .

هذه بعض آيات نزلت في شعب اليمن ، وفي اهل اليمن وتاريخه ، وحتى نظام حكمه ، قبل ان تعرف الدنيا الانظمة . انه نظام الشورى الذي جعل من الشعب حاكما لنفسه . ورسول الله (صلعم) يرحب باليمنيين ويقول : « مرحبا بالقوم غير خزايا ولا ندامى ، أتاكم اهل اليمن ، هم ارق افئدة والين قلوبا ، الايمام يمان والحكمة يمانيه» .

ايها الاخوان اليمنيون : ماذا انتم صانعون ؟ ان العالم كله يرقب نتائج اجتماع اليمنيين ، وهم احرار في ارضهم ، لا يسيطر احد عليهم وانما يوجد بينهم شهود على اعمالهم من اخوانهم واشقائهم ، ممثلي الجمهورية العربية المتحدة وممثلي المملكة العربية السعودية .

أيها الاخوة اليمنيون : ان هذا الاجتماع لم يسبق له مثيل . وقد اشفق على اليمن حتى اعداؤها ، ونشدوا لها السلام والاستقرار والحياة الحرة الكريمة ، فمن العار الذي سيدفع به اليمن الى الابد ان يتفرق ابناء اليمن على غير وفاق . وها نحن نشهد الله ونشهد العالم اننا لم نحضر الى هنا الا حرصا على السلام . وقد كنا اسبق في الدعوة اليه . وفي العام الماضي كنا اسرع في الحضور الى نفس هذا المكان في حرض . اننا نريد ان ننسى انفسنا وننسى

●●

اشخاصنا ، ونضع اليمن بين ايدينا ، فهي ليست ملكا لاسرة، ولا لافراد بعينهم ، ولكنها ملك لشعب اليمن كله . وانتم اليوم ممثلو الشعب ، وقضيته امانة في اعناقكم . ولقد حاولنا عدة محاولات منذ قدمنا الى هذا المكان يوم الثالث والعشرين من نوفمبر حتى يومنا هذا ، لكي نصل مع اخواننا الى حل يقر السلام ويضع الوئام موضع الخصام . وما زلنا نأمل الوصول الى هذا الحل ، اذا تذكرنا الدماء التي سالت ، والارواح التي ازهقت ، والقرى التي دمرت، والارض التي لم تزرع ، والمياه التي جفت والارحام التي قطعت . « فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم ؟ »

ايها الاخوة : لقد آن لنا ان نتحدث بصراحة ، وان نفتح هذه الجلسة سائلين الله تعالى ان يلهمنا الرشد والصواب ، وان يوفقنا الى ما فيه مصلحة اليمن ومصلحة اهله .

كنا في الجلسة الماضية كما تعرفون اتفقنا على ان تشكل لجنة فرعية تنظر في اللائحة التنظيمية وتنظر البند الثاني ، وهو بند تقرير طريقة الحكم . واريد ان يتفضل كل من الجانبين ، فيعطينا وجهة نظره فيما انتهت اليه اعمال اللجنة (اتفضل) .

الشامي — بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب

العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الامين وعلى آله الطاهرين • يقول الله سبحانه : « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » • فاذا جعلنا هذه الآية الكريمة رائدنا الى الحق ودليلنا الى الخير ، فسنخرج من هذا المؤتمر وقد حققنا لامتنا وبلادنا ما نصبو اليه من امن وسلام واستقرار• وانني اسأل الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا جميعا الى ذلك ، شاكرين لكل من جلالة الملك فيصل وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر ما بذلاه في سبيل التهيئة لهذا المؤتمر الخطير •

ايها الاخوة : لقد قاسى الشعب اليمني خلال ثلاث سنوات من المآسي والآلام ما دفع جلالة الملك فيصل والرئيس عبد الناصر الى ان يقدرا ذلك بحكمة واخلاص فكان اللقاء العظيم ، وكانت اتفاقية جدة وكان هذا المؤتمر • فمن واجب كل يمني ان يحمد الله على ذلك ، وان يشكر الزعيمين الكبيرين •

ايها الاخوان : عندما وقعت اتفاقية جدة بين جلالة الملك فيصل وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر ، كان لها صدى حسن في مختلف طبقات الشعب اليمني ، على اساس انها ستنهي المأساة الدائرة في اليمن ، وتعيد للشعب اليمني السلام والاستقرار ، وتتيح له فرصة تقرير مصيره بنفسه دون اي ضغط خارجي • ورحبت المملكة المتوكلية اليمنية رسميا بهذه الاتفاقية ، واعلنت استعدادها لتنفيذ ما ورد

فيها . ومنذ اول لحظة اتخذت المملكة اليمنية المتوكلية موقفا ايجابيا تجاه الاتفاقية ، فاحترمت وقف اطلاق النار ، ورحبت بالجهود التي تلت لتنفيذ الاتفاقية، وتعاونت مخلصة مع لجنة السلام في نشر الاستقرار في الاراضي اليمنية ، وجندت اجهزة الاعلام لديها لتوعية الشعب الى حقيقة اتفاقية جدة ، وذلك ايمانا منها بضرورة تهيئة الجو المناسب لانعقاد مؤتمر حرض .

ولقد كان واضحا لدى الملكيين من صريح نصوص اتفاقية جدة ، ان الشعب اليمني سيقول رأيه في نوع الحكم الذي يرتضيه في استفتاء شعبي ينعقد في موعد اقصاه ٢٣ من نوفمبر ١٩٦٦ ، كما نصت المادة الاولى من الاتفاقية ، كما كان واضحا فان الفترة الباقية حتى تاريخ الاستفتاء هي مجرد فترة انتقال ، القصد منها الاعداد والترتيب للاستفتاء المذكور كما نصت المادة الثانية من الاتفاقية .

لهذا لقد كان مفهوما لدينا ان الغرض من مؤتمر حرض هو كما نصت الاتفاقية في مادتها الثالثة .

اولا ــ تقرير طريقة الحكم في فترة الانتقال ، وحتى اجراء الاستفتاء الشعبي .

ثانيا ــ تشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم خلال فترة الانتقال .

ثالثا ــ تقرير شكل ونظام الاستفتاء الذي سيتم في موعد اقصاه الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٦٦ .

وكان مفهوما لدينا ايضا انه ليس لهـذا المؤتمر ان يستبق ارادة الشعب اليمني ، فيختار احد النظامين القائمين حاليـا في اليمن دون الاخر . ذلك ان حق تقرير المصيـر واختيار نظام الحكم الدائم بمقتضى الاتفاقية، بل وبمقتضى العقل والمنطق ، حق للشعب اليمني ، يعبر عنه في الاستفتاء الشعبي بعد زوال جميع عناصر الضغط والتدخل الخارجي.

ورغبة من المملكة اليمنية في التقيد باتفاقية جدة ، واستهدافا منها لمصلحة اليمن العليا ، فقد اختارت وفدهـا الملكي الى مؤتمر حرض من بين اهل الحل والعقد ، وممثلي مختلف القوى الوطنية من مشائخ وعلماء ووجهاء ورجالات دولة . بل انها بذلت الكثير من الجهد مع اتباعها الذيـن كانوا يصرون على عدم المساس بالنظام الملكي القائم ، لا في فترة الانتقال ولا في غيرها ، واقنعتهم بان القول الفصل في اي نظام يجب ان يكون لعموم الشعب بعد فترة الانتقال ، وفي الاستفتاء الشعبي كما نصت الاتفاقية .

ولقد فهمت المملكة اليمنية المتوكلية ان الجانب الآخر سيتفهم روح ونصوص الاتفاقية ، وسيدرك دور مؤتمـر حرض الى اختيار حكومـة انتقالية ، كما يدرك ضـرورة

تمثيل اهل الحل والعقد ومختلف القوى الوطنية في وفده.

وفهمت المملكة اليمنية المتوكلية ان الوفد الاخر سيضم مشائخ القبائل وعلماء اليمن ، كما سيضم ثلاثة من ممثلي كتلة الوسط . وعلى هذا الاساس شكلت المملكة المتوكلية اليمنية وفدها وضمت فيه ثلاثا من ممثلي كتلة الوسط .

وعند وصول الوفد الملكي الى مؤتمر حرض، واجتماعه بهيئة الرقابة الممثلة للمملكة العربية السعودية والجمهورية المتحدة ، وجد ان فهمهم لاتفاقية جدة كفهم الوفد الملكي لها . غير ان الوفد الملكي فوجيء بموقف الوفد الاخر ، الذي اتضح انه لم يفهم الاتفاقية لا نصا ولا روحا . ولقد كانت دهشة الوفد الملكي بالغة اذ وجد ما يلي :

اولا ــ ان الوفد الاخر لا يعتبر اتفاقية جدة الا مجرد لقاء بين جلالة الملك فيصل وسيادة الرئيس جمال عبدالناصر، لا علاقة له اطلاقا باليمن .

ثانيا ــ ان الوفد الاخر لم يضم كما كان مفروضا ثلاثة ممثلين عن كتلة الوسط ، ولهذا اعلن الوفد الملكي في جلسة الافتتاح ان لديه تحفظات . ولقد قدم فعلا احتجاجا خطيا بهذا الخصوص .

ورغم المفاجأة وخيبة الامل التي واجهها الوفد الملكي حال قدومه ، فانه لم يشأ هدم المؤتمر قبل بدئه ، وقرر

الاعضاء عن هذه المخالفات الصريحة والمضي في المؤتمر ، رغبة منه في انجاحه والخروج بنتيجة مثمرة يرضاها الشعب اليمني ، وتحقق هدف الاتفاقية وتمكن ابناء الشعب اليمني من ابداء رأيهم الصريح في نهاية فترة الانتقال .

غير ان الوفد الملكي واجه مفاجأة اعظم ، وهي موقف الوفد الاخر الذي فهم الاتفاقية فهما لا ندري كيف وصل اليه مقتضاه ، من ان الاتفاقية تقتصر على تثبيت النظام الجمهوري وهدم النظام الشرعي . ووقف الوفد الجمهوري موقفا عنيدا مؤداه انه ليس للمؤتمر ان يبحث طريقة الحكم خلال فترة الانتقال ، وان مهمة المؤتمر تقتصر على مباركة النظام الجمهوري ، وان اقصى ما يستطيعون تقديمه هو اعتبار اعضاء الوفد الملكي اشخاصا خارجين ، لا بأس من ترضيتهم باعطائهم بعض المناصب في نظامهم الجمهوري .

وعبثا حاول الوفد الملكي شرح الحقيقة وايضاح الامور ، ولكن النقاش ظل يدور في حلقة مفرغة ، يتعذر معها الوصول الى اي قرار ، مما ادى الى وقف المفاوضات تماما، مع العلم ان الوفد الملكي مستعد لاستمرار المفاوضات على اساس التقيد باتفاقية جدة (لحظة صمت) .

النعمان ــ السيد رئيس المؤتمر . فوجئنا بحديث السيد احمد الشامي رئيس الجانب الاخر ، حيث يقول ان الجانب الجمهوري لم يفهم الاتفاقية نصا وروحا . ومجرد

وصولنا الى حرض هو دليل على اننا فهمنا هذا الاتفاق ، كما ان الاتفاق في روحه ينص على جمع اليمنيين في مدينة حرض ، لكي يتفقوا على حل مشكلتهم لانهم ادرى بما في بيتهم ، وصاحب البيت بالذي فيه ادرى . وضم الثلاثة الممثلين لكتلة الوسط سيأتي الكلام عنه في التعليق . كما اننا فوجئنا اليوم بان الوفد جاء ومفقود منه ثلاثة اعضاء . هم الشيخ ناجي بن علي الغادر والشيخ احمد عبد الرقيب حسان والشيخ هادي بن عيطان . هؤلاء هم الثلاثة الذين جاءوا ضمن الممثلين للجانب الاخر ، ولا وجود لهم بيننا في هذا المساء .

وفي افتتاح الجلسة للمؤتمر ، اتفقنا مبدئيا على جدول الاعمال بحضور لجنة الرقابة وهيئة السلام . وتضمن جدول الاعمال اللائحة التنظيمية ، ثم طريقة الحكم ، ثم تشكيل الوزارة والاستفتاء واللجنة المحايدة .

وحاول رئيس الوفد الجمهوري ان يناقش اللائحة الداخلية في افتتاح الجلسة ، فطلب ارجاؤها الى ان يتم تشكيل اللجنة الفرعية التي انبثقت عن المؤتمر . واجتمعت اللجنة الفرعية التي اختيرت من الجانبين ، وكان البدء في مناقشة اللائحة الداخلية لاقرارها . وكان اول مادة فيها هو التصويت . ودار النقاش حول التصويت : هل يكون بالاغلبية المطلقة ، او يكون بالاغلبية الخاصة ؟

النعمان ــ سأتلو ما عندي : بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس المؤتمر ، السادة المراقبون ، اخواني اعضاء المؤتمر ، سلام الله عليكم !

وبعد ، فاننا ممثلو الجمهورية العربية اليمنية حضرنا الى مؤتمر حرض تنفيذا لاتفاقية جدة ، التي استهدفت اقرار السلام في اليمن والقضاء على الخلافات القائمة بين ابنائه للارادة الحرة للشعب اليمني . وقد جئنا الى هنا تحدونا رغبة صادقة ونية مخلصة لان نصل في مؤتمرنا هذا الى السلام الدائم والشامل ، الذي ظللنا نعمل له وندعو اليه طيلة ثلاث سنوات مرت على بلادنا في حرب ضروس . وكنا نتوقع ان نجد عند اخواننا نفس الرغبة التي تعتمل في نفوسنا لاقرار السلام الشامل الممكن لليمن من بناء نفسه ، والخروج ببنيه الى حياة افضل في ظل وحدة وطنية متينة ، ولكنّا مع الاسف الشديد وجدنا ان اخواننا قد وضعوا في نطاق ضيق من مفاهيم محددة لبنود اتفاقية جدة ، متمسكين في عنادهم بعدم مناقشة أي شيء خارج الاطار الذي وضعوا فيه . لذلك يهمنا ان نسجل الحقائق الآتية :

اولا ــ لقد فهمنا الاتفاقية على الاسس الاتية :

أ ــ ان الدولتين لم تفرضا حلا معينا ، بل تركتا الحل للمؤتمر الانتقالي الذي سيضم خمسين عضوا ، يمثل جميع القوى الوطنية واهل الحل

والعقد للشعب اليمني بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة . حسبما يتم الاتفاق عليه كما جاء في المادة الثالثة . ونصوص الاتفاقية صريحة في ترك الامر لليمنيين انفسهم دون ضغط او توجيه معين .

ب ـ ان اسرة بيت حميد الدين مستبعدة .

جـ ـ ان الوزارة المؤقتة التي عهد الى المؤتمر تشكيلها ستتشكل تحت ظل النظام الذي يقرره المؤتمر بالاغلبية المطلقة .

د ـ انه سيأتي من ضمن الخمسة والعشرين من ممثلي الجانب الآخر خمسة من المشائخ الجمهوريين الذين يدعونهم بالمنشقين .

هـ ـ انه سيأتي من ضمن ممثليهم عشرة من الشافعية ، رغم رفضنا اعتبار التمثيل على اساس طائفي .

ثانيا ـ ومع كل ما تقدم . فاننا حرصا منا على حل المشكلة واقرار السلام . وافقنا على حضور اول جلسة للمؤتمر . واعلنا فيها ان لنا تحفظات سنقدمها في الوقت المناسب . وقد جاء وقت تقديمها . وهي كما يلي :

١ ـ لم يكن الصراع في اليمن بين نظامين قائمين .

ولكنه بين نظام شرعي قائم معترف به في الامم المتحدة وجامعة الدول العربية . وبين اسرة لا تؤمن بنظام ولا تعترف للشعب بحق من حقوقه .

٢ ـ جاء ممثلو الجانب الاخر . وعددهم اثنان وعشرون ، بعضهم لا يمثلون الا انفسهم . وليس فيهم الا ستة شوافع . ليس وراءهم احد . نظرا الى انه لا يوجد شبر واحد في المناطق الشافعية على سعتها يسيطر عليها الجانب الاخر .

٣ ـ لم يسمح للشعب كله الا بخمسة وعشرين من الممثلين . عشرة منهم فقط يمثلون الاغلبية .

٤ ـ وجود حفيد الامام يحيى ، والذي يعتبر واحدا من اسرة حميد الدين ، وهو محمد عبد القدوس الوزير ، الذي اطلق من السجن منذ شهرين مقابل بعض الاسرى . وشرط ان لا يمارس أي نشاط سياسي داخل اليمن .

هذه التحفظات كان تأجيلها أملا في تذليل الصعاب في المؤتمر . ثم بعد اخذ ورد ، اتفقنا على افتتاح المؤتمر وكان لا بد من جدول اعمال نتفق عليه ووضع جدول الاعمال كما يلي :

١ ـ اللائحة التنظيمية .
٢ ـ طريقة الحكم .
٣ ـ تشكيل الوزارة .

٤ ــ طريقة الاستفتاء .

٥ ــ اللجنة المحايدة .

وافتتح المؤتمر مساء الجمعة ٢٦ نوفمبر ٦٥ ، واقر جدول الاعمال ، كما اقر تكوين لجنة فرعية لاقرار اللائحة التنظيمية ، وبحث طريقة الحكم . وكان رئيس الوفد الجمهوري قد بدأ يناقش اللائحة التنظيمية ، فطلب اليه تأجيل مناقشتها واحالتها الى اللجنة الفرعية .

وفي يوم السبت ٢٧ نوفمبر ٦٥ ، عقدت اللجنة الفرعية جلستها ، وطرحت اللائحة التنظيمية للمناقشة بصفتها اول بند في جدول الاعمال ، وهي اول ما يناقش ويقر في كل المؤتمرات والتنظيمات . ولكن اخواننا رفضوا مناقشتها ، واختلف الجمهوريون معهم ، وانفضت الجلسة على غير وفاق ، لانهم اصروا على مناقشة طريقة الحكم قبل مناقشة اللائحة التنظيمية للمؤتمر واقرارها ، كما هو متبع في كل المؤتمرات ويرجع ذلك الى انهم يرفضون التصويت بالاغلبية المطلقة على طريقة التصويت ، وهي اول بند في اللائحة التنظيمية ، متجاهلين الاغلبية المطلقة التي يسير عليها العالم كله في مثل هذه الحالات ، وحسب ما هو معمول به في العرف والقانون الدولي .

ويوم الاحد ٢٨ نوفمبر ٦٥ عقدت اللجنة الفرعية جلستها الثانية ، واعيد طرح اللائحة من جديد لمناقشتها .

واصر اخواننا على المعارضة وتأجيل النقاش . وجاء اقتراح تشكيل لجنة من مشايخ القبائل ، يتفقون على رأي ويعرضونه على اللجنة الفرعية . وذهبنا الى لجنة الرقابة واجتمعنا بالدكتور رشاد فرعون ممثل المملكة العربية السعودية في هيئة الرقابة ، وعرضنا عليه الاقتراح ووافق عليه . ثم جرنا الكلام الى اقتراح تأجيل المؤتمر ، ولم نجد ما يمنعنا من الموافقة عليه . فوافقنا وذهبنا جميعا للاجتماع بلجنة السلام وهيئة المراقبة بكامل اعضائها ، واتفق الجميع على ان يؤجل المؤتمر الى اول ذي القعدة سنة ٨٥ هـ ، تحت صلح مكفوف ، وان يجتمع الجانبان لوضع مشروع قرار يشرح للرأي العام اسباب التأجيل، ووضع المشروع وحصل الاتفاق عليه من الجانبين بحضور لجنة السلام وهيئة الرقابة ..

وفي اجتماع المساء ، جاء اخواننا يرفضون المشروع ويرفضون لجنة المشايخ ، ويرفضون ما اتفقنا عليه من الصلح المكفوف ، ويرفضون ايضا تأجيل المؤتمر ويطالبون باصرار بما يلي :

١ ــ تنفيذ اتفاقية جدة بالمفهوم الذي عندهم ، وهو الغاء النظام الجمهوري وما يسمى بالنظام الملكي .

٢ ــ تشكيل وزارة من الطرفين .

٣ ــ تقرير طريقة الاستفتاء .

٤ ــ اذا لم نوافق على ذلك ، فلن يحضروا جلسة ولن يلتزموا بالمؤتمر .

واننا نرى من جانبنا ان المؤتمر يجب ان يعقد جلساته رسميا ، وان يبحث اللائحة التنظيمية على اساس الاغلبية المطلقة ، ما لم يتفق على اغلبية خاصة ، والاتفاقية لم تنص على أي اغلبية خاصة ، ثم الدخول في بحث ومناقشة جدول الاعمال بالترتيب الطبيعي المحدد بالاتفاقية ، وهو الامر الذي يرفضه الجانب الاخر حتى الان، مما تسبب في الجمود السائد في اعمال المؤتمر . فان على المؤتمر ان يصل بعد مناقشته الى رأي في المواضيع المدرجة في جدول الاعمال بصورة او باخرى .

ونحن لم يبق امامنا ازاء هذا الاصرار ، والاختلاف الواضح في وجهات النظر ، سوى تنفيذ اتفاقية جدة بالمفهوم الذي عندنا للاتفاقية ، وتفسيراتها وهو :

١ ــ استبعاد بيت حميد الدين ، وعدم السماح لاي فرد منهم بالبقاء في اليمن .

٢ ــ تمثيل المشايخ المنشقين بخمسة ضمن الخمسة والعشرين الذي يمثلون الجانب الاخر ، بعد تصحيح التمثيل .

٣ ــ تشكيل وزارة مؤقتة تحت ظل النظام الذي يحوز

الاغلبية المطلقة ..

٤ ــ بعد التأكد من استبعاد بيت حميد الدين بقرار من المؤتمر ، فاننا على استعداد لمناقشة جدول الاعمال مع اخواننا مشايخ القبائل ، وغيرهم من الممثلين لقطاعات الشعب ..

٥ ــ نحن نقبل اشتراك اخواننا في الحكم على اساس النظام الجمهوري .

٦ ــ اذا لم يقبل اخواننا الكلمة المنصفة والقول العدل بعد كل ما بذلنا من جهود واظهرناه من نوايا طيبة، وبعد ان اصبح الوصول الى اتفاق حول البند الاول في الاتفاقية وهو طريقة الحكم، وحول البند الثاني وهو تشكيل الوزارة ، فليكن الدخول في البند الثالث مباشرة ، ونحن نقبل اجراء استفتاء فوري باشراف لجنة من الدولتين الشقيقتين ، او من الجامعة العربية او هيئة الامم المتحدة ، حتى يتحقق الجميع من سلامة الاستفتاء وصحته ، مع الاتفاق على كل الضمانات الممكنة ..

وبهذا يتم تحقيق الاهداف الكبرى التي توخاها جلالة الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر من تمكين الارادة الحرة اليمنية ، وحماية كل المكاسب الوطنية للشعب اليمني ، وتوفير الاستقرار على ارض اليمن ، كما اشار الى

ذلك البيان المشترك الذي اعقب محادثاتهما التي اسفرت عن اتفاقية جدة .

وبعد ان انتهى الاستاذ نعمان من كلمته، القى السيد ابراهيم بن علي الوزير الكلمة التالية :

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على رسول الله ، سيد البشر وعلى آله الطيبين الطاهرين .

ايها الاخوة : ان خمسة ملايين يمني يتطلعون الى مؤتمركم هذا ، ومن ورائهم العالم الاسلامي كله ، وكل قوى الخير في العالم اجمع . ان علينا ان نجتاز مرحلة تاريخية دقيقة ، ان نجتاز حفرة النار التي نسأل الله ان ينقذنا منها . ان علينا ان نتابع السير في طريق الخير المشرق المضيء ، لنسدل على الماضي ستارا قويا ، ولنأخذ منه العظة والعبرة والدرس ، لنتجنب العثار وتكرار المآسي .

ان الدماء التي اريقت في السهول والبطاح ، في بطون الوديان وعلى قمم الجبال ، تستصرخكم ان تحفظوا البقية الباقية ، لنعمر ما خربته الحرب ، ولنبني اسسا لحياة جديدة لا يعلو فيها فرد على فرد ، ولا يقتل انسان اخاه ، ولا يظلم حاكم مواطنيه : حياة يسود فيها العدل ، ويسود فيها الاخاء ، وتتوفر لها كل اسباب التقدم والحضارة والرخاء .

الضحايا العديدة تطل اليوم من الغيب ، لتنظر اليكم مناشدة اياكم تحقيق الحياة التي كرم الله بها الانسان ، حياة العزة والكرامة . و «لله العزة ولرسوله وللمؤمنين» « ولقد كرمنا بني آدم » ـ حياة التقدم والبناء ، لتتمتع امتنا بالخيرات ، وتاخذ سبيلها الى التطور المنتج ، بدلا من ان تظل خبيئة في الارض ، ومهدورة في اللسان .

ايها الاخوة : اننا اليوم امام اختبار حاسم ، نختبر فيه مدى قدرتنا على تسلم مقاليد امورنا ، بعيدا عن أي مؤثر خارجي ، وعلى تحقيق حياتنا وفق آمالنا واهدافنا وما نؤمن به . اما ان نثبت قدرتنا ، والا فان صورة مؤسفة محزنة ، الله يعلم مدى نتائجها ، ستتردى فيها هذه الامة .

ايها الاخوة : ان علينا ونحن نتجه الى المستقبل ، ان نعي دروس التاريخ . واول شرط لهذا الوعي ان تتوفر الثقة الكاملة فيما بين الاخوة جميعا ، وان يتوفر صدق القصد في اقرار سلام يقوم على العدل . ولا بد من اطراح كل المصالح الشخصية جانبا لتبقى مصلحة شعبنا العظيم ووحدة اراضيه ومنجزاته ومكاسبه فوق كل اعتبار على الاطلاق ، فما لم تكن مصلحة الشعب الحقيقية هي موضوع التقاء القوى اليمنية الوطنية ، فان هذا اللقاء المنشود لن يتم . وان هذا يعني ان تبقى قوانا ممزقة مبددة تذروها الرياح . اذن فلتكن مصلحة الشعب هي رائد كل فرد ،

وموضوع كل التقاء ، واساس كل تفاهم .

ثم نحن اخوة ، تجمع الوحدة الوطنية ما مزقته الاهواء ، ويؤلف الدين الواحد بين القلوب بالاخوة في الدين والجنس والوطن والمصير الواحد التي تشمل كل واحد من ابناء هذا الشعب العظيم ، فأي الامرين احق الألفة والمحبة ام الفرقة والبغضاء ؟ الاعتصام بحبل الله ام التنازع والفشل ؟ السلام ام الحرب ؟

ايها الاخوة : بل بأي الامرين نبني بلادنا ونعمرها ، ونحول فقرها غنى ، وضعفها قوة ، وخرابها عمرانا ، وبؤسها خيرات ، وعزلتها انفتاحا وانطلاقا ؟

مع الحرب القتلى والضحايا والمشردين ، معها الخراب والدمار والفناء ، معها البؤس والمرض وكل ضروب الشقاء .

وما الحرب الا ما علمتم وذقتموا
وما هو عنها بالحديث المرجم

ولكن السلام شيء آخر . السلام ضد الحرب ، لا دماء ، لا قتلى ، لا مشردين ، لا خوف . واريد ان اكون صريحا ، فهذا مكان الصراحة ، فأسأل : اي سلام ذلك الذي نريد ؟ اننا نريد سلاما لا يجر وراءه مشاكل جديدة . سلاما لا يحافظ على التخلف ، ولكن يمكننا من بناء يمن جديدة، يمن العدل والشورى والتقدم والرخاء، يمن الالفة

والمحبة والمساواة ، يمن العزة والكرامة والخير • نريد يمنا يرتفع فوق الاشكال والاحقاد ، لنحتفظ بالمضامين والوحدة والتماسك •

نريد العدل بديلا للظلم ، والشورى بديلا للاستبداد، وطغيان الفرد ، والحقوق الطبيعية والسياسية للمواطنين بديلا للكبت والاستعباد ، والعلم بديلا للجهل ، والصحة بديلا للمرض ، والغنى بديلا للفقر ، والتقدم بديلا للتخلف، الذي ترجع كل مآسينا اليه • وقبل ذلك كله الانسان الواعي للحقيقة ، والحقيقة بدلا من اللاوعي ، بدلا من الجنون ، بدلا من الخطأ في المفهوم والسلوك •

ولكي نحقق ذلك ، فلا بد ان يكون استقرار • ولكي يكون الاستقرار منتجا ، فلا بد ان يكون الامر شورى • فلا فردية ولا تسلط ولا قتل ، بل حرية ، وتمكين لكل مواطن من ممارسة حقوقه وحرياته الطبيعية والسياسية في حدود شريعة الله التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها • لا بد من ان يفسح المجال للكفاءات ، وان يقوم بين مختلف القوى تعاون تام وصادق ، لنبني المدرسة من اجل العلم ، والمستشفى من اجل الصحة ، ونستخرج خيرات بلادنا ، ونفجر طاقاتها البشرية والمادية ، لننعم بالرخاء والغنى ، ونمحو البؤس والفاقه • لا بد من كل ذلك لكي نحرز حصيلة كل ذلك ، وهو الخير والتقدم والحضارة •

اليس تلك ايها الاخوة هي الاهداف الحقيقية لشعبنا ؟ اذن فسبيلنا واضح جدا . وما علينا الا ان نظهر مدى اخلاصنا وايماننا بها ، ومدى قدرتنا على تحقيقها . ان كنا حقا نستهدف الحق ، والحق وحده ، ان هذه القضايا الجوهرية ينبغي ان تكون رائدنا ونحن نختار طريقة الحكم الانتقالي . وما من احد يجهل الطريقة الصحيحة التي يجنيها ، فان اخطر ما يمكن ان يعوقنا هو التمسك بالشكليات والقضايا الجانبية . ان الهاوية الدامية ستبتلع امكانيات هذا البلد . ان الكراهية والحقد ستأتي على كل شيء . ان امن البلاد معرض لان تذروه الرياح رمادا في يوم عاصف بالمأساة والشر .

انتم ايها المجتمعون ، اذا لم تصغوا الى صوت العقل ونداء الضمير والمحبة والاخاء ، ستريقون دماء بعضكم بعضا هدرا ، ولدون غاية غير الجنون الذي تساقون اليه . ان اشعال النيران لامر سهل . ولكن اطفاء الحرائق امر ليس باليسير .

وانا اقول لكم بصراحة، ان التعنت والاعتساف، وعدم الاصغاء الى الحق، وعدم وضوح الرؤية للدماء التي صبغت قمم الجبال والسهول والمدن، والتي قتلت ابتسامة الحياة ، وروعت الطفل والمرأة والمستضعفين ــ ان ذلك كله سيهزم اعداء السلام . ان هذه فرصتكم الوحيدة لبناء الخير

ودرأ الشر . والويل لمن يضيع فرصة تاريخية كهذه . اثبتوا للعالم مدى تعلقكم كشعب واع لما يريد . انني اناشد الجميع النظرة الى آفاق المصلحة اليمنية الخالصة ، التي تحقق لبلادنا السلام ولشعبنا الاستقرار والتقدم والبناء . وقبل ان اختتم كلمتي هذه اؤكد على انه آن للاخوة ان يتلاقوا ، ويشد بعضهم بعضا في طريق التقدم والحضارة والخير . « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين » ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الشامي : لا بد لي من تعليق بسيط على ما ورد في كلمة الزميل الاستاذ احمد محمد نعمان .

اولا ــ اعتذر بالنيابة عن الثلاثة الاعضاء المتغيبين ، وهم الشيخ هادي عيطان، والشيخ الغادر، والشيخ احمد عبد الرقيب حسان . فالشيخ احمد عبد الرقيب حسان سافر اليوم الى جيزان بعد ان اصيب بوعكة ، كان لا بد من نقله لاجل الطبيب . والشيخ الغادر والشيخ عيطان يحسان بتوعك ، وقد انابا عنهما شيخين معتبرين . ان كثيرا من النقاط التي اثارها الاستاذ نعمان لتدل على عدم تفهم نصوص وروح اتفاقية جدة . وانا اناشد الاستاذ نعمان اولا : ما هو موقف العناد الذي وقفه الوفد الملكي ولناشد الاستاذ نعمان ، اين ورد النص في اتفاقية جدة ، من اجل بيت حميد الدين ؟ ومن الذي افهمهم ذلك ؟

والاحظ انه خرج كثيرا عن الموضوع الذي اجتمعنا من اجله . ولا اريد ان اثير من جديد موضوع التمثيل ، وانه يوجد بين الصف الجمهوري اربعة عشر شافعيا بدلا من عشرة ، بينما يوجد في صفوفنا العشرة الشوافع المطلوبين . كما لا اريد ان اناقش موضوع عدم توفر اهل الحل والعقد من المشائخ والعلماء المعتبرين في الوفد الآخر .

اما موضوع مناقشة اللائحة التنظيمية ، فانني اذكر الاخوان جميعا اننا في الجلسة الافتتاحية عندما قرأناها ، ابديت اعتراضي على البند الاول، وهو موضوع التصويت، وقلت انه لا يمكن ان نناقش هذا الموضوع حتى نناقش موضوع طريقة الحكم ، ووافق الجميع على ذلك ، وشكلوا لجنة لكي تناقش هذا الموضوع ، موضوع طريقة الحكم . ثم اضيف اليها ان تناقش اللائحة التنظيمية .

وفجأة ، وجدنا انفسنا في اللجنة كأننا في الجمعية العمومية ، مع ان الجميع يعرفون ان موضوع اللائحة التنظيمية يجب ان لا يقر في لجنة ، بل ان يقرها المجلس العام لجميع الاعضاء الممثلين . ثم لا ادري كيف عرف رأينا الاستاذ نعمان بالنسبة الى التصويت ، وهو اننا نطالب باربعة اخماس ، ولم نناقش اللائحة التنظيمية كما قال .

وبالنسبة الى قوله اننا وصلنا الى اتفاق على موضوع

التأجيل وموضوع الصلح ، فانني اعلن ان هـذا مخالف للحقيقة . ولقد كان عبارة عن مشروع اقتراح ابداه بعض الاخوان في مناقشة جانبية ليست رسمية ، وطلب منا جميعا ان نعود في المساء لنبين رأينا ، فقلنا لا تأجيل ، لان هذا يخالف نص الاتفاقية في جدة ، وما طمح اليه الرئيس جمال عبد الناصر وجلالة الملك فيصل .

واما موضوع الصلح، فوقف اطلاق النار سائد، ونحن جئنا الى هنـا لكي ننقذ اليمن مـن المأساة التي يعانيها . وموضوع المشائخ فقد احضرنا لهم خمسة عشر شيخا لكي يناقشوا ما يريدونه ، فلم يقدموا لنا الا شيخين او ثلاثـة مشايخ . وكثير من النقاط خارج عن موضوع ما اتفقنـا من اجلـه .

ولا اريد ان اتحاكك وان اتحامل في نقاش ، ولمـاذا نغالط انفسنا ؟ لقد عاد اليوم فقط الوفد الاخر بمفاهيـم جديدة . ومن حسن الحظ أو من سوئه ، انه دار كثيرا من النقاش الجانبي بحضور هيئة الرقابة وهيئة السلام ، وطلبنا مرة ان نسجل محضر ذلك النقاش فرفض ذلك . ولا ادري هل كان ذلك الرفض محافظة على الطرق الالتوائية التـي يلجأ اليها احيانا بعض السياسيين عندما يريدون الا يحتفظوا بموقف دون اخر . وعلى كل حـال ، فنحن ازاء مأسـاة دامية . نحن كما قال السيد ابراهيم الوزير ، اما ان نخرج

بقرار حاسم ينقذ اليمن مما تعانيه ، والا فالله سبحانه وتعالى يعلم ما وراء هذا المؤتمر من المآسي والدمار والويلات • انني اناشد اخواني جميعا ، اناشد ضمائرهم ، ان يتعقلوا وان يفهموا هذه المسؤولية التاريخية الملقاة على عواتقهم ، والله يوفقنا جميعا (**لحظة صمت**) •

الارياني ــ امام تحفظ من المراقبين الممثلين للجمهورية العربية المتحدة ، يقول ــ ان مراقبي الجمهورية العربية المتحدة قد ارسلوا الي الآن بتحفظ حيال ما جاء في الخطاب الثاني الذي القي في هذه الجلسة ، وهو كما يلي : « اننا نوضح بانفسنا وعن انفسنا انه لم يحدث ان كان مفهومنا كالمفهوم الذي اشير اليه في الخطاب الثاني • ان مفهومنا للاتفاق هو ان يترك الامر لليمنيين انفسهم في هذا المؤتمر ليقرروا بحرية تامة ما نصت عليه الاتفاقية • »

النعمان ــ لا نريد ان ندخل في جدل طويل ، ولا نتصيد كلمات الالتواء ونحو هذا • ولكننا سنقولها كلمات واضحة • لقد كرر الزميل السيد احمد الشامي عدم فهمنا لاتفاقية جدة • ونحن قد قلنا ان اتفاقية جدة مفهومة بنصها وروحها ، وان اليمنيين لم يحضروا الى مؤتمر حرض الا تنفيذا لهذه الاتفاقية التي تعطي اليمنيين حرية الحل الذي يريدونه ، والا فما كان داع لان يجتمعوا في مؤتمر حرض اذا كانت الاتفاقية قد كفلت الحل • فلا داعي لان يجتمع

هؤلاء للتوقيع على الاتفاقية ، بل ان الاتفاقية في مقدمتها تقول ان جلالة الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر « يريان ان طريق الحق والامان كما يلي » ، ولم تقل « يفرضان » . وكان رأيهما بان يجتمع اليمنيون في مؤتمر حرض ، يتفقون فيه على حل مشكلتهم . هذا الذي فهمناه من روح الاتفاقية . وما اريد ان اطيل في الجدل وشكرا .
(لحظة صمت)

الشامي ــ ان كلام الاستاذ نعمان هذا ينافي كل المنافاة ما سمعناه منه طيلة الايام السابقة عن الاتفاقية والحلول وواقع اليمن وواجبات المؤتمرين ، ويتنافى مع ما نعرفه عنه .

النعمان ــ ارجو مخلصا من السيد احمد الا يتصيد الكلمات الجانبية ، ويرددها في الجلسات الرسمية . ثم ان اللائحة التنظيمية كان المطلوب منها ان تنظم اسلوب الحديث ، وكيف تسير المناقشات دون ان يقال « قال فلان وقال فلان » . والاتفاقية نحن كما قلنا ، اذا كان البند الاول او البند الثاني لم نتفق عليه ، فنرجىء ما اختلفنا فيه، ولندخل فيما نتفق عليه ، وهو الاستفتاء المباشر . وهذا ما جاء في كلامي . ولا احب ان اكرر مرة اخرى اننا فاهمون الاتفاقية ومخلصون لها ومقدرونها حق التقدير ، ومقدرون سعي الرئيس جمال والملك فيصل ، واعلنا ذلك في بيانات

رسمية ، وفي خطب شعبية مدة ثلاثة اشهر ، وشكرا .

الشامي ـ انني اشكر للاستاذ نعمان تأكيده الذي قاله ، وانني اطلب من السيد الرئيس ان ندخل الى مناقشة الموضوع الذي اجتمعنا من اجله ، والذي يمكن منه ان نعرف ماذا سنصوت عليه ، حتى لا يظل الاخ الاستاذ نعمان يتابعني بملاحظاته ، بلباقته المعروفة ، وخفة دمه وقفشاته !

الارياني ـ يمكن القول بان الجانبين متفقان على البدء في المناقشة . فلنضع جدول الاعمال بين ايدينا ونبتدىء بمناقشته بندا بندا : جدول الاعمال اول بند فيه « مناقشة اللائحة التنظيمية » . وفي الامكان ان يتفضل كل واحد من الجانبين فيبدي رأيه في هذه اللائحة (صمت) .

الشامي ـ انني الفت نظر السيد الرئيس الى اول جلسة لنا . لقد قلنا انه يجب ان نعرف اولا طريقة الحكم التي ستحكم بها اليمن اثناء فترة الانتقال ، لكي نعرف ماذا نصوت عليه . اما اذا لم يفهم هذا وتقرره ، فاننا سنعود الى الحلقة المفرغة ، وتخرج منا لجنة ، وتتوقف المحادثات ، ونعود الى نزاع من جديد (لحظة صمت)

النعمان ـ باسم الجانب الجمهوري انا اوافق على البدء في جدول الاعمال ، وان نبدأ بالمادة التي اتفقنا عليها

عند الافتتاح مع لجنة الرقابة ولجنة السلام . وهو اللائحة الداخليـة .

الشامي ـ لا مانع ان ابدي رأيي من جديد ونعيـد الحكاية نفسها . انا لا امنع ان ندرس اللائحة الداخلية او ان نقرأها على الاصح ، لكي تدخل في النقاش . وفي نفس القصة التي لم نخلص منها بعد سبعة ايام .

الارياني ـ اقتراح مشروع اللائحة الداخلية التنظيمية: « اولا ، تصدر القرارات باغلبية الحاضرين المطلقة . »

الشامي ـ لا اريد ان نخرج من هذه المادة قبـل ان نعرف ماذا سنصـوت عليه ، وذلك بدراسة المـادة (أ) في اتفاقية جدة ، وهي بحث طريقة الحكم التي ستحكم بهـا اليمن اثناء فترة الانتقال ، ومن ذلك سنفهم هل الوفد الاخر يفهم نفس مفهومنا ويفهم روح الاتفاقية ونصها ام لا !

الارياني ـ اتفضل (للنعمان)

النعمان ـ من الامثال الجارية « لا تعبر جسرا حتى تصل اليه » . ونحن حينما نناقش التصويت . هو لكـي ندخل في طريقة الحكم ، وفي المواد التي وراءها لنصوت . فالموضوع مفهوم . وهو طريقة الحكم وتشكيل الـوزارة وطريقـة الاستفتاء . هـذا هو الموضوع التـي تضمنته الاتفاقية بالبحث . ولكن كيف الطريق اليه لكي نصل الى

شيء معقول ، ونصوت ، لانه لا بد ان نفتقر للتصويت ؟

الشامي ــ اريد ان اسأل الاخ الاستاذ نعمان ، ان يخبرني هل سيكون نظام الحكم اثناء فترة الانتقال ملكيا او سيكون جمهوريا ، ام سيكون نوعا آخر من انواع انظمة الحكم ؟

النعمان ــ ساكرر المثل مرة اخرى « لا تعبر جسرا حتى تصل اليه » . حينما ندخل في المناقشة سنتفق على هذا وسنرى التصويت . اما الاصل ، فالنظام القائم في اليمن والمعترف به لا يحتاج الى ان اقوله انا . يقوله العالم . ولكن هذا نناقشه حينما نصل اليه ، وان نتفق على الشيء البديهي الذي يفترض وجوده في كل مؤتمر وفي كل جلسة وفي كل موضوع، وهو اللائحة الداخلية وطريقة التصويت. هل تكون بالاغلبية او تكون خاصة الى غير ذلك ؟

الشامي ــ سيدي رئيس الجلسة ، لقد قلت لكم اننا سنظل ندور في حلقة مفرغة لا نهاية لها ، ونحن جئنا الى هنا بمفاهيم عن اتفاقية جدة واوضحتها في كلمتي . فهل تقرون ذلك وهل توافقون عليه ام لا ؟ (فترة صمت) .

النعمان ــ نرجو رئيس الجلسة ان يحل المشكل ، اما الموضوع فحين يأتي بحثه بعد الاتفاق على اللائحة التنظيمية وعلى طريقة التصويت، فسندخل في البحث ونرجو

ان الرئيس يتفضل بحل هذا الموقف (لحظة صمت) .

الشامي (يضحك) : هو لا بد ان نخلص من هذا الموضوع . واقترح ان نعود الى لجنة الرقابة لتبصرنا فيما اذا كنا على حق في هذا النقاش ام لا !

الارياني ـ لجنة الرقابة تعتذر عن ابداء رأيها في الموضوع ، وعلى الجانبين ان يقررا ما هو الذي يجب ان يتخذ .

النعمان ـ لجنة الرقابة حضرت الافتتاحية ، واقرت اللائحة ، ومن ضمنها اقرت جدول الاعمال . وكان من ضمنها اللائحة الداخلية. وحينما بدأ ممثل الوفد الجمهوري مناقشة اللائحة اقترح عليه تأجيلها لتناقش في اللجنة الفرعية .

الشامي ـ اذن فانا اطلب من السيد الرئيس ومن المجلس ان يشكل لجنتين، لجنة لطريقة الحكم ولجنة للائحة الداخلية ، لكي تقرب للمجلس وجهات النظر ، حتى يقر اللائحة الداخلية او ينفيها .

الدكتور مكي ـ لقد اقر المجتمعون هنا بالاجماع جدول الاعمال بندا بندا بترتيبه . وكان في الترتيب ان يبدأ بمناقشة اللائحة . والآن السيد الشامي يقترح ان تكون لجنة خاصة لمناقشة اللائحة التنظيمية . وقد ورد

حديث سابق في نفس هذه الجلسة ، انه من حق الجمعية او المجتمعين جميعا ان يناقشوها ، وليس من حق لجنة ان تناقش اللائحة التنظيمية . وعلى ذلك يجب الالتزام بالقرارات الجماعية التزاما موثوقا به ، وان يبدأ الحاضرون في مناقشة اللائحة التنظيمية ، حتى لا تكون القرارات مثارة انسحاب او اخلال او معارضة تفسد علينا ما نحن فيه ، فالالتزام بالقرارات الجماعية واجب ، ويجب على الحاضرين وهيئة الرقابة ان تبدي رأيها : هل يجب الالتزام بالقرارات الجماعية ام يستطيع اي جانب ان يتخلى عن القرار في جلسة اخرى ، وهذا يعني ان القرارات لا قيمة لها ؟

الشامي ـ انني لا ازال عند رأيي . وانا الفت نظر الاخ في انني قلت في اول جلسة اننا ما لم ندخل في مناقشة طريقة الحكم التي سيكون مترتبا عليها مناقشتنا للبند الاول في اللائحة التنظيمية ، فاننا سنظل ندور ولا نصل الى شيء . والفت نظر الاخ الزميل انني لم اصدر قرارا ولا موافقة على مناقشة اللائحة التنظيمية في لجنة ، بل قلت « لكي نقرر ونوجه الحاضرين حتى يتخذوا قرارا بشأنها في رفضها او نفيها » .

الدكتور مكي ـ اذن علينا ان نرجع الى محضر الجلسة الاولى ، وان نستفسر من المراقبين هل تم الاتفاق او الموافقة

الجماعية على جدول الاعمال ام لم يتم ؟

الارياني ـ يعتذرون عن ابداء اي رأي في اي موضوع ، وعلى الجانبين ان يصلا الى حل .

محمد عبد القدوس ـ من مجموع الاحاديث التي استغرقناها في حوالي نصف ساعة ، نجد اننا في نفس الموقف الذي كنا فيه يوم وصولنا ، وان كل جانب يتحفظ برأيه . ورأينا نحن ان طريقة نظام الحكم هي موضوع اجتماعنا . وان لم نتخذ قرارا يحدد هذا الحكم الذي سيحكم اليمن في فترة الانتقال ، فلا كنا جئنا ولا رحنا لانه لكي نصوت على شيء يجب ان نعرف هذا الذي سنصوت عليه . واذا كان موضوعا مجهولا ، فيجب علينا ان نحدده اولا ، وشكرا !

الدكتور مكي ـ انه من العبث ان نستمر في الحديث او تبيان الاسباب التي تدعو تقديم بند في جدول الاعمال على الآخر ، بعد ان تم الاتفاق الجماعي على ذلك وبالرغم من ذلك . فالمواضيع التي سيبحثها هذا المؤتمر ليست بندا ولا بندين ، وانما هي بنود كثيرة . وعليه ، وكما هو وكما سبق ان اقره المؤتمر ، ان نضع اللائحة لنباشر اعمال هذا المؤتمر على نظام نقره جميعا ، ونتفق عليه جميعا . ولا حاجتنا الى ان يطول النقاش في جدول الاعمال الذي سبق وان قررناه ، ونشرته صحف العالم وسجل في المحاضر

الرسمية للجلسة الافتتاحية . وارجو من السيد الرئيس ان يطلب محضر الجلسة الاولى ليطلع عليه . وبصفته رئيسا، ان يأمر بالبدء في مناقشة الموضوع الذي تم الاتفاق عليه حسب العرف الدولي والعرف العادي لدى جميع بني الانسان . وشكرا !

الشامي ــ ليس هنالك لا عرف دولي ولا عرف قانوني يخول رئيس اي جلسة بان يأمر او يفوض ما يريد . فنحن هنا مجتمعون لكي ننقذ اليمن ، وما ينقذ اليمن انما هو ان يفهم نص وروح اتفاقية جدة ، فيعرف الشعب اليمني الحكم وطريقته التي سيحكم بها اثناء فترة الانتقال ، اما اللائحة التنظيمية فانها لا تهم رجالات اليمن ولا مشايخها ، ولن تعمل شيئا لليمن ، ولن تحقن الدماء ، ولن تحد من ايقاف ذلك النزيف ، فاتقوا الله في نفوسكم ، ودعونا نطرق الموضوع وندخل اليه من ابوابه المفتوحة ، وبقلوب مملوءة بالمحبة والصدق والاخلاص . واذا كان الاستاذ مكي قد الف تلقي الاوامر الصارمة ، فاننا هنا احرار .

النعمان ــ الامر في اللغة احيانا يفسر بالطلب. فليطلب الرئيس لا أن يأمر . ونحن لا نحتاج لاختصار الموقف اذا كنا حقيقة نقدر حقيقة المشكلة وخطرها ، وانها لا تبتسر ابتسارا ، ولا تستثير حماس الاخرين بالكلام الخطابي في مثل هذه المناقشة وشكرا .

محمد عبد القدوس ــ اختصارا للوقت ، نقول انه لاهمية الموقف ، لا نرى داعيا لبحث اي مسألة قبل ان نقرر طريقة الحكم . وكان الاستاذ نعمان قد اقترح الانتقال الى بحث موضوع الاستفتاء ، فلماذا لا يكون الانتقال من المادة الاولى الى المادة الثانية ، وهي طريقة نظام الحكم التي ينتظر الشعب كله حلا يرتضيه ويطمئن اليه ، بعد ان يوقف هذا المؤتمر بمقرراته السلمية ، ان شاء الله ، النزيف الدموي الذي يجري في اليمن شرقا وغربا ، وفي كل بقعة من بقاعه ؟ وشكرا !

النعمان ــ نرجو من السيد رئيس الجلسة ان يطلب لكي يربح من الجدل ويربح المسجلين من الدوران وشكرا.

الارياني ــ ماذا اطلب ؟

النعمان ــ اطلب التصويت على اللائحة التنظيمية (مشاورة بين الارياني والشامي)

الارياني ــ الاخوان (يقصد الجانب الملكي) مصرون على رفض مناقشة اللائحة التنظيمية ، فهل توافقون على الانتقال الى البند الثاني ؟

الشامي ــ انا اريد ان اقول اننا لا نصرّ على رفض بحث مشروع اللائحة التنظيمية . انما ابديت في اول جلسة اقتراح ان نبحث طريقة الحكم حتى نستطيع ان نقرّ بقية

المواضيع . فانا لم ارفض البند الاول من اللائحة من جدول الاعمال ، وانما اقترحت بالنسبة للمادة الاولى ان نبحث طريقة الحكم ، حتى نعرف ما نصوت عليه ، وماذا سيكون الحكم السائد لليمن اثناء فترة الانتقال .

الارياني ــ طيب ، الاقتراح في الجانب الاخر لم يقبل . سنعود الى العمل في البند الاول . طالما ان اقتراحكم لم يقبل من الجانب الآخر ، والشيء الاساسي الذي يجب ان يمضي فيه هو ان نناقش جدول الاعمال بندا بندا ، فانا ارجو ان تقتنعوا بضرورة السير على النظام وجدول الاعمال الذي اتفق الجانبان عليه .

الشامي ــ الجانب الآخر لم يقبل اقتراحنا ، كما اننا لن نقبل اقتراحه ، فلنا نفس الحق كما ان لكم نفسه !

النعمان ــ الالفاظ السياسية قد طالت المداولة فيها ، والسياسة لم توضع لذاتها ، وانما وضعت لاسلوب للاداب ، لاداب الناس بينهم ، للوصول الى الغايات النافعة . لا للمراشقة في الكلام وتطويل الهذار في هذا الموضوع . انا ارى ان هؤلاء ابناء اليمن ، وهؤلاء ابناء اليمن ، يخرجوا اثنين من هنا ، واثنين من هنا ، مفوضين ويكونون حكما في اي الامور ، وتبدأ .

النعمان ايضا : امام اصرار الجانب الآخر على مناقشة طريقة الحكم ، لماذا لا يناقش طريقة الاستفتاء ولا يصر

عليها ولا يشكل الحكومة اذا كان سيبدأ على الترتيب فجدول الاعمال ضمن اولا اللائحة الداخلية ، ولا يمكن ان نبحث موضوعا دون ان نعرف الطريق التي توصلنا لكي ندرس هذا الموضوع ، وهو استشهد لنا بالآية « وأتوا البيوت من ابوابها » . فاتيان البيوت من ابوابها بان نأتي الموضوع بالطريقة التي ستكون هي المرجع والحكم ، وهو التصويت . فامامنا اربع بعد اللائحة الداخلية ، والاصرار على مجرد طريقة الحكم هذا غريب جدا وشكرا .

عبد الكريم العنسي ــ اذا كانت طريقة الحكم التي يصر الاخوان على مناقشتها لا بد لممثلي الشعب من الرجوع بها الى الشعب ، الذي سيوافق على الاستفتاء . وايضا ، فان الانتقال الى بند الاستفتاء العام المباشر اجدى وانفع . وهناك ستقرر طريقة الحكم النهائية .

الشامي ــ سنواجه نفس المشكلة عندما نسأل ماذا سنستفتي عليه : النظام الملكي ام النظام الجمهوري ؟ وانه بمجرد سؤالكم واقراركم لهذا البند ، وهو بند الاستفتاء ، معناه الغاء للنظامين القائمين في اليمن ، فهل توافقون على هذا التفسير ؟ هل عند الجانب الآخر استعداد ان يدخل في النقاش على اساس الغاء النظام الجمهوري اثناء فترة الانتقال ام لا ؟

النعمان ــ هذا هو الذي اصرنا والححنا على ان

اللائحة التنظيمية شيء اساسي ، لكي تتبين علائم الاستفتاء وطريقة الحكم ، وتشكيل الوزارة ، فلا بد من الرجوع اليه .

الشامي ـ هل نعم أم لا ؟ السؤال : هل تقبلون ان تكون طريقة الحكم اثناء فترة الانتقال ليست جمهورية ام لا؟

النعمان ـ هذا سابق لاوانه ، فلا بد لنا من جدول الاعمال اذا كنا حريصين على الوصول لحل المشكلة فلنمضي فيها بنظام .

الشامي ـ ما هو الذي سابق لاوانه ؟
النعمان ـ سؤالك هذا !
الشامي ـ ما هو هذا السؤال ؟
النعمان ـ الاستفتاء على ايهما .
الشامي ـ ايهما ماذا ؟
النعمان ـ هل نسيت ما سألت عنه ؟
الشامي ـ ما هو الذي سألت عنه ؟
النعمان ـ الذي سألت عنه (ضحك)

الشايف ـ اذا تكلم العلماء فمافيش لزوم لحضورنا ، ولا لنا ثمرة لبقائنا عندكم ، انما تفاهموا فيما بينكم واحنا نتأخر عنكم ، وعفوا !

الحباري ـ قالوا لا يسافر الانسان الا الى بيته

(مناقشات) • اولا تتداول طريقة الحكم فيما بيننا •••

محمد عبد القدوس ــ في نظري ان اي اتفاق يهدف الى استقرار السلام في اليمن ، لا يرتكز الا بعد تحديد ومعرفة نظام الحكم الذي سيسود اليمن خلال فترة الانتقال (مناقشات) •

الارياني ــ يبدو اننا لن نصل في هذه الجلسة الى حل ، طالما ان كل جانب متمسك برأيه ، وليس الا الجدل والنقاش الذي لا يصل بنا الى حل • فانا اقترح اذا رأيتم ان انتخب لجنة لتناقش الموضوعين او لجنتين لمناقشة الموضوعين !

العنسي ــ على اي اساس ندخل مناقشة في طريقة الحكم ، قبل ان يكون لنا تنظيم نرجع اليه عندما نختلف•

النعمان ــ سيدي الرئيس ، لا بد ان تكون مرجعا لاحد الجانبين في الرأي • واذا كان للقاضي ان يقضي بعلمه فانت في افتتاح الجلسة عرفت انهم اقروا جدول الاعمال ، وكان في مقدمتها اللائحة التنظيمية ، فلك ان تبدي رأيك حتى يظهر العنت في اي جانب ، وشكرا •

الدكتور مكي ــ انني استغرب السكوت الذي لازم مقترحي جدول الاعمال • ولا شك ان مقترحي جدول الاعمال قد بنوا رأيهم ووضعوا ذلك الجدول ، مستوحين

ما هو موجود في جميع انحاء العالم من وضع جداول اعمال المؤتمرات ، ولـم يضعوه بمجرد الصدفة . وقـد وضعوه بترتيب يشكرون عليه ، ويـدل على فهـم للواقع وادراك للحقائق وتسهيلا للاعمال . والدليل على ذلك انه لاقى قبولا حسنا من جميع الوفود اليمنية الحاضرة ، ووافقوا عليـه بالاجماع ، وهذا يعد تقديرا وتمجيدا لاعمالهم ، وما ابدوه من حنكة وخبرة في وضع جدول الاعمال . ونرجو اذا كان لديهم مبررات قانونية ، ان يوضحوا للسادة الحاضرين هذه المبررات . وان المقترح دوما يكون عالما ومتفهما باقتراحه ، فيشرحه للآخرين للاقتناع به ما داموا انفسهم مقتنعين به . لانهم لم يقدموه الا بعد أن اقتنعوا به هم انفسهم . فنحن لم نعمل اكثر من اننا باركنا ما اقتنعوا به وارجو ان يشرحوا لنا الاسباب التي دعتهم لوضع هذا الجدول بالطريقة الطيبة . وشكرا ! (لحظة صمت)

الارياني ـ طالما ان الاخوان لم يتفقوا على البدء في جدول الاعمال بحسب ترتيب بنوده ، فانا ارى ان تنفض الجلسة . وسيمكننا في اجتماع جانبي ان نتناقش مع السيد احمد ومع وفد الآخرين . وربما في جلسة اخرى نصل ان شاء الله الى حل يرتضيه الجميع .

الشامي ـ ان الامر واضح ، ونحن لم نضع جـدول الاعمال . بل ولا ندري من وضعه . ووجدناه بين ايدينـا

كمشروع . وكلام الاستاذ مكي لا معنى له . وقد ابدينا رأينا بشجاعة وصراحة . ونرجو ان يتعقل الاخوان الموقف وأوافق على تأجيل الجلسة .

(رفعت الجلسة) .

الفصل الرابع

الجلسة الرابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

جلسة مؤتمر السلام بحرض الرابعة ، المنعقدة في الساعة السادسة والربع من مساء الاحد الموافق ١٢ شعبان ١٣٨٥ هـ الموافق ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ .

اولا ـ حضر المؤتمر :

١ ـ الوفد الجمهوري برئاسة القاضي عبد الرحمن الارياني وعضوية كل من :

١ ـ القاضي عبد الرحمن الارياني
٢ ـ الاستاذ احمد نعمان .
٣ ـ اللواء حمود الجائفي .

٤ ــ الشيخ محمد علي عثمان .
٥ ــ الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر .
٦ ــ الدكتور حسن مكي .
٧ ــ المقدم احمد الرحومي .
٨ ــ القاضي عبد السلام صبره .
٩ ــ العميد محمد الرعيني .
١٠ ــ العقيد عبد الله جزيلان .
١١ ــ العميد محمد احمد الاهنومي .
١٢ ــ القاضي محمد علي الاكوع .
١٣ ــ القاضي محمد الحجي .
١٤ ــ القاضي عبد الكريم العنسي .
١٥ ــ الشيخ مطيع دماج .
١٦ ــ احمد عبد ربه العواضي .
١٧ ــ عبد الغني مطهر .
١٨ ــ محمد عبد الواحد دماج .
١٩ ــ الشيخ عبد الله الدعيس .
٢٠ ــ الشيخ علي صغير شامي .
٢١ ــ الشيخ محمد علي ارويثان .
٢٢ ــ الشيخ علي ناصر طريق .
٢٣ ــ الشيخ عبد الرحمن ذمران .
٢٤ ــ القاضي محمد الخالدي .
٢٥ ــ الشيخ يحيى منصور .

٢ ــ الوفد الملكي برئاسة السيد احمد محمد الشامي وعضوية كل من :

١ ــ السيد احمد محمد الشامي .
٢ ــ السيد محمد بن عبد القدوس الوزير .
٣ ــ السيد احمد محمد باشا .
٤ ــ القاضي حسين موفق .
٥ ــ القاضي احمد الحكمي .
٦ ــ الشيخ محسن بن معيلي .
٧ ــ السيد مجد الدين المؤيدي .
٨ ــ السيد احمد حسن الحوفشي .
٩ ــ الشيخ علي بن ناجي الشائف .
١٠ ــ السيد علي الفضيل .
١١ ــ الشيخ ناجي بن علي الغادر .
١٢ ــ الشيخ حامس العوجري .
١٣ ــ السيد حسن اسماعيل المداني .
١٤ ــ الشيخ غالب الاجدع .
١٥ ــ النقيب احمد حميد الحباري .
١٦ ــ الشيخ عبد العليم حسان .
١٧ ــ السيد عبد القادر بن محمد القادر .
١٨ ــ الشيخ يحيى الزكري .
١٩ ــ السيد حسن بن هادي هيج .

٢٠ ــ السيد عبد الله بن يحيى الصعدي .
٢١ ــ الشيخ هادي عيطان .
٢٢ ــ الشيخ علي مثجوت العراده .
٢٣ ــ السيد ابراهيم بن علي الوزير .
٢٤ ــ الشيخ سنان ابو لحوم .
٢٥ ــ الشيخ نعمان بن قائد بن راجع .

٣ ــ مراقبو المؤتمر وهم :

أ ــ السيد السفير احمد شكري سفير الجمهورية العربية المتحدة بصنعاء والسيد السفير يحيى عبد القادر سفير الجمهورية العربية المتحدة بالرياض وكلاهما يمثلان الجمهورية العربية المتحدة .

ب ــ معالي الدكتور رشاد فرعون سفير المملكة العربية السعودية بفرنسا ، ممثلا عن المملكة العربية السعودية .

٤ ــ اعضاء رئاسة لجنة السلام وهم :

أ ــ سعادة الشيخ عبد الله السديري واللواء محمود عبد الهادي عن المملكة العربية السعودية .

ب ــ الفريق محمد فريد سلامه واللواء عبد

العزيز سليمان عن الجمهورية العربية المتحدة .

٥ ــ سكرتارية الجلسة :

أ ــ السيد محمد عبد الواحد والرائد عبد الله حسن جنديه عن الجمهورية العربية المتحدة .

ب ــ السيد عبد الرحمن النويصر والسيد صالح المساعد عن المملكة العربية السعودية .

ثانيا ــ بدأ المؤتمر برئاسة السيد احمد الشامي (رئيس الجلسة هذه المرة) وقال :

ــ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد الامين ، وعلى آله وصحبه اجمعين . بقلوب مشفقة ، نفتتح هذه الجلسة الرابعة ، آملين ان يكون القصد النبيل رائدنا ، والمصلحة الوطنية حادينا ، وان نكون قد اخذنا درسا بليغا من جلساتنا السابقة التي ظل فيها اخواننا يلفون ويدورون بعيدين عن الهدف الاساسي الذي اجتمعنا من اجله .

لقد حضر الوفد الملكي الى هذا المكان ، وكله امل انه في خلال ايام قليلة سوف يتمكن مع الوافدين من صنعاء الى الوصول الى حل مرض يجنب اليمن ويلات الدمار والحرب ، ويسهل لها التحرر والسلام . وقد وردت

برقية صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم فقطعت جهيزة قول كل خطيب ، وبين جلالته بوضوح ما ظللنا نحاول ان نبينه لاخواننا ، انه ليس من حق هذا المؤتمر ان يبحث موضوع الجمهورية او الملكية كنظام دائم لليمن ، ولا موضوع اسرة بيت حميد الدين ، او اي اسرة اخرى ، لان ذلك كله من حق الشعب اليمني وحده بعد أن يتحرر من كل ضغط خارجي ، وعندما يقرر مصيره بنفسه ويختار نظام الحكم الذي يريده .

اما الان فواجبنا ينحصر في بحث طريقة الحكم اثناء فترة الانتقال اولا . وثانيا في تشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم تحت ظل الحكومة الانتقالية التي سنقرر طريقتها . وثالثا بحث طريقة الاستفتاء العام ، ثم موضوع اللجنة المحايدة من الدولتين الشقيقتين .

فهل قد آن الاوان ايها الاخوان ان نتقي الله في انفسنا وامتنا ، وفي العالم الذي يتطلع الينا بامل واشفاق انني اناشدكم الله والاسلام والمودة في القربى ، واحملكم المسؤولية امام الله والتاريخ . من الذي سيتحمل نتيجة فشل هذا المؤتمر غير الارامل والمستضعفين والعجائز والاطفال ؟ من الذي سيجني ثمرات فشل هذا المؤتمر ، غير ابناء اليمن الذين ارهقتهم الحرب طيلة ثلاث سنوات، وكأني

بارواحهم وارواح شهدائهم تحوم حول هذا المكان ، مستجيرة مستنجدة ، تعوذ باحلامكم وتستصرخ ضمائركم؟ النا حظ ان نعيش اخوة في بلادنا تسودنا المحبة ونمارس الحرية ونسعى لنيل السعادة دونما خوف او اكراه ؟ لماذا نظل تتشبث باسماء ومسميات ، ما انزل الله بها من سلطان، وتتغاضى عن مشاكلنا الحقيقية التي عانى من اجلها الشعب اليمني ما عاناه وقاسى ما قاساه ؟ لماذا لا تتناسى الماضي البعيد والماضي القريب بآلامهما واحزانهما، فننقذ اليمن وننقذ البلاد العربية كلها ؟ في مصلحة من نظل مختلفين ؟ في مصلحة من نبقى حاقدين ؟ من اجل ماذا نتحارب وتتناحر ؟ ولماذا كل هذا الصراع ؟

ان الحياة اخذ وعطاء ، فلا يمكن بحال من الاحوال ان ينال الانسان كل ما يهواه وان اضر بمصالح سواه . حقا ، لقد حاول وفدنا بكل وسيلة ، وسلك كل سبيل ، ان يصل الى حل حقيقي ، ولكن دون جدوى وحالت التأويلات الخاطئة والتفسيرات المغلوطة بيننا وبين الصواب ، فهل آن الاوان ان نفهم الحقائق كما هي ، ونبتعد عن التأويلات والتفسيرات ، ام سندخل في التأويلات من جديد ؟

والان وقد وردت برقية جلالة الملك فيصل المعظم واضحة صريحة لا لبس فيها ، وهو احد واضعي الاتفاقية

وصاحب البيت ادرى بالذي فيه كما يقولون ، وبرقيته الجوابية على الوفدين تحدد مهمة هذا المؤتمر ، وتنص على ان طريقة الحكم يجب ان نبحثها ونقرها في فترة الانتقال ليست جمهورية ولا غيرها . ومعنى ذلك انها طريقة وسط ينصهر النظامان فيها ، وان الوزارة المؤقتة التي للمؤتمر ان يشكلها ، وان تباشر سلطة الحكم اثناء فترة الانتقال ، ستكون تحت ظلال تلك الحكومة الانتقالية . اما الجمهورية كنظام دائم واما الملكية كنظام دائم ، فان ذلك ليس من حق مصر ولا من حق السعودية ، ولا من حق المؤتمرين ان يخوضوا فيه ، بل مرده ومرد اسرة بيت حميد الدين الى الشعب بعد انتهاء فترة الانتقال ، وحين يقرر مصيره بنفسه حرا من كل دخيل بعيدا عن أي تأثير وضغط خارجي . هذه هي الحقيقة جلواء غراء لا عوج فيها ولا غموض .

وليس يصح في الاذهان شيء
اذا احتاج النهار الى دليل

علي الفضيل ــ ايها السادة ، لقد وعينا جميعا كلمة الاستاذ احمد نعمان التي القاها في الجلسة الثالثة في المؤتمر يوم ٢٩ نوفمبر ٦٥ ، وان ما ورد فيها من ادعاءات تستدعي الا نمر عليها مر الكرام ، دون نقد او تحليل ، لانها تمس نصوص اتفاقية جدة وشرعية انعقاد هذا المؤتمر .

يقول الاستاذ نعمان في مطلع كلمته « ولكن مع الاسف الشديد ، وجدنا اخواننا قد وضعوا في نطاق ضيق ومفاهيم محدودة لبنود اتفاقية جدة » . واود ان اؤكد للاستاذ نعمان ان احدا لم يضعنا في نطاق ضيق ، بل جئنا الى هذا المؤتمر احرارا نلبي نداء الواجب المقدس الذي جاهدنا من اجله ثلاث سنوات ، كما جاهد من اجله آباؤنا واجدادنا مئات السنين ، وهو الحرية والسلام والحكم الاسلامي . ومفاهيمنا لاتفاقية جدة لا تشذ عن نصوصها وروحها . وقد بين السيد احمد الشامي واسهب في التبيين في خطابه الذي القاه في الجلسة الثالثة .

وبالعكس كان الاستاذ النعمان وزملائه قد وضعوا او وضعوا انفسهم ، في نطاق مفاهيم خاطئة . والدليل على ذلك التناقض الذي يسفرون عنه كل يوم ، وما ورد في البرقية التاريخية التي بعثها القاضي عبد الرحمن الارياني الى جلالة الملك فيصل والسيد الرئيس جمال عبد الناصر والتي يقولون فيها ما معناه « ان هيئة الرقابة المشتركة قد فاجأتهم بالحقيقة الرهيبة ، وهي ان اتفاقية جدة تعني الغاء اي نظام قائم حاليا في اليمن بما فيه نظامهم الجمهوري » . وقد صرح في ذلك القاضي الارياني في صراحة تستحق التقدير امام هيئة الرقابة ولجنة السلام والصحفيين في شكوى مريرة ، واسف دائم . غير اني اقول لصديقي نعمان :

« رمتني بدائها وانسلت »
« ليست من أبي بكر ببكر »

ولقد ذهب الاستاذ يسرد ملاحظاته ، وهي تدل على انه لم يرد ان يفهم الاتفاقية ، او انه وضع بطريقة لا استطيع ان اصفها في نفق مظلم يتلمس فيه المخرج ، فلا يهتدي اليه سبيلا . وانني اناشد الاستاذ نعمان ووفده وكل من اطلع على اتفاقية جدة العدل والانصاف ، واسأله في اي بند من بنودها قد ورد مفهومه الوارد في فقرة (ب) ان « اسرة حميد الدين مستبعدة » . وها هي الاتفاقية بين ايدينا وقد ترجمت الى كل اللغات ، ولم يرد فيها اي اشارة الى هذا الموضوع ، ولم يدرج في جدول الاعمال المقترح ومجرد الاشارة اليها من الاستاذ يوحي بالعنصرية المقيتة التي نحاربها ونحارب من يدعو اليها .

وما اورده الاستاذ نعمان في الفقرة (ج) مفهوم خاطىء لا ادري من اين استوحاه ، الا اذا كان قد استلهمه من هواه ، والهوى يفسد الرأي كما يقولون . فمن الذي قال ان الوزارة المؤقتة ستكون تحت ظل النظام الجمهوري؟ وان قرارات المؤتمر ستكون بالاغلبية المطلقة ؟ ومن الذي قد اوحى الى الاستاذ نعمان بموافقة الوفد الملكي على ذلك؟

وقد اوضحنا في اول جلسة ، وفي كل جلسة ، ان

لنا « الوفد الملكي » رأيا خاصا بالنسبة للتصويت في اختيار طريقة الحكم التي ستشكل الوزارة المؤقتة تحت ظلها ، يتناسب مع اهمية المؤتمر ومسؤولية المؤتمرين امام الله والتاريخ والشعب ، وحتى تكون اكثرية الشعب الساحقة قد ارتضته واقرته وآمنت به حرصا على الوحدة الوطنية واقرار السلام .

ولو كنت اريد ان استغل الفرص ، لشكرت الاستاذ نعمان اعترافه في هذه الفترة ان من حق المؤتمر ان يختار طريقة للحكم اخرى تغاير نظامه الجمهوري المزيف ، وذلك ما يتهرب من التصريح به لحاجة في نفس يعقوب . لكن ضميره قد صرخ وارسلها واضحة وصريحة .

وفي الفقرة (هـ) يرفض الاستاذ اعتبار التمثيل على اساس طائفي ، ويتجاهل انه قد حضر ضمن وفده ١٤ شافعيا ، بينما لا تخول لهم التعليمات الرسمية الا عشرة . واما الوفد الملكي فقد تقيد بالتعليمات ، وحضر من كان قد تأخر ، والحقوا بالوفد ، فاشتمل على ١٥ زيديا وعشرة من الشوافع المشهورين علما ومنزلة وجاها، لا كما زعم الاستاذ نعمان انهم لا يمثلون الا انفسهم .

واما التحفظات النعمانية ، فقد وقفت امامها مذهولا لا اكاد اصدق سمعي ولا بصري، وهي سلسلة من المغالطات.

فالصراع في اليمن الذي استمر ثلاث سنوات كما يفهم الاستاذ ، ليس بين نظامين قائمين ، ولكن بين نظامهم الذي تسنده قوة خارجية جبارة واسرة بيت حميد الدين • ويقول الاستاذ هذا وهو يعلم انه ليس لهم نظام قائم ، وباد جمهوريتهم لا تستند الى اي تأييد شعبي ، ولولا ذلك لما هب الشعب من اول يوم يحاربها ، ولولا ذلك ما افتقرت الى الاستنجاد بالجمهورية العربية المتحدة ، ولولا ذلك لما استمرت الحرب الضروس ثلاث سنوات ، ولولا ذلك لما كان اجتماع الملك فيصل والرئيس عبد الناصر ، ولولا ذلك لما جئنا الى حرض حيث يتطلع الى مؤتمرنا العالم لنحقق السلام او لنجعلها حربا ضروسا تهلك الحرث والنسل •

ويقول الاستاذ نعمان ان اسرة حميد الدين لم تعترف للشعب بحق من حقوقه ، رغم اخطاء الماضي وكوارثه التي نعرفها جميعا ، وفي المقدمة اسرة حميد الدين •

قل لي بربك ايها الاستاذ : متى اعترفتم بحقوق الشعب ؟ أيوم جرجرتم العلماء والمشايخ ورجالات اليمن في شوارع صنعاء وتعز ورميتم بجثثهم للكلاب ؟ اكان من اعترافكم بحقوق الشعب ان دمرتم عشرات القرى واحرقتم مئات المزارع ؟ اكان من اعترافكم بحقوق الشعب ان شردتم اكثر من ثلاثمئة الف مواطن الى عدن والمملكة

العربية السعودية ؟ اكان من اعترافكم بحقوق الشعب استدعاؤكم للقوة الخارجية الجبارة للسيطرة على اليمن ؟ اكان من اعترافكم بحقوق الشعب استعمال « النابالم » والغازات ، وكل انواع الهلاك والدمار ، واعتبار كل المواطنين حشرات لا تستحق غير الابادة ؟ اكان من اعتراف جمهوريتكم بحقوق الشعب نهب الاموال واباحة الحرمات وان يتحكم على رقاب المواطنين من لا يتقيدون بدين ولا شرف ولا عرف ولا قانون ؟

دعونا من التبجح بالكلمات الجوفاء ، ولنقف جميعا عند الحدود التي اوقفتنا لديها اتفاقية جدة ، لكي نحقق الهدف المنشود ، وهو السلم والاستقرار لشعبنا وامتنا .

والتحفظ الثاني الذي اشار اليه الاستاذ نعمان ، انه يوجد بين اعضاء الوفد الملكي اعضاء لم يمثلوا الا انفسهم. مهلا يا صديقي ، لقد اغرقت في الدعوى ، ونحن قد جئناكم برجالات اليمن علما وعملا وقولا وفعلا . وقد يوجد بين وفدكم من لا يمكن مجرد وقوفه واقتراب اسمه بجانب اسم بعض زملائه بالجانب الجمهوري ، اما الوفد الملكي فهم بين شيخ وعالم او ذي رأي . ولا اريد ان اصرح بالاسماء ، فادخل في باب المهاترات « الفرزدقية » الذي يحاول الاستاذ نعمان ان يحدونا اليه .

والدعوى الثالثة ، وهي دعوى ان الشعب لمّ يمثل تمثيلا عادلا . فان كان يقصد نفس الجانب الجمهوري فانا اقره على ذلك . وان كان يعني الجانب الملكي فقد جاءه بوفد يمثل عموم الشعب اليمني ، ومن يستطيعون ان ينفذوا ما يقولون ويلتزمون بما يتعهدون . وان هذه الدعوى النعمانية وحدها لاكبر دليل على انكار وفد الاستاذ نعمان لشرعية المؤتمر ، وعلى مخالفتهم لاتفاقية جدة وكل ما توصل اليه جلالة الملك فيصل والرئيس جمال عبدالناصر حول المشكلة اليمنية .

واما التحفظ الرابع وما ادراك ما التحفظ الرابع ، فمنه تفوح رائحة العنصرية . فقد استنكر وفد النعمان ان يوجد بيننا السيد محمد ابن عبد القدوس الوزير، وهو المعروف ادبا ومنزلة . ولولا ذلك لما ظل سجينا مكبلا بالقيود وتحت رحمة الرصاص في قبضة الجمهوريين في صنعاء طيلة الثلاث سنوات الماضية . والعجب ان انكار وجود السيد محمد الوزير ليس لانه رجل سياسة او ذو رأي ومكانة في وطنه ، ولكن لانه حفيد الامام يحيى حميد الدين . وكأن الامام يحيى ليس من اليمن ، بل من الحبشة . (١) وكأن جد الامام يحيى ليس من اليمن ، بل

---

(١) الاستاذ احمدنعمان

من العراق (١) . وكأن ابو الامام يحيى ليس من اليمن بل من الصومال (٢) . وكأن الامام يحيى لم يولد في اليمن، بل وصل مهاجرا من « صبيا » واهله وامواله ما تزال هناك (٣) .

ما كنت احب ان اثير مثل هذه الامور ، ولكن نعمان قد انكى جرحا داميا ، واساء الى تقاليد اليمن والى عرف القبيلة والاخلاق الوطنية . ولو اردت المفاخرة لانشدت بالنيابة عن السيد محمد عبد القدوس الوزير ، قول الشاعر:

اولئك أبائي فجئني بمثلهم
اذا جمعتنا يا جرير المجامع !

اما رواية الاستاذ نعمان عن جلسة اللجنة الفرعية يوم السبت ٢٩ نوفمبر ٦٥ ، فقد كانت بعيدة عن الواقع . فاللجنة المذكورة لم تكن موكلة في الاصل لدراسة اللائحة التنظيمية ، بل لبحث موضوع طريقة الحكم اولا . ودعواه ان العالم كله يسير على اعتبار الاغلبية المطلقة في التصويت غير صحيح ، بل بالعكس فان القرارات الهامة لا بد ان يكون التصويت عليها باغلبية الثلثين على الاقل .

---

(١) كالقاضي عبد الرحمن الارياني

(٢) يعني محمد الهنومي الضابط

(٣) يقصد حسن مكي

واما في قرار مثل قرارنا حول طريقة الحكم اثناء فترة الانتقال فهو من الاهمية بحيث لا يجوز في نظري ان يتخذ فيه قرار الا بالاجماع ، وليس باغلبية صوت او صوتين . والمشكلة ان اعضاء الوفد الجمهوري قد وصلوا الى حرض وهم لا يعرفون ماذا وصلوا من اجله ، وخلطوا بين فترة الانتقال وفترة ما بعد الاستفتاء ، ومزجوا بين واجبات مؤتمر حرض والحكومة التي قد تنبثق عنه ، ومن سيباشرون سلطات الحكم ويهيئون للاستفتاء الشعبي العام ، وتخبطوا وتناقضوا ولم يستقروا على رأي او تفكير .

واما ما قاله الاستاذ نعمان من ان اللجنة قد عقدت جلسة يوم الاحد ٢٨ نوفمبر ٦٥ ، فان ذلك غير صحيح ، بل كان الاجتماع جانبي وغير رسمي ، وبين الاستاذ نعمان والارياني من جانب ، وبين السيد احمد الشامي والسيد محمد عبد القدوس الوزير من جانب اخر . وحضر الاجتماع السيد ابراهيم الوزير ودار النقاش في حلقة مفرغة ، ولم نعلم ان الدكتور رشاد او لجنة السلام قد وافقوا على ارجاء المؤتمر كما زعم الاستاذ نعمان ، بل كان الامر مجرد اقتراح قدم من جانب الاستاذ نعمان . وحينما عرض على الجانب الملكي رفض رفضا باتا ، اذ انه عرف ان القصد منه تحطيم المؤتمر ، والتهرب من اتفاقية جدة ، وتبرير سلسلة المغالطات التي قاسيناها ولا زلنا

نعانيها منذ وصولنا الى حرض .

ولقد ابدينا رأينا لاخواننا بكل اخلاص ، واعلنا تمسكنا بالمؤتمر والاتفاقية ، واعلنا استعدادنا الكامل للنقاش والبحث علي هذا الاساس .

يا حضرات الاخوان ، اننا نرفض الخوض في موضوع النظام الدائم الذي سيختاره الشعب اليمني ويرتضيه لنفسه ، لان هذا من حق الشعب يعلن عنه في استفتاء شامل بعد زوال اي ضغط خارجي وخروج اخر جندي مصري ، وانتهاء فترة الانتقال حسب ما ورد في اتفاقية جدة بين الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر ، كما نرفض رفضا باتا الخوض في موضوع بيت حميد الدين ، ولان ذلك ليس من حق المؤتمرين ، وليس في جدول الاعمال . ومرجع الحكم عليهم او لهم يعود للشعب، حين يجد نفسه حرا ليقرر مصيره بنفسه ، ويختار نظام الحكم الذي يريده والحكام الذين يرتضيهم .

وبالنسبة الى اقتراح الاستاذ نعمان في اجراء استفتاء فوري تحت اشراف لجنة من الدولتين الشقيقتين الى آخره، نرى ان هذا الاقتراح سيدعونا الى المطالبة بانسحاب القوات المصرية فورا لكي نوافق عليه دون ما حرج . وتعلمون ما

في ذلك من مخالفة لنصوص اتفاقيه جدة وروحها ، وذلك ما يريد الاستاذ نعمان ان يورط مؤتمر حرض فيه ، فيكون المؤتمر « حرضا » او يكون من الهالكين !

احمد نعمان ـ السادة اعضاء الرقابة والسادة اعضاء لجنة السلام ، كنا في اول جلسة اتفقنا على جدول الاعمال بحضوركم جميعا وحضور هؤلاء الممثلين . وكان جدول الاعمال يحتوي مناقشة خمسة مواضيع : الاول مناقشة اللائحة التنظيمية ، والثاني بحث تقرير طريقة الحكم اثناء فترة الانتقال ، والثالث بحث تشكيل الوزارة المؤقتة ، الرابع بحث طريقة الاستفتاء ، الخامس بحث موضوع اللجنة المحايدة . لعلكم جميعا تذكرون اننا اقررنا في اول جلسة ان نبحث هذه المواضيع . وكان يهمنا بالدرجة الاولى اللائحة التنظيمية التي جاء فيها انه يحق لكل متحدث مدة اقصاها خمس دقائق ، ويمكن الاستمرار اذا كان الموضوع هاما بعد طلب الاذن من الرئيس . وجاء في المادة الخامسة ان رئيس الجلسة مسؤول على ادارة الجلسة وحفظ النظام داخل القاعة . وجاء في هذه اللائحة التنظيمية انه لا يطرق اي موضوع غير مدرج في جدول الاعمال .

ويبدو ان الجلسات بدون نظام لا يمكن ان تتقيد فيها بالمواضيع التي جئنا لنبحثها . اما اذا كنا سنخرج

بالمواضيع الى سوق عكاظ والى المفاخرة بالاحساب والانساب ، فسنأتي بمحسن الجابري الذي يقابل السيد علي الفضيل ، لانهم كلهم موظفون في الاعلام . ونحن ما جئنا لهذا ، فنرجو حفظ النظام في الجلسة ولا يهمنا شيئا غير هذا . ارجو من هيئة الرقابة ان تعطينا الرد : هل كنا متفقين على هذا في اول الجلسة واقريناها وخرجنا جميعا على هذا الجدول ، ام لم نخرج ، لان الجلسات بدون ان يحفظ فيها النظام ويكون الحديث فيها يدور حول المواضيع التي اجتمعنا من اجلها . فيبدو ان الجهد سيكون عبثا !

النعمان ايضا ــ اطلب الاجابة من السيد الدكتور رشاد فرعون على ذلك .

رشاد فرعون ــ الذي اعتقده ان موضوع اللائحة التنظيمية لم يبت فيه . فعندما يبت في اللائحة التنظيمية يمكن على اساسها تسيير الجلسات . فنرجو اذا كان بالامكان اقرار اللائحة التنظيمية قبلا ، ثم الدخول في المفاوضات .

النعمان ــ سيادة الرئيس ، وايضا تقضي اللائحة الداخلية بان الرئاسة دورية ، والا فبأي حق تتداولان الرئاسة انت والقاضي الارياني ؟ يا سيد احمد ــ فابالليلة الرئاسة على اعتبار انها دورية . تكون الرئاسة دورية طبقا للائحة الداخلية ، لكن انتفعت بما يفيدكم واهملتم الاخرين .

ماذا ترون لكي تسود الجلسة النظام ؟ هل توافقون على مناقشة اللائحة الداخلية ؟

الشامي ــ السيد محمد عبد القدوس الوزير يريد ان يتحدث في هذا الموضوع .

محمد عبد القدوس ــ كنا في الايام الماضية امتنعنا عن الدخول في موضوع دراسة اللائحة التنظيمية ، لاننا لم نكن ندري على ماذا سنصوت . اما وقد وصلت برقية جلالة الملك فيصل التي ارسلها الى جميع الفئات الممثلة في هذا المؤتمر ، والتي اكدت مفهومنا لاتفاقية جدة ، والتي وقعها جلالة الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر ، ولم يأت ما يعارض ذلك من قبل سيادة الرئيس عبد الناصر فقد اصبح مفهوما لدينا الآن انه لن نناقش في هذا المؤتمر لا موضوع اقرار النظام الجمهوري ولا موضوع اقرار النظام الملكي . فاذا كان هذا مفهومكم ، فيمكننا الان الدخول في بحث اللائحة التنظيمية . وارجو الاجابة لكي ادخل في صلب الموضوع ، وهو مناقشة اللائحة الداخلية !

نعمان ــ نحن نطلب اعادة مناقشة جدول الاعمال مبتدئين بمناقشة اللائحة التنظيمية .

محمد عبد القدوس ــ لكي نناقش اللائحة الداخلية

يجب ان يكون مفهوم برقية جلالة الملك فيصل واضحا بان موضوع اقرار النظام الملكي او النظام الجمهوري لن يوضع للتصويت في هذا المؤتمر وليس من شأنه .

الارياني ـ يسمح لي الرئيس ان ابدي اسفي الشديد لما حصل في الكلمات التي سبقت ، من استثارة واستفزاز ما كنت منتظرها من سيادة الرئيس، ولم نكن ايضا ننتظرها من السيد علي الفضيل ، نظرا الى اننا جئنا الى هنا لا لنتبادل الكلمات الخطابية تحزبا للاحساب والانساب، وان لا نقول عن الاوضاع في الجمهورية العربية اليمنية ما ليس حقا . ولو اردنا ان ندخل في هذا الصدد لقلنا ان العالم قد عرف ان الثورة التي قامت في ٢٦ سبتمبر قد قضت على الملكية قضاء نهائيا ، وان الشعب اليمني والقبائل اليمنية تولت بنفسها طرد الاسرة البائدة ، واخرجتها الى خارج الحدود اليمنية ، فهذا كله معروف لدى الجميع ، وانه لم يعد افراد هذه الاسرة الا عن طريق الذهب وعن طريق السلاح اللذين اغروا بهما القبائل اليمنية ، وجاءوا ليحاربوا النظام الذي قبلوه في اول الثورة وساندوه وايدوه ، وكانوا بانفسهم يقاومون افراد هذه الاسرة الى خارج الحدود .

ولا اريد ان اطيل الكلام في هذا الموضوع ، وانا اقول هذا الكلام وانا آسف . ولكني وجدتني مضطرا ان

اقول هذا الكلام ازاء ما سمعته من السيدين السيد احمد والسيد علي . وانا ارجو رئيس الجلسة ان يمنع المهاترات في هذه الجلسة ، وان يدخل في صلب الموضوع وان يناقش جدول الاعمال الذي اتفقنا عليه جميعا ، ولم يبق بيننا اي خلاف . وكان اتفاقنا عليه في الجلسة الاولى بحضور لجنة السلام وبحضور هيئة الرقابة . ونحن في ثلاثة جلسات من الجلسة الاولى نلف وندور حول مناقشة اللائحة التنظيمية التي هي الباب الذي ندخل فيه الى هذا المؤتمر ، وظل اخواننا يرفضون رفضا قاطعا . ولا زال السيد محمد يرفض الى هذه الساعة ، ويقول انه لا يناقش اللائحة التنظيمية التي تستهدف تنظيم المؤتمر وتنظيم الجلسات الا بشرط ان نعطيه صكا باننا لن نشترط بقاء النظام الجمهوري ، او لن نناقش اي شيء خارج عما قيل له واذن له ببحثه في هذا المؤتمر .

نحن جئنا الى هنا احرارا ، وكل الناس يعرف اننا نناقش كل المواضيع بحرية كاملة ، ولا نتمسك باي قول . وحينما رأينا ن هناك اشياء ربما انها ليست بصالح اليمن نحن لا يمكن ان نقبلها مهما قال القائلون . ولو افترضنا ان الجمهورية العربية المتحدة وافقت على شيء ليس بمصلحة اليمن، فنحن لن نوافق عليه، ونقولها بكل صراحة: الجمهورية العربية اليمنية دولة قائمة ، لها ارضها ولها

بلادها ، ولها عاصمتها ولها رعاياها ، ولها علمها ولها مقعدها في هيئة الامم المتحدة ، ولها مقعدها في جامعة الدول العربية ، وممثلة في كل المنظمات الدولية . ورغبة منا في السلام، ورغبة منا في ان يحل الاستقرار في هذه البلاد ؛ ورغبة منا في ان نحسن علاقاتنا الاخوية مع المملكة العربية السعودية التي هي جارتنا القريبة ـ كل هذا دفعنا الى ان نأتي الى هذا المؤتمر ، والى ان نقعد في هذه الكراسي ، والى ان نفتح صدورنا لاخواننا ، والى ان نمد لهم ايدينا وجئنا برغبة صادقة ونية مخلصة وقلوب صافية عن الغل وعن الضغينة والحقد الذي شممناه من الكلمات التي فاه بها السيد علي الفضيل ، التي تتكلم عن العنصرية ، والتاريخ يعلم من هم العنصريون ، ومن هم الذين يستعلون على الناس ، ومن هم الذين يريدون ان يكونوا طبقة فوق اخوانهم المسلمين ، ومن هم الذين يأبون وظلوا يأبون هذا الزمن الطويل ان يكونوا اخوة لابناء وطنهم ، ولكن يريدون ان يكونوا سادة ، وان يكون الناس الاخرين عبيدا . انني اسف لان اقول هذا الكلام وان ادخل في هذا الميدان . ولكن طالما ان الاخوة سمحوا لانفسهم بان يثيروا العنصرية في هذا المؤتمر الذي لم نأت اليه الا على اساس التصافي ، وعلى اساس ان نبحث الاشياء التي هي في صميم الموضوع الذي جئنا من اجله ، وعلى اساس ان نكون كلنا اخوة ـ مادام انهم سمحوا لانفسهم ان يثيروا

هذه الاشياء ، فانا مضطر ان اشير لهذه الاشارة • وارجو رئيس الجلسة ان يدخل في الموضوع، ولا يسمح بعد الان لاي انسان يريد ان يدخل في نقاش يباعد فيما بيننا ، ويثير الاستفزاز ويثير الاحقاد ويثير الضغائن • نحن هنا جئنا اخوة • نحن هنا جئنا نطلب سلاما • نحن هنا جئنا نفتح صدورنا وقلوبنا ونعانق اخواننا وندعوهم الى كلمة الله وكلمة الحق وكلمة السلام وكلمة الاستقرار وكلمة المصلحة الوطنية مصلحة اليمن • وطن الجميع اليمن ، وطن الجميع• يجب علينا ان ننسى انفسنا وننسى احقادنا وننسى ضغائننا وننسى تقاليدنا التقاليد التي ما اتى بها الله من سلطان والتي يأباها الدين ويرفضها الاسلام والتي جاء سيدنا محمد (ص) ليحذر منها ، ويقول ان العصبية الجاهلية هي الدعوة للاحساب والانساب • انني ارجو ان لا يعود احدنا الى اثارة هذه المواضيع الحساسة ، والى اثارة هذه الاشياء التي لا تفيدنا جميعا ، وانما تسيء الينا كاشخاص ، وتسيء الينا كعلماء ، وتسيء الينا كمسلمين • وانا اعتقد ان اخواننا المشايخ الآن يضحكون منا ويهزئون منا ويسخرون ، لاننا اثرنا هذه الاشياء التي يأباها الاسلام ولا يقرها الدين ، واردنا مع ذلك ان نناقش مشكلة اليمن • بين يدي جدول الاعمال نلقى هذه الخطابات التي تثير ، وبين يدي جدول الاعمال تتبادل هذه الكلمات القارصة • نحن من جانبنا الاستاذ كان عاقلا ، فلم يرد بأي كلمة على السيد علي

بينما انني تجاوزت • فارجو ان الرئيس يبدأ مناقشة جدول الاعمال وتعالوا لا نعد ولا تعد !

الشامي ــ الذي فهمته من كلمة السيد محمد عبد القدوس الوزير انه يعبر عن رغبة الوفد الملكي في بحث اللائحة التنظيمية على اساس ان يكون مفهوما لدينا انه لن يبحث في هذا الموضوع لا نظام جمهوري ولا نظام ملكي • ولقد طلب الاستفسار • وطلب الرد • ذلك ما استوحاه من برقية جلالة الملك فيصل الذي هو احد واضعي الاتفاقية • فهل ندخل في موضوع اللائحة التنظيمية على هذا الاساس ، حتى نبتعد وتتجنب المهاترات ، ومما يقضي الى عدم الوصول الى حل ؟

الارياني ــ والله يا سيادة الرئيس انا اقول ان هذا الكلام المراد به الدخول الى البند الثاني من الباب الخلفي • هناك عندنا جدول اعمال يقول ان البند الاول مناقشة اللائحة التنظيمية ، البند الثاني مناقشة طريقة الحكم • فلنبتديء بما بدأنا به في جدول الاعمال • ثم عند وصولنا الى البند الثاني ــ وهو طريقة الحكم ــ نتكلم في كل هذه المواضيع التي اشار اليها السيد محمد عبد القدوس • وهذا هو الشيء الطبيعي، والشيء الذي يجب ان نقف فيه•

عبد القدوس ــ نحن اختلفنا اولا في تفسير اتفاقية

جدة ، واستفسرنا فجاء الرد مؤكدا لمفهومنا . جئنا هنا لنجتمع ونتوصل الى حل يعيد الامن الى ربوع الوطن . وفي الاجتماعات لا بد ان يكون هناك لائحة تنظيمية . ولكي نناقش هذه اللائحة التنظيمية لا بد ان نعرف حدود ومعالم موضوع بحثنا . ولقد قلت انه اصبح مفهوما لدينا الآن ان المؤتمر لن يناقش لا موضوع اقرار النظام الجمهوري ولا موضوع اقرار النظام الملكي . فاذا كان هذا مفهومكم نعيد السؤال مرة اخرى ، ويمكننا الآن الدخول في بحث اللائحة التنظيمية . وعلى غير هذا الاساس ، وقبل ان نتفق على مفهوم ، لا ارى اننا نوافق على بحث هذه اللائحة . وشكرا !

الارياني — يبدو ان الاصرار لازال قائما على انه ليس هناك استعداد لمناقشة اللائحة التنظيمية الا بعد مناقشة طريقة الحكم . وهذا في الحقيقة عناد واصرار في غير محله. ونحن نربأ بكم كناس عقلاء وناس عارفين وتعرفون معاني الكلمات ان تصروا هذا الاصرار غير العادي . وارجو مرة اخرى ان يتفضل الرئيس بالدخول في صلب الموضوع ، فيضع اللائحة التنظيمية تحت البحث . ونحن لا نطلب منكم ولا نجبركم على ان توافقوا . نحن نطالب بالمناقشة وانتم احرارا في ان تتخذوا أي رأي تريدونه في هذه اللائحة . المهم ان نناقش اللائحة ونخرج من مناقشتنا باتفاق او

اختلاف . ثم في الامكان بعد ذلك ان ندخل الى البند الثاني من بنود الاتفاقية ، وهو طريقة الحكم . وفي هذا البند سنناقش ما اشار اليه السيد محمد من برقية جلالة الملك ، وما اشار اليه ايضا الى البند الثاني من بنود الاتفاقية ، وهو طريقة الحكم .

الشامي ـ الذي اعرف اننا دعينا الى هذه الجلسة بدعوة من وفد القاضي عبد الرحمن الارياني . فاريد اولا ان اعرف ما هي الاسباب التي دعت الى هذه الجلسة ، وهل عنده كما قال في مذكرته حلول يستطيع ان يعرضها على المستمعين ؟ ثم في نفس الوقت لقد تلقينا برقية من الملك فيصل ، وهو احد واضعي هذه الاتفاقية ، فارجو من رئيس الوفد الجمهوري ان يتلوا على الحاضرين هذه البرقية لكي نعرف هل نحن واقفون عند هذا المفهوم ام لا ، حتى نستطيع ان نواصل بحثنا في منطق وفي حكمة .

الارياني ـ بصراحة انا ارى هذا الكلام الذي سمعته من سيادة الرئيس تهرب من مناقشة اللائحة التنظيمية وجر الى البند الثاني الذي هو بحث تقرير طريقة الحكم . فاذا كنتم مصرين هذا الاصرار غير العادي والذي استطعنا بالثلاث جلسات ونحن نبحث هذا الموضوع ، وانتم مصرون على عدم مناقشة اللائحة . لعلكم قد سمعتم من السيد الدكتور رشاد فرعون ما يشبه الفتوى بانه يجب ان نناقش

اللائحة التنظيمية اولا حتى تنظم الجلسات . اذا كنتم مصرين على هذا ما فيش عندي مانع ، لاننا نتمسك بتحفظاتنا بالنسبة الى مناقشة اللائحة التنظيمية ، وندخل في البند الثاني الذي هو بحث تقرير طريقة الحكم . فارجو من السيد احمد الشامي رئيس الجلسة ورئيس الجانب الاخر ان يشرح لنا مفهومهم لهذا البند او اقتراحهم لطريقة الحكم .

الشامي ـ نحن كوفد ملكي علمنا بانكم دعوتم الى هذا الاجتماع وان لديكم حلولا تريدون ان تعرضوها علينا ، فانا لم اكن متعنتا حين طلبت هذه الحلول ، ولم اكن متعنتا حينما طلبت ان تقرأ برقية جلالة الملك فيصل ، عسى انها تحدونا الى صواب .

الارياني ـ ايضا لا يزال الموضوع يراد به البعد عن الموضوع الذي هو في جدول الاعمال . نحن عندنا البند الاول . اللائحة التنظيمية اصررتم على عدم مناقشتها . ووافقنا على تأجيل المناقشة على اساس تمسكنا بتحفظاتنا وانتقلنا الى البند الثاني . وايضا انتم لا تزالون ترفضون ان تبدوا رأيكم في هذا البند الثاني ، فكيف تريدون ان تكون طريقة الحكم في فترة الانتقال ؟

الشامي ـ انه ليس عندنا مانع ، بل نحن اصررنا وطلبنا من اول يوم ان نعرف ما هو الذي سنصوت عليه .

فاريد ان اسأل سيادة القاضي عبد الرحمن هل عندهم تقبل لبحث طريقة الحكم دون تشبث بنظام يريدون ان يفرضوه على اليمن ؟

الارياني ــ والله انا مستغرب جدا ، لان كل ما تقولونه تقرنونه بشرط من الشروط . انتم يا اخي ، يا عزيزي ، يا سيدي ، عليكم ان تدلوا برأيكم ونتناقش فيه نوافق او نخالف !

الشامي ــ تمام . نحن الوفد الملكي مستعدون ان نبحث طريقة الحكم على اساس ان النظام الجمهوري لا يكون هو النظام الذي يفرض على اليمن اثناء فترة الانتقال، بل يؤخر التعبير عنه او اختياره حتى يقرر الشعب اليمني مصيره في حرية تامة . وهذا امر واضح ليس فيه أي تهرب وليس فيه غموض . فهل انتم مستعدون لهذا ام لا ؟

الارياني ــ والله الذي فهمناه نحن من الاتفاقية ، اولا ومن رد جلالة الملك فيصل ثانيا ، انه لا يبحث النظام في هذا المؤتمر . ومعنى ذلك بصريح العبارة ان النظام الجمهوري يظل قائما ، على اساس ان تتفق فيما بيننا على طريقة الحكم تحت ظل النظام . وفي تقديرنا انه في الامكان ان نتفق مثلا على ان يكون الحكم مكونا من مجلس جمهوري،

يكون فيه اعضاء منكم ، ومجلس وزراء يكون فيه اعضاء منكم ، ومجلس شورى يكون فيه اعضاء منكم ، وهذا هو الذي فهمنا من رد صاحب الجلالة الملك فيصل .

الشامي ـ اذن مفهومكم هذا يخول لنا ان نفهم انه في استطاعتنا ان نؤلف مجلسا اماميا يكون فيه اعضاء منكم ، ووزارة يكون فيها اعضاء منكم ، ومجلس شورى يكون فيه اعضاء منكم . وهذا مخالف في نظري كل المخالفة لما اجتمعنا من اجله ، ولما ورد في بنود الاتفاقية التي جمعتنا في هذا المكان .

الارياني ـ انا اقول ان الاتفاقية لم تحدد شيئا معينا. ان الاتفاقية لم تنص على الغاء النظام الجمهوري . رد صاحب الجلالة الملك فيصل نصه صريح بان النظام لا كلام فيه . ومعنى ذلك انه يظل قائما . وعلى هذا الاساس نحن بعثنا ردنا الى السيد الدكتور رشاد فرعون ممثل المملكة السعودية في هيئة الرقابة، وابدينا استعدادنا للتفاهم معكم على اساس ما جاء في رد جلالة الملك .

الشامي ـ نحن ايضا نقول ان الاتفاقية لم تلغ النظام الملكي ، وان ما جاء في اتفاقية جدة من انه ستشكل وزارة تباشر سلطات الحكم . نؤمن بهذا ونريد ان نسألكم كيف تستطيع هذه الوزارة ان تباشر سلطات الحكم مع

وجود نظامين دائمين في اليمن ، لكل منهما وزارة تباشر سلطات الحكم من جانبها ؟ ان هذا مزجا غير معقول . فنحن اذا اردنا ان نستوضح المعالم ، وان ننقد امتنا مما هي فيه وان نحدد مسؤوليتنا امام الله والتاريخ ، فيجب علينا ان نعرف بانه لن نصل الى حل ما دام كل منا متشبثا بجانبه ولا يقبل فيه لا نقاش ولا جدل . وانا ارجو من الاخ القاضي عبد الرحمن ومن السادة اعضاء وفده ان يفكروا في هذا جيدا ، وانه لا معنى لكثرة الحديث اذا كان كل منا سيظل متشبثا بحكومته وبنظامه ، دون ان يعطي للاتفاقية ولا لفترة الانتقال اي اعتبار ، ودون ان يعطي فرصة ما بعد فترة الانتقال اي معنى . لن يكون هنالك اي معنى للاستفتاء اذا لم يكن طريقة الحكم التي ستحكم اثناء فترة الانتقال قد انصهرت في شيء معين ، يمكننا ان نتفق عليه ، وان نحدد طريقته وان نصل اليه .

الارياني ــ والله امامي الان رد صاحب الجلالة الملك فيصل ، وهو صريح وواضح في ان نظام الحكم لا يبحث. معنى هذا ان نظام الحكم الجمهوري سيظل قائما ، ومفيش تفسير يحتمل الكلام الذي جاء في رد جلالة الملك غير هذا الكلام الذي انا قلته .

الشامي ــ الموضوع مفهوم ومحدد لنا جميعا من

اصراركم ، فهل لديكم حلول او اقتراحات نناقشها في هذه الجلسة ؟

الارياني ــ اذا وافقتم على المبدأ فيبقى ان ندخل في التفاصيل .

الشامي ــ اي مبدأ تعني ؟ اقرار النظام الملكي الذي تفرضون ان تجعلوا برقية جلالة الملك فيصل قد اقرته ، وتكون وزارة ملكية ، ومجلس ملكي ، ومجلس وزاري ، ومجلس شورى تحت هذا النظام ؟

الارياني ــ اريد ان النظام الجمهوري الذي هو نظام اليمن باكملها وبمختلف مناطقها ، والذي يسيطر على اليمن جنوبا وشمالا وشرقا وغربا . هذا النظام هو الذي يجب ان يظل دائما .

الشامي ــ هل هناك من يريد ان يتحدث من الاخوان من اعضاء الوفد الملكي ؟

محمد عبد القدوس ــ لقد دخلنا مرة اخرى الى هذه الحلقة المفرغة ، وعلينا ان نجد حلا ، لقد اختلفنا اولا في تفسير الاتفاقية ، واستفسرنا فجاء الرد من جانب واحد ، ولم نسمع باعتراض على هذا الرد ، فاعتبرناه ردا موحدا . ثم اختلفنا في تفسير هذا الرد .فهل يعني القاضي عبد الرحمن الارياني ان النظام الذي يقترحه لفترة الانتقال

سيكون نظاما جمهوريا ام ماذا ؟

الارياني ــ نعم الذي اريده هو ان النظام الـذي يجب ان تشكل في ظله الوزارة هو النظام الجمهوري •

الدكتور مكي ــ سيادة الرئيس : ان اصراركم على الدخول في بحث نظام هو مخالفة صريحة لمفهوم طريقـة الحكم ، واصراركم على عدم ابداء رأيكم في مفهومكـم لطريقة الحكم ، دون التكلم عن النظام القائم ، دليل اخـر على تهربكم من المادة الثانية في جدول الاعمال • وحديثكم عن الاستفسارات المتتالية دون رد او دون ابداء رأي هو بعينه مـا يسمى باللف والدوران • وانـا ارى ان رئيس الجلسة مسؤول عن التمسك بجدول الاعمال قبل اي فرد اخر في هذا المؤتمر • وهو حريص على ان يرد اي متكلم يخرج عن بند جدول الاعمال لكي يبقى دائما يتحدث في نطاق المادة المعرضة للبحث • وعليه اما وان يقبل رأيه او يقابل بالرفض من الجانب الذي يريد ان يرفض هذا الرأي في التحدث عن طريقة الحكم، وهي كلمة مفهومة وواضحة• شكرا !

الشامي ــ لقد كان رد الوفد الملكي واضحا وجليا ، وهو انه لم يقبل ما اقترحتموه مـن ان يكون موضـوع الجمهورية والنظام الجمهوري هو النظام الـذي سيكون

قائما اثناء فترة الانتقال . وان ذلك يخالف الاتفاقية في نفس الوقت الذي تلقينا فيه الجواب من جلالة الملك فيصل. نحن حتى الان لم نتلق الرد من سيادة الرئيس عبد الناصر حتى نعرف ما هو مفهوم الاتفاقية لدى الجمهورية العربية المتحدة . واظن اننا اذا بقينا عند هذه النقطة . وتمسكتم انتم بما قاله القاضي عبد الرحمن من ان الغرض من اجتماعنا هو فقط التسوية بين افراد . وان نخضع او نبارك لنظامهم الجمهوري لنوظف فيه . فان هذا حيف لا تقره الاتفاقية . ولا يتفق مع ما اتفقنا من اجله . واظن انه بدلا من ان ندور في حلقة مفرغة ، يجب اولا ان نحدد في اذهاننا المفهوم الصحيح لاجتماعنا ، وهذا ما كنت اتصوره من اول يوم . فعلينا ان نجتمع اجتماعات جانبية اخرى ، او ننتظر حتى وصول رد سيادة الرئيس جمال عبد الناصر ، حتى نستطيع ان نبحث الموضوع دون ما لف او دوران كما يقول الاخ مكي .

النعمان ــ يبدو ان رد جلالة الملك فيصل قد فهمه كل منا بفهم كما فهمنا الاتفاقية . ولما ان الكل اتفقا على هذه البرقية وعلى ما جاء فيها ، كلا على حسب تفسيره ، فلندخل في مناقشة طريقة الحكم .

محمد عبد القدوس ــ لقد خرجنا فعلا من مناقشة البرقية ومفاهيمنا المختلفة لها . وسألت القاضي عبد الرحمن

الارياني ما اذا كان يعتقد أن الفترة الانتقالية ستكون في ظل النظام الجمهوري ، فكان رده بالايجاب . واذن فانا اتساءل : ماذا ستكون فائدة الاستفتاء المنصوص عليه في اتفاقية جدة ؟

مكي ــ سيادة الرئيس ، السادة الحاضرون : لقد تكرر السؤال عن مفهوم طريقة الحكم . وهذا البند الان معد للمناقشة . وقد اجاب السيد رئيس الجلسة بانه ينتظر جواب السيد الرئيس عبد الناصر ، وان هذا يعطينا مفهوما انه لم يستوضح بعد حقيقة معنى الحديث عن طريقة الحكم . ولو كان لديه رأيا مفهوما لمعنى طريقة الحكم فاني ارجو ان يتفضل بالتحدث عن طريقة الحكم ، وماذا يفهمون من هذه الكلمة . وشكرا .

الشامي ــ الذي افهمه يا صديقي انه ليس من حقنا في هذه الجلسة ان نصوت او نبحث موضوع الجمهورية او موضوع الملكية ، وهذا قلته بوضوح . ومعنى ذلك انه لن يكون هو النظام الذي انتم متشبثون به . لن يكون له اي تأثير ، ولن يكون موجودا خلال فترة الانتقال . قلناها بوضوح ، واقولها ثانية وثالثة : ان اليمن لن تستقر ولن تهدأ اذا كان مفهومكم هذا هو الذي سيفرض من جديد ، وهو الذي سيناقش في هذا المكان .

مكي ــ اصبح جليا واضحا يا سيادة الرئيس ويا ايها السادة الاعضاء ان السيد احمد الشامي ، الصديق العزيز ، لا يستطيع ان يتحدث الا عن النظام ، وهو بذلك يخالف نفسه . فقد سألته عن طريقة الحكم وليس عن النظام ، ولم يستطع ان يجيب الا على النظام ، ولا يتحدث الا عن النظام . فهذا مخالفة صريحة لجدول الاعمال من رئيس الجلسة . واكرر سؤالي ، وهو ان يفهمنا عما يعتقده من معنى كلمة طريقة الحكم دون التحدث عن النظام .

الشامي ــ لقد اوضحت هذا جليا في كلمتي عندما كنت افسر مفهومي لبرقية صاحب الجلالة الملك فيصل . واذا كان من المفيد ان اعيد من جديد ، فليس عندي مانع . فقد قلت فيه ان البرقية الجوابية على الوفدين تحدد مهمة هذا المؤتمر ، وتنص في مفهومنا على ان طريقة الحكم التي لنا الحق ان نبحثها ونقرها اثناء فترة الانتقال ليست جمهورية ولا غيرها . ومعنى ذلك انها طريقة وسط ، ينصهر النظامان فيها . وان الوزارة المؤقتة التي للمؤتمر ان يشكلها ولتباشر سلطات الحكم اثناء فترة الانتقال ستكون تحت ظل تلك الحكومة الانتقالية . اما الجمهورية كنظام دائم ، واما الملكية كنظام دائم ، فان ذلك ليس من حق مصر ولا من حق المملكة السعودية ، ولا من حق المؤتمرين ان يخوضوا فيه ، بل مرده ومرد امر اسرة حميد الدين فيه

الى الشعب بعد انتهاء فترة الانتقال . وهذا الجواب جلي وواضح ، ولم ارد ان اكرره من جديد .

مكي ــ من الجواب الذي تلاه السيد احمد الشامي رئيس هذه الجلسة هو ان طريقة الحكم يفهم بها نظام الحكم، وهذا مفهوم غريب لكلمة طريقة الحكم . والمفروض ان النظام القائم هو النظام الجمهوري الممثل في جميع الدول، والذي له سفراء وعاصمة وعضو في الامم المتحدة وعضو في الجامعة العربية ، وله علاقات دولية ، ويتحمل مسؤوليات كبرى امام هذا الشعب في المجال الصحي والمجال التعليمي ومجال التنمية الاقتصادية ومجال الحكم . وليس هناك ما نناقشه في هذا ، وعليه فان تشبثكم بالحديث عن نظام الحكم هو ايضا تهرب اخر من البند الثاني لجدول الاعمال، وهذا الحديث عن طريقة الحكم ، ولذلك اعتقد ان جميع بنود جدول الاعمال سوف لا يمكن مناقشتها امام هذا الاصرار الذي يثبت انه متجاهل للواقع ، متجاهل للمفهوم ، ولما اتفق على ان يناقش هذا المؤتمر في اول جلسة عقدت، وكما اكد ذلك السيد الدكتور رشاد فرعون وشكرا.

محمد عبد القدوس ــ نحن لم نأت الى هنا لنناقش موضوع النظام المحمي بالطائرات ، والعاصمة التي فيها سور من الدبابات . جئنا الى هنا لنعترف ان في اليمن

حربا ودما سائلا . جئنا الى هنا لنصل الى حل وسط يعيد الامن والاستقرار الى ربوع اليمن الوطن . وانا اسأل القاضي عبد الرحمن الارياني هل لديه اقتراح ، حيث انه هو الذي دعى الى هذه الجلسة قائلا ان لديه حلولا . فليسمعنا حلوله التي لا تخرج عن مفهوم اتفاقية جدة ، الموقع عليها من قبل الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل!

الارياني ـ الاقتراح الذي اشار اليه محمد الوزير هو انني اقترح مناقشة جدول الاعمال الذي جئنا نناقشه هنا في حرض ، ما لم نناقش جدول الاعمال بندا بندا . فلا فائدة من كثرة الكلام وكثرة الاخذ والرد ، ومن تبادل الاتهامات . ويمكن ان اقول انه طالما اننا ايضا لم نتفق على البند الثاني ، جدول الاعمال ، فقد رأينا الاصرار من جانبكم ان اقول اذا كان لديكم اقتراح يطرح الان لمناقشة البند الثالث ، وهو تشكيل الوزارة ، فليتفضل السيد الرئيس رئيس الجلسة بايضاح ما عندكم في هذا الموضوع!

الشامي ـ انتم تريدون تزحلقونا من بند الى اخر الى ان نخرج من المؤتمر وما وصلنا الى فائدة . احنا اجتمعنا هنا لنثبت نظام معين ، بل لنخرج اليمن من مأساة الدم والنار التي نعانيها .

نعمان ـ الحلول التي تتساءلون عنها هي اذا رفضتم

مناقشة اللائحة الداخلية . فقد قال لكم رئيس الوفد الجمهوري ، نناقش طريقة الحكم ، هذا نوع من الحلول الذي جاء بها . واذا لم تروا مناقشة طريقة الحكم ، فلننتقل لمناقشة ما وراءه . اما مسألة النظامين ، فقد كتبنا مذكرة تعليقا على برقية جلالة الملك فيصل الى السيد رشاد فرعون ، بان الملك فيصل فسر هذه الاتفاقية ان النظام لا يبحث في المؤتمر ولا يثار . فلهذا قلنا لننتقل الى بحث طريقة الحكم . فهذه الحلول التي تقدمنا من اجل ان نمشي في هذا الموضوع . فاما اللائحة التنظيمية وتقتنعون بمناقشتها ، واما طريقة الحكم ، واما سننتقل الى شكل ونظام الاستفتاء ، والا الى اللجنة المحايدة ، وننهي جدول الاعمال بندا بندا .

الشامي ــ نحن نريد ان نناقش طريقة الحكم ، وقلنا لكم بصراحة ما هو مفهومنا عن طريقة الحكم اثناء فترة الانتقال . انه تشكل وزارة مؤقتة تحت طريقة تتفق عليها لا يكون للجمهورية فيها أي اسم . فهل توافقون على هذا لنبحث هذه الطريقة التي عسى ان تخرجنا من هذا المأزق ؟

نعمان ــ نحن نقتصر على مناقشة طريقة الحكم بدون شروط ، لان برقية الملك فيصل قالت اولا لا يبحث النظام في مؤتمر حرض . فعلينا ان نناقش طريقة الحكم ، وتفضلوا اعطونا رأيكم في طريقة الحكم !

الشامي ــ رأينا في طريقة الحكم الا يكون جمهوريا، وان تتفق على اسلوب من الاساليب التي تلجأ اليها الدول والعالم في هذا الموقف . فهل توافقون على هذا : مثلا دولة تسمى الدولة اليمنية ، ويكون لها عاصمتها ، وتكون لها وزاراتها ، ويكون لها مجلس شوراها ، ويعترف بها من كل انحاء العالم ، حتى تترك فرصة للقوات الخارجية ان تخرج من اليمن ، وتترك فرصة لكل تدخل خارجي ان يحد ، وتترك فرصة للشعب اليمني ان يقرر مصيره ، ويختار اما النظام الجمهوري او النظام الملكي . وهذا واضح بين ليس فيه لا لف ولا دوران ولا التواء . فهل توافقون على هذا ام لا ؟

نعمان ــ اليمن دولة عربية اسلامية ، ونظامها جمهوري . الدولة في العرف تطلق على الارض والبشر ، وتطلق على النظام . هذه الثلاث عناصر تشكل الدولة : نظام وشعب وارض . فالجمهورية تتألف الان من هذه العناصر ، من الشعب والنظام والارض . ونحن قلنا على ان النظام كما قال الملك فيصل لا يبحث في مؤتمر حرض ، ان الاتفاقية تفسر عنده هذا التفسير ، وهو احد المشرعين . فلندخل في طريقة الحكم دون ان تمس وتتعرض للنظام .

الشامي ــ انا اعتقد ان هذه مغالطة واضحة ، وانه لا يراد منها الوصول الى حل . فالجمهورية في نظرنا ليس

لها وجود . والملكية في نظركم ليس لها وجـود . وقـد قامت الحرب من اجل هذا . ومن اجل هذا اجتمع الرئيس عبد الناصر والملك فيصل . ومن اجل هذا احتربنا ثـلاث سنوات . ومن اجل هذا ذهبت الضحايا ، فاذا اردتمونا ان ندخل في مهاترات من جـديد ، فنقول ان نظـامكم غير موجود ، وتقولون ان نظامنا غير موجود فلا طائـل تحت البحث ، ولا طائل من هذا النقاش . وارى ان نحتكم الى الاتفاقية التي وقعها الملك فيصل والرئيس عبد الناصر .

مكي ــ سيادة رئيس الجلسة ، السادة الاعضـاء . اصبح جليا ان الحديث عن طريقة الحكم يدخل مباشـرة او غير مباشرة الى نظام الحكم ، وكذلك الاقتراح المقـدم من السيد احمد الشامي رئيس الجلسة ايضا اقتراح ينص على نظام . وهذا معناه ايضا ان طريقة الحكم موجـودة في جدول اعمال لم يطرقها بتاتا . وعليه فاننا نرجـو ان يعاد بنا الى طريقة الحكم ، دون ان نتحدث عن النظـام لا شكلا ولا نوعا ، مهما اختلفت الاسماء . وشكرا !

الشامي ــ انا افهم من حديث الاخ الدكتور مكي انه لا يزال يصر على نظام معين ، وانه ليس له اي اقتراح فـي طريقة الحكم . فهل يتفضل هو او احـد اعضاء الوفـد الجمهوري ان يضع بين ايدينا اقتراحا معينا في طريقة الحكم هذه ؟

مكي ــ كنت اعتقد يا سيادة الرئيس ان اصراركم في تقديم هــذا البند على البند الاول ، وهــو اللائحــة التنظيمية ، يحوى وراءه ، اشياء كثيبة واقتراحات جديــرة بالدراسة من قبلنا ، وجديرة بان تقدم لنا حلولا واضحــة بينة • ولكن تفضلتم وبينتم الان ان اصراركم كان دون ان يحمل طي هذا الاصرار اقتراحات محددة لكي نناقشها • وعليه فلربما ايضا ان اصراركم على عدم مناقشة اللائحــة التنظيمية الداخلية للمؤتمر لا ينطوى على اسباب جوهرية ايضا • وشكرا !

عبد القدوس ــ كنا قد وافقنا في اول هذه الجلسة على مناقشة اللائحة التنظيمية • لكن احد اعضاء الوفــد الجمهوري اقترح الانتقال الى البند الثاني مــن جــدول الاعمال ، وهكذا انتقلنا • واقتراحنا بتشكيل حكومة تتولى الحكم في فترة الانتقال لا يخرج بعيدا عن نص اتفاقيــة جدة • فقد قال البند الاول مــن هذه الاتفاقية « تقريــر طريقة الحكم فيفترة الانتقال وحتى اجراء استفتاء شعبي»، هل يعني هذا البند ان الحكم في هذه الفترة قد يكون ملكيا او جمهوريا ؟ ارجو الاجابة !

ابراهيم الوزير ــ رد الملك فيصل واضح • الجمهورية والملكية ، الذي سيلغى اي منهما او يثبته هو الاستفتاء • وان طريقة الحكم تكون بعيدة عن النظامين معا • وطريقة

الحكم تعني هل تكون وزارة بمجلس رئاسة فعلا ، او تكون وزارة بمجلس استشاري ، او بمجلس شورى . واما انكم تظلون في النظام الجمهوري او النظام الملكي فهذه هي الحقيقة التي لن تخرجوا منها ابدا . ولدينا مشروع مفصل ، وهو « ميثاق السلام » الذي عقد بالطائف، ووقعت عليه اكثر القيادات اليمنية والقبلية والعلماء والمفكرين ، تستطيعون ان تدرسوه ان كنتم تريدون ان تصلوا الى حل . اما اذا كنتم لا تريدون ان تصلوا الى حل ، فستظلوا في هذه الحلقة المفرغة !

الارياني — لي تعليق على كلمة السيد محمد عبد القدوس الوزير ، الذي يقول فيها انهم قد وافقوا على مناقشة اللائحة التنظيمية ، وانما هناك اقتراحات من الجانب الجمهوري وهو الانتقال الى البند الثاني . اعتقد ان كل الاخوة الاعضاء لا يزالون يذكرون ان الاقتراح وضع كما يلي : « طالما انكم مصرون على عدم مناقشة اللائحة التنظيمية ، فانه لا مانع عندنا من ان ننتقل الى البند الثاني على اساس تمسكنا بتحفظنا بضرورة ووجوب مناقشة اللائحة التنظيمية » . وانا اكرر واقول ان اتفاقية جدة لم تنص على شيء وسط ، ولا نصت على الغاء النظام الجمهوري ، وانما تركت هذين الامرين الى المؤتمرين هنا في حرض ليروا المصلحة لليمن وبلدهم ، ويتفقوا على شيء

متفق عليه • وارى انه ليس من المصلحة ان نناقش الان موضوع نظام قائم ثابت يتمسك به الشعب اليمني تشبثا كبيرا • وان البحث في هذا الموضوع سيجر اليمن الى كارثة اكبر ، والى حرب والى خراب والى دمار • ومن اجل هذا ، كان فيما يبدو واعتقد ، اننا لن نصل الى حل ، طالما ان هذا الاصرار قائم وموجود • فيمكن ان نقول واوجه سؤالي الى السيد احمد : هل لديكم اقتراح محدد بالنسبة لتشكيل الحكومة ؟ هل لديكم اقتراح محدد بالنسبة للبند الثالث وهو طريقة الاستفتاء ؟ فدعونا نترك الاشياء المختلف عليها ، ولنحاول ان نبحث الاشياء التي يمكن ان نصل الى حلول فيها !

الشامي ــ اريد ان الفت نظر الجميع الى كلمة السيد ابراهيم الوزير واقتراحه ، وما هو رأي الاخوان في اقتراحه ، لان سيادة القاضي عبد الرحمن الارياني لم يشر اليه ، مع ان السيد ابراهيم اشار الى شيء مهم اتفقت عليه مجموعة كبيرة من رجالات اليمن ومشايخها وعلمائها • واذا كنتم لم تفهموا ما اراده السيد ابراهيم فدعوه يتحدث ليشرح لكم غرضه !

نعمان ــ المؤتمرون اجتمعوا في حرض لمناقشة اتفاقية جدة ، واتفاقية جدة فسخت ما قبلها ولم تنص على نظام الدولة ولا غيره ، فلن نخرج عن هذا • وشكرا !

عبد القدوس ــ اعود الى كلام القاضي عبد الرحمن الارياني ، فاقول اننا لم نصر على عدم بحث اللائحة التنظيمية . فقد اثار هذا الموضوع اولا الاستاذ نعمان ، ثم نصح الدكتور رشاد بمناقشة هذه اللائحة ، فقلنا اننا امتنعنا في الماضي من مناقشة هذه اللائحة لاننا لم نكن ندري ماذا سنصوت عليه . ولكن لما جاء رد الملك فيصل واضحا ، واكد انه ليس لهذا المؤتمر اقرار النظام الجمهوري او اقرار النظام الملكي ، قبلنا مناقشة اللائحة التنظيمية على هذا الاساس . اقول مرة اخرى : اذا كان واضحا من البند الاول من مقررات اتفاقية جدة انه من حق هذا المؤتمر مناقشة طريقة الحكم اثناء فترة الانتقال حتى اجراء الاستفتاء الشعبي . اقول انه من وضع هذه الكلمة « الاستفتاء الشعبي » ، هل كان في ذهنه ان الحكم في فترة الانتقال سيكون جمهوريا او ملكيا ، ام شيء اخر ؟ اريد الجواب على هذا !

الارياني ــ والله انا اشكر السيد محمد الوزير على انه فيما يبدو وافق على بحث اللائحة التنظيمية ، والرجوع الى الحق فضيلة . وانا اطلب من السيد رئيس الجلسة ان يملي علينا اللائحة التنظيمية لمناقشتها بندا بندا ، طالما ان الاخوان قد وافقوا عليها .

ابراهيم الوزير ــ اننا حينما تقدمت بمشروع

« ميثاق السلام » بالطائف ، لم اتقدم به باعتباره ناسخا او منسوخا . انما تقدمت بـه كاحدى الطرق التي يمكن ان نعتقدها كطريـق للمخرج من الازمة ، وتفسيرا لطريقـة الحكم . لان طريقـة الحكم لا تلغي لا النظام الجمهوري ولا النظام الملكي . لان النظر في النظـام الجمهوري او النظام الملكي قد اخرته الاتفاقية الى الاستفتاء . فاذا قررنا أي طريقـة للحكم الان ، فليس معنى ذلك الغاء للنظـام الجمهوري . الا ان الشعب وحـده الذي يحق لـه هذا الالغاء ، او هذا الاثبات . اننا نحن الان مجتمعون لاقرار طريقة الحكم . فابحثوا عن طريقة للحكم حتـى لا تدوروا وتلفوا وتخرجوا من الموضوع بلا فائدة !

مكي ــ سيدي الرئيس السادة الاعضاء . لقد اراد السيد رئيس الجلسة الا يناقش اللائحة التنظيمية بعـد ان اقرها احد اعضاء وفده . ونفس السؤال موجه اذا كـان لدى السيد الرئيس نتيجة للاصرار المسبق على مناقشـة طريقة الحكم ، ان يبين ان هـذا الاصرار كان ناتجـا عن اقتراح وحـل ومفهوم سليم ، بمعنى ان طريقة الحكم فـلا مانع من مناقشـة ذلك . والا فارى ان نناقش اللائحـة التنظيمية التي اقترح مشروعها لا زال موجودا وواضحـا ومبينا في بنوده التفصيلية وشكرا .

نعمان ــ يبدو اننا اذا لـم نستطع ان نضع نظامـا

للجلسة ، ولا طريقة للنقاش ولم تتفق عليها ، فكيف سنتفق على طريقة الحكم ؟ أفليس من الافضل مناقشة اللائحة التنظيمية ؟

الشامي ـ لو رجعنا الى ما سبق لفهمنا ان السيد محمد عبد القدوس قد اوضح معنى موافقتنا على قراءة بحث مشروع اللائحة التنظيمية . وهو انه ليس من حق المؤتمرين ان يقروا النظام الجمهوري او النظام الملكي . فاذا كان على حد تعبيره مفهومنا جميعا هو هذا ، فلا مانع لدى الوفد الملكي من دراسة مشروع اللائحة التنظيمية . هذا ما فهمته وما سمعته من السيد محمد عبد القدوس ، ولا ادري لماذا تتهرب من مثل هذه الحقيقة . اذا كان مفهومنا هذا جميعا ، فلنبدأ دراسة مشروع اللائحة التنظيمية . هل هناك من يعارض على هذا المفهوم ؟

مكي ـ سيادة الرئيس ، السادة الاعضاء : ان جدول الاعمال واضح وبين ان جدول الاعمال يتكلم في المادة الاولى عن مناقشة اللائحة التنظيمية ، والمادة الثانية يتكلم عن مناقشة طريقة الحكم ، فارجو من السيد الرئيس اذا كان يرغب في المناقشة ان يضع هذا الجدول امامه ، ونبدأ في مناقشة البند الاول ، ثم البند الثاني ، ثم البند الثالث . وشكرا !

الشامي ـ افهم من هذا الموافقة من الجانب الجمهوري على اقتراح السيد محمد عبد القدوس ، وعلى اساس مفهومه بمشروع اللائحة التنظيمية نبدأ مناقشة هذا المشروع . هل هناك من يخالف مشروع اللائحة التنظيمية ؟

حسن مكي ـ سيادة الرئيس ، السادة الاعضاء : اشفق على هؤلاء الذين يحملون السجلات ويسجلون نفس الكلام ، وهم يسيرون من شخص لاخر ، ويسمعون نفس الجمل ، هذا مضيعة للوقت . السيد الرئيس امامه جدول الاعمال دون ان يكون مرتبطا بمفاهيم ، فان المفاهيم ستاتي بعد عند مناقشة مواضيع جدول الاعمال ولكل فرد الحق في ان يعبر عن المفاهيم التي في مخيلته . والا فلنكن ايجابيين وموضوعيين ، ولنتكلم عن الموضوع الاول ولنناقش البنود بندا بندا . واعتقد ان كل منا يريد المفاهيم التي في مخيلته ، لتكون بحثا لموضوع البحث والمناقشة . فاذا كان السيد الرئيس يقرر جدول اعمال المؤتمر كما هو ، فليتفضل ان يبدأ الجلسة بمناقشة جدول الاعمال ، ونترك كل المناقشات الاخرى التي تتحدث عن المفاهيم التي يراها الاعضاء . وشكرا !

عبد القدوس ـ المفاهيم واضحة وجلية طبقا لاتفاقية جدة . وبرقية جلالة الملك فيصل اكدتها . فقد قلت انا

سنناقش اللائحة التنظيمية . وهذا المؤتمر لا يحق له اقرار النظام الملكي او النظام الجمهوري . اذا وافقتم على هذا فندخل في البحث .

الشامي ـ ندخل الان في مناقشة اللائحة التنظيمية : « اولا ـ تصدر القرارات باغلبية الحاضرين المطلقة » .

عبد القدوس ـ موضوع التصويت نقترح ان يكون التصويت بالاجماع على طريقة الحكم اثناء الفترة الانتقالية، لانه موضوع حساس يجب ان يشترك في ابداء الرأي فيه كل فرد جاء الى هنا .

الارياني ـ المفهوم اننا جئنا هنا الى حرض لندرس المشاكل ونضع الحلول . فاذا اتفقنا عليه بالاجماع فهذا خير كبير جدا . وما لا تتفق عليه فيوضع للتصويت . فاذا كنا نقترح ان يكون التصويت بالاجماع فمعنى ذلك انه يجب ان لا يصدر من هذا المؤتمر اي قرار ، لان الاجماع متعذر . ومن اجل هذا اقترح ـ على وجاهة ما وضع في اللائحة التنظيمية ـ ان يكون التصويت بالاغلبية المطلقة . وفي حال الاختلاف في هذا الموضوع ففي امكاننا ان نضع الموضوع نفسه للتصويت . الموضوع نفسه نصوت عليه جميعا ونصل الى قرار عن طريق التصويت .

عبد القدوس ـ انا لم اقل ان كل القرارات لا بد وان

تحصل عليها بالاجماع ، وانما قلت ان طريقة الحكم في فترة الانتقال ، يجب ان يوافق عليها كل عضو هنا ، لانها مسألة حساسة ، ولاننا نفترض اننا جئنا الى هنا تحدو كل منا رغبة صادقة في احلال الامن والاستقرار في ربوع البلاد . لهذا نصر ان يكون التصويت على طريقة نظام الحكم في فترة الانتقال بالاجماع . اما بقية المواضيع الاخرى فسيكون لها تنظيم اخر لطريقة التصويت عليها .

الشامي ــ هل هناك من يخالف الاقتراح الذي قدمه السيد محمد عبد القدوس الوزير ، الذي يشعر باهمية موضوع طريقة الحكم ، وانه لا يجوز ان يكون بالاغلبية المطلقة اي باغلبية صوت او صوتين ، حتى تظل المشكلة قائمة ، ونعود الى التناحر والتخاصم من جديد ؟ انني الفت نظر جميع الاخوان الى هذه المسألة المهمة التي على اساسها سيتوقف الامن والاستقرار بربوع اليمن .

مكي ــ سيادة الرئيس ، السادة الاعضاء : اني اشكر لسيادة الرئيس توضيحه وتفسيره لاقتراح السيد محمد عبد القدوس بلغة واضحة مفصلة . ولكني اعرف ان الاغلبية المطلقة لا تمنع ما يتفق عليه بالاجماع، او ما هو دون الاجماع ، فهو تصويت حد ادنى لما اتفق عليه بالاجماع . لا يكون الموافقة على هذه المادة وهو التصويت بالاغلبية المطلقة ، بل بالعكس فان التصويت بالاغلبية المطلقة يعني

ان الحد الادنى هو النصف زائد واحد . ثم اذا كان الحاضرون قد صوتوا جميعا بالاجماع الى الواحد ، اي ان الآخرين نستطيع ان نتفق على القرارات بكثير من الاعضاء، يعني ان يكون التصويت دائما موفقا ، اي انه يضمن لنا ان نخرج بحلول يختلف عليها نسب الاصوات من الاجماع الى النصف زائد واحد . وهذا يسهل مهمة المؤتمر ويجعل القرارات ذات مفعول وواقعية واتزان . وشكرا .

عبد القدوس ــ من كلام الاستاذ حسن مكي افهم انه يريد ان يقرر مصير امه ومصير شعب ومصير وطن بصوت واحد . وانا اقول محترما لآراء الاعضاء ، ان لكل واحد رأيا، ولكل واحد فكرة يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار. وموضوع في غاية من الاهمية مثل هذا لا يقرر بصوت واحد يقره او يبطله ، بل يجب ان يكون مقررا بالاجماع . وشكرا .

مكي ــ انه لمفهوم غريب ان يكون التصويت بالاغلبية المطلقة معناه حرمان الكثيرين من ابداء رأيهم او تجاهل هذه الاراء ، وانما هو في الواقع اثبات لهذه الاصوات . ولهذه الوجوه الموجودة هنا ان تدلي برأيها بكل حرية ومنطق ، وان تقول وتصوت كيفما شاءت ، وكيفما ارادت.

فاذا ارادت الاجماع ، فالمادة تكفل لها الاجماع . واذا شذ عضو واحد فقط ، فمعنى هذا انه قهر اغلبية

المجموع . عضو واحد قد يقهر ارادة هذه المجموعة ، ارادة هؤلاء الناس ، هؤلاء الزعماء ، هؤلاء الافراد الموجودين هنا . وهذا شيء معناه ان شخصا واحدا يستطيع ان يفرض رأيه على مجموعة من الناس ، يتساوون معه في الحقوق والواجبات . واني ارى ان يترك للاشخاص ولهذا المؤتمر ان يقرر كل ما يريد من الاجماع الى الاغلبية المطلقة . واقترح ان هذا البند يعطينا جميعا الحق في ابداء رأينا ، دون ان يحظر على فرد منا صوته او رأيه ، بل بالعكس يعطينا كما قلت رأيا واضحا من الاجماع الى فرد واحد . التصويت بالاجماع معناه اننا نعطي فردا واحدا ان يحطم مجهوداتنا جميعا ، ويعرقل القرارات . فرد واحد فقط يكفي ان يعرقل هذه القرارات . فرد واحد . واني اهيب بالسادة الاعضاء انهم يرجعوا الى هذا الرأي الذي هو رأينا جميعا ، ويترك لنا جميعا حرية الرأي وحرية ابداء الكلام . وشكرا .

عبد القدوس ــ توضيحا لكلامي فانا لم اقل ان الاغلبية المطلقة تمنع الاجماع ابدا . هذا الكلام مفهوم . انني اصر مرة ثانية على ان تقرير طريقة الحكم لا يجوز ان تكون شرعية الا اذا قررها الاعضاء الجالسون جميعا .

الشامي ــ لا يخفى علينا اهمية طريقة الحكم التي ستحكم اليمن اثناء فترة الانتقال . وارى كعضوا في

الوفد الملكي ان الاغلبية المطلقة لن تحل المشكلة . وبناء على اصرار الاخ حسن مكي يمكن ان يحل الموضوع ، فنقول ان التصويت على طريقة الحكم يكون باغلبية باربعة اخماس من كل جانب ، وبهذا نزيل الاشكال الوارد في ذهن الاستاذ مكي .

مكي ـ سيادة الرئيس ، السادة الاعضاء . ان النسبة المحددة للتصويت هي الحواجز والموانع ، واننا نهدف في هذا المؤتمر الى كل ما ييسر اعمالنا ويسهل حلولنا، ويقرب الآراء . وثقتنا جميعا بان الحد الادنى (النصف مع واحد) وهو المعروف بالاغلبية المطلقة ، لا يمنع ان يصل التصويت الى اربعة اخماس او الاجماع او ثمانية اعشار ، او ما الى ذلك من النسب المحددة . فالاغلبية المطلقة تكفل كل هذا . تكفل ان يكون التصويت باربعة اخماس ، تكفل ان يكون التصويت بالثلثين والثلث ، تكفل ان يكون بالاخير ، ونأخذ بالاقتراح الشامل الذي يشمل جميع الاقتراحات المحددة حتى تتيسر اعمالنا ونسير ببركة الله ، ونأمل ان تكون كل قراراتنا بالاجماع .

حامس العوجري ـ اجلوا الاجتماع ، لاننا قبائل ولا نفهم في هذه المناقشة .

الشامي ـ لقد طال الكلام ولم يستطع ان يستسيغه

بعض الحاضرين ، فاقترح تأجيل الجلسة لموعد اخر ، على ان ينبثق من هذا المجلس لجنة لتبحث هذا الموضوع .

عبد القدوس ـ بالاضافة الى الاقتراح ، اذا وافق الاعضاء على تشكيل لجنة جانبية ، فانا اقترح ايضا ان يكون المسجلون حاضرين ايضا . وشكرا .

الارياني ـ والله انا اقول ان تجاربنا مع اللجان لا تشجع على ان نعيد الكرة ، اذا كان الغرض هو الخروج من هذه الجلسة التي طالت ، ولم نصل فيها الى حل ممكن . ان تحديد جلسة اخرى باكرا في الساعة التي نحددها جميعا ، ويحضر الاعضاء بكامل عددهم وندرس اللائحة التنظيمية ، ثم لجنة جدول الاعمال . وبصراحة ، انا فهمت ان الاخوان عندما دخلوا في مناقشة طريقة الحكم ارادوا ان يناقشوا النظام ، مع ان برقية جلالة الملك تقول انه ليس من حق المؤتمرين بحث النظام . فاذن علينا نحن ان ندخل في بحث طريقة الحكم دون ان نتعرض للنظام .

الشامي ـ عندما اردنا ان نبحث مشروع اللائحة التنظيمية ، وكان سبق ان قلنا بان موضوع بعض مواضيعها سيتدرج بنا الى طريقة الحكم . واقترحنا من الجلسة الاولى ان نبحث طريقة الحكم حتى يكون مفهوما لدينا . وهذا الاشكال هو الذي ورد لزميلي في هذه اللحظة . وانا

اوافق على ان نبحث طريقة الحكم اولا ، ثم ندرس مشروع اللائحة التنظيمية ، كما أراد القاضي عبد الرحمن الارياني ان نعمل .

الارياني ـ انا لم اقل هذا يا سيادة الرئيس اننا نناقش طريقة الحكم قبل انني اقول اذا كنتم تريدون تشكيل لجنة ، فنخرج من هذه الجلسة التي ربما قد ضاق الكثيرين منها ، ونقترح جلسة اخرى للمؤتمر بكامل اعضائها .

الشامي ـ اوافق على هذا .

ابراهيم الوزير ـ اذا كنتم تريدون اليمن والسلام فيجب ان تغادروا هذه القاعة . انكم لستم على استعداد للوصول الى شيء !

عبد القدوس ـ القاضي عبد الرحمن الارياني قال اننا وافقنا على ان لا نبحث في هذا المؤتمر النظام الملكي او النظام الجمهوري ، فهذا ما جاء في برقية الملك فيصل . وما قلناه هو ان هذا المؤتمر لن يقر النظام الملكي ولن يقر النظام الجمهوري ايضا .

(انتهت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والدقيقة ٤٥)

الفصل الخامس

مذكرة كتلة الوسط

بانتهاء الجلسة الرابعة، انقطع حبل الجلسات، وانفرط عقد المؤتمر بالتأجيل دون عقد جلسة خامسة ، مما سيرد تفصيله في الفصول التالية •

ولقد ادرك الجميع ، بعد الجلسة الرابعة ان المؤتمر دخل مرحلة دقيقة ، فانصبت الجهود على انقاذه ، وجرى تبادل مذكرات ورسائل بين مختلف الاطراف • واستطرادا للمحاضر التي نشرنا ، رأينا ان نثبت في هذا الكتاب نصوص هذه المذكرات والرسائل ، حسب تسلسلها التاريخي •

ونبدأ هنا بنص المذكرة التي قدمها « اتحاد القوى

الشعبية اليمنية » الى رئيس لجنة المراقبة ، بتاريخ ٢ كانون الاول ١٩٦٥ . والاتحاد يحمل اسما ماركسيا ، تستخدمه الحركات الشيوعية في مختلف انحاء العالم لتستر هويتها ، كما هي الحال في المغرب منه . غير انـه في الواقع ليس ماركسيا باي شكل من الاشكال ، ولا علاقة له باية حركة من هذا الطراز . والشبه في التسمية جاء من قبيل الصدفة. والواقع ان الاتحاد يمثل ما اتفق اليمنيون على تسميتـه بخط الوسط ، بين المعسكر الملكي والمعسكر الجمهوري . وهذه هي المذكرة :

السيد رئيس لجنة المراقبة المحترم

بسم الله الرحمن الرحيم ، بعد التحية ،

ان مؤتمر حرض الذي كرس قضية السلام لبلادنـا يتعرض اليوم لخطر الانهيار . وان هذا بحد ذاته لكارثـة مرهبة ، لان اقصى ما يتصوره الخيال من الكوارث المرهبة سوف يكون النتيجة الوحيدة لذلك الانهيار .

ونحن ، بطبيعة موقفنا ، قد ادركنا المغزى الحقيقـي لحركة التاريخ في بلادنا . ويقيننا المطلق بان السلام هـو وحده الصيغة التي ينبغي على كافة القوى ان تلتقي عليها ، ولا نستطيع ان نقف موقف المتفرج تجاه الاعمال التي تهدد المؤتمر . وبالتالي كل جهود السلام الاخيرة بالانهيار .

وبما اننا لسنا منحازين لاي فريق ، ولا مستهدفين غير انهاء الحرب واقرار السلام العادل ، ومنح الشعب فرصة بناء مستقبله سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، واعطائه الفرصة الكاملة لتقرير مصيره بملء حريته واختياره ، فاننا نملك وضوح الرؤيا الى ما يجري بعيدا عن المؤثرات العاطفية والانانية التي تغشى عيون الكثيرين .

في الواقع ان السلام اصبح مطلب الشعب الاول منذ زمن غير قصير . ولقد ظلت الحقبة الوحيدة التي تعترض تحقيق السلام متمثلة في فقدان الصيغة المعتدلة التي تلتقي عليها كافة القوى ، واضعة المصلحة العليا للامة فوق كل اعتبار ، متخطية العوائق الشكلية التي لا تعني شيئا ، محافظة على كل مضمون ومكسب يخدم المصلحة الحقيقية للامة .

وعندما حتمت الظروف الوطنية على قطاعات تشكل ثقلا رئيسيا في البلد أن تتمرد على الواقع المحزن اللامعقول، وتضع مصالحها الشخصية تحت اقدامها ، وتتجاوز النطاق الاناني الضيق لملاقاة اخوانهم من اجل وحدة وطنية حقيقية ـ عندما تم ذلك ، انهارت كل العوائق ، ووجدت الصيغة المنشودة .

وبدا بعد ذلك بان السلام قد استوفى شروط وجوده الموضوعية ، وان النوايا الحسنة فقط هي الامر الذي يجب

ان يتوفر ليصبح السلام امرا واقعيا . ولقد جاءت عقب ذلك اتفاقية جدة تحدد ـ بالاضافة الى اعلان حسن نوايا الدولتين الشقيقتين ـ معالم الطريق ، وتعيد القضية الى اصحابها الحقيقيين اليمنيين . هكذا توضحت الطريق ، وتعلقت انظار الملايين بمؤتمر حرض ، الذي كان الثمرة الطبيعية لاتفاقية جدة .

وقد كان واضحا بان مؤتمر حرض انما هو الفرصة التي تمنح الجانبين المتقاتلين امكانية تسلمهم من جديد لقضيتهم ولمصيرهم . ان هذا الامر لا يمكن ان يتحقق في غير ظل السلام . والسلام نفسه لا يمكن ان يتحقق خاصة، بعد أن أصبح الحل العسكري مستحيلا ، بغير تلاقي الجانبين واتفاقهما على الاسس التي تكفل موضوعياً تحقيق المطالب الاساسية للشعب في التقدم والتطور وبناء حياة افضل .

على ذلك انطلقنا خلال الشهور الثلاثة الماضية لاستطلاع وجهات النظر المختلفة والتقريب بينها ، حتى اذا انسنا الى ذلك ، قررنا الحضور الى المؤتمر ، خاصة بعد أن اكدت الاتصالات ان الموضوعات الرئيسية هي موضوع اتفاق بين الاطراف المختلفة .

لهذا السبب كانت دهشتنا كبيرة الى ابعد حد ، عندما فوجئنا بالموقف المتصلب من بعض اخواننا القادمين من

صنعاء ، وتعاظمت الدهشة تجاه انصباب هذا التصلب على الامور الشكلية، مع الاتفاق على المضمون ايا كان الشكل.

وكما هو موضح ، فان وضعا كهذا لا يمكن ان يكون طبيعيا . لهذا كان لا بد من البحث عن الاسباب الحقيقية التي تكمن وراء هذا التنافس المؤسف . فليس أشد من أن يكون المضمون موضع اتفاق تام ثم يكون الشكل خاليا من أي مضمون مثار خلافات تهدد بعودة الحرب وضياع المضمون والشكل معا . فهل تهون علينا دماء وارواح مواطنينا ، حتى نقدمها قربانا رخيصا على مذبح اللاشيء ؟

اننا على أية حال نملك ضمائر انسانية . ثم اننا يمنيون بعد كل حساب . وما دام الموضوع هو قضية مصير شعبنا ، فاننا لا بد ان نكون صريحين في مواجهة الحقائق . وعلى هذا الاساس فاننا نسجل هنا الملاحظات التالية والمدعومة بالوقائع الثابتة :

١ ــ لقد تبين أنه خلال الشهور الثلاثة الماضية ، بدلا من ان يعد في « صنعاء » لانجاح المؤتمر ، اتخذ ما يلي :

أ ــ توزيع الاسلحة ، بما في ذلك القنابل اليدوية ، على افراد كثيرين ممن اطلق عليهم اسم « التنظيم الشعبي » ، بغية اثارة الغوغائية وفرض الارهاب على المدن اليمنية، وحملها تحت التهديدات

الجنونية والتي لا يرد عنها شيء، على اتخاذ مواقف تسيء الى الجو الذي خلقته جهود السلام . فهل هذه هي الوسيلة الطبيعية لتقرير المصير ؟

ب ــ وذلك علاوة على عملية التحرش والتشجيع لكل اعمال الشغب والفوضى ، واثارة العراقيل في وجه الخطوات الكفيلة لتحقيق السلام، كتسيير المظاهرات والاعتداءات على المواطنين .

جـ ــ شن حملات كلامية تحريضية عن طريق الاذاعة .

د ــ تفسير اتفاقية جدة تفسيرات مضاربة لمضمونها الذي يفسر نفسه بوضوح تام ..

هـ ــ وفوق ذلك كله ، الزام المنتدبين الى المؤتمر ، كاعضاء ، بمقررات مسبقة ونهائية ، عن طريق اخذ توقيعاتهم ، واخذ اليمين منهم على الالتزام بها واهدار دمائهم الامر الذي يجعل المؤتمر من حيث هو نقاش واقناع واخذ ورد بلا جدوى ، وامرا لم يسبق له مثيل في تاريخ المؤتمرات المماثلة على الاطلاق !

٢ ــ وكنتيجة لهذه الاسباب وغيرها ، فان المؤتمر حمل بذور الفشل معه . وان نجاحه على ذلك محكوم عليه

سلفا بالاخفاق . وبطبيعة الحال فقد ظهر ذلك تماما من الايام الاولى لانعقاد المؤتمر ، حيث ظهر ما يلي :

أ ـ التذرع بالخوف من سوء العاقبة اذا ما قرر أي عضو منهم اعلان رأيه الصحيح ، لدرجة التصريح بانهم يخافون السحل انقرروا ما يعتقدونه صحيحا !

ب ـ اعلان الموافقة التامة على الحل الوسط خلال المناقشات الخاصة ، مع اتخاذ مواقف مغايرة على صعيد المفاوضات الرسمية (وهذه نتيجة للسبب الانف الذكر على الاقل) .

جـ ـ الهروب من مواجهة المواضيع الرئيسية الى الامور الجانبية ، ومطالبة الجهات العليا في الدولتين الشقيقتين بفرض الحل فرضا بدلا من التوصل اليه عن طريق اعلانه ، أي تحميل الدولتين اعلان اقناع اهل الحل والعقد من اليمنيين . ذلك ان خوفهم من سوء العاقبة من الحل الذي قيل لهم بانه ينتظرهم ، لا يمكنهم من اعلان ذلك !

هكذا سواء أكان الخوف حقيقيا أم انه اتخذ ذريعة فان النتيجة واحدة على اية حال ، وهي أن ذلك كله من شأنه ان يفشل المؤتمر ، ولا يعني هذا غير اوخم العواقب .

اننا ننظر بجزع الى ما يجري . واننا لنحذر من النتائج التي قد يسفر عنها ايما فشل يساق اليه المؤتمر . ولا يمكن تفادي الفشل بكثرة الحشد من هذا الجانب او ذلك ، وانما هو رهن باتخاذ موقف واضح ومحدد وحازم من قبل لجنة السلام المشتركة بصدد القضايا التالية :

١ ــ تفسير صحيح لاتفاقية جدة لمن لم يفهمها .
٢ ــ تحديد مهمة المؤتمر بحسب الاتفاقية المذكورة .

٣ ــ تحديد فترة محدودة يتعين على المؤتمر ان ينهي اعماله خلالها .

٤ ــ اعطاء الضمانات الكافية بما يكفل حماية الرأي المطلق .

٥ ــ الطلب من حكومة صنعاء بحل ما سمي بالتنظيم الشعبي ، الذي وجد اداة تهديد وهدم فقط ، ونزع الاسلحة التي سلمت الى افراده .

٦ ــ التوقف عن بعثرة الاموال من اجل الحشد وبث الفوضى في ربوع البلاد . فالشعب لن يباع ولن يشترى وبغير هذا . فان المؤتمر بين امرين : اما ان يفرض الحل فرضا بحسب طلب البعض ، واما الفشل التام . وكلاهما لا يحققان النجاح المطلوب . اما اذا ظلت الاحوال على ما هي عليه، فاننا نكون معذورين دون شك اذا قررنا الانسحاب،

فان موقفنا واضح تماما ، وسائل وغايات .

ان موقفنا تحدده الآية الكريمة : « وان طائفتان من المؤمنين اختلفوا فاصلحوا بينهما ، فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله » .

« ان نريد الا الاصلاح ، وما توفيقنا الا بالله ، عليه توكلنا واليه ترجع الامور » .

ابراهيم الوزير
رئيس اتحاد القوى الشعبية اليمنية

الفصل السادس

المؤتمر الصحفي للوفد الملكي

بعد ان كشفت الجلسة الرابعة عن الازمة القائمة، طلب الصحافيون العرب والاجانب ، الذين جاؤوا الى حرض ايضاحات عما يجري . وعلى هذا عقد كل من الوفد الملكي والوفد الجمهوري ، مؤتمرا صحفيا مساء يوم ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، ابدى فيه الوفدان وجهة نظرهما. وقد رأينا اثبات المحضرين في هذا الكتاب .

تولى السيد احمد الشامي الكلام في مؤتمر الوفد الملكي ، فقال :

اود اولا ان ارحب باصدقائنا الصحفيين ، ووصولهم الى المخيم الملكي في مؤتمر حرض ، الذي حضرنا اليه بقلوب مفتوحة ، وحضرنا اليه رغبة في تنفيذ اتفاقية جدة

بين جلالة الملك فيصل والرئيس عبد الناصر .

هذه الاتفاقية فهمناها نصا وروحا . وكم كانت دهشتنا عندما وصلنا الى هذا المكان ، فوجدنا من الجانب الآخر كل تعسف ومغالطة في فهم نصوص اتفاقية جدة : مغالطة في فهم روح اتفاقية جدة ، عدم خضوع لبحث اي مادة من موادها . لقد عقدنا في ذلك عدة جلسات رسمية ، وجلسات جانبية ، وذهبت كلها سدى . وكنا ندور في حلقة مفرغة ، لا ندري اين نخرج منها . وسبب ذلك واضح . فقد جئنا الى هنا ونحن مقدرون كل التقدير الوضع في بلادنا الدامية ، في حرب استمرت ثلاث سنوات ، واهلكت الحرث والنسل ، وكنا فيها مظلومين ، ندافع عن انفسنا .

هذه الفكرة ، نعتقد انها كانت المحرك والدافع والباعث لاتفاقية جدة. فجئنا الى هنا، فاذا باخواننا يخلطون بين فترة الانتقال وبين فترة الاستفتاء . يريدون ان يظلّ حكمهم الجمهوري قائما اثناء فترة الانتقال ، وهذا مناف لاتفاقية جدة .

يريدون ان يغرونا بالوزارات والمناصب ، ونحن ما جئنا هنا لوزارات ، ولا جئنا لمناصب ، بل جئنا لنقر السلام ولننفذ اتفاقية جدة . فكان لا بد ان نرفع صوتنا امام العالم وامام الصحفيين . وانني اترك الفرصة لممثل هيئة العلماء في وفدنا ، وكلمته يعبر فيها عن رأي العلماء في

موقف اخواننا من اتفاقية جدة ، ومن مخالفاتهم المتعددة التي لا يقرها عرف ولا قانون ، مسجلين عليهم المسؤولية أمام الله وأمام التاريخ وأمام ما عساه ان يحدث .

السيد علي الفضيل ــ عقدت لجنة العلماء في وفد المملكة المتوكلية اليمنية عدة جلسات ، تدارسوا فيها قضية اليمن الدامية وموضوع اتفاقية جدة منها ، واصدروا البيان التالي :

بعد حمد الله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه والراشدين ، فان أعضاء لجنة العلماء في وفد المملكة المتوكلية اليمنية ، وبحكم الأمانة العلمية التي تحملناها تجاه ديننا وأمتنا ووطننا ، قد كان النظر في قضية اليمن الدامية وموضوع اتفاقية جدة بمنظار الشريعة المطهرة والعقل الراجح والمنطق السليم ، وتقرر لدينا ما يلي :

١ ــ التمسك باتفاقية جدة نصا وروحا، لأنها اشتملت على الحل السليم للأطراف المتنازعة في اليمن ، وطبقت تطبيقا كاملا كل النصوص الشرعية التي وردت في الصلح بين الاخوة المسلمين في كل خلافاتهم .

٢ ــ بما ان الجانب الجمهوري لم يتقيد باتفاقية

جـدة للسلام ، دليلا على عدم رغبته لحقن دمـاء المسلمين وصيانة اعراضهم وممتلكاتهم ، واقـرار الأمن والسلام في ربوع اليمن ، فانا نحملهم الحجة أمام الله والتاريخ ، لانهم جانبوا هذه الطريقـة المستقيمة ، واوقعوا الامة في حرب أهلية ضـروس لا يعلم مداها الا الله .

٣ ـ لكي يظهر للعالم الاسلامي والاجنبـي ما يصبو اليه الشعب اليمني من الأمن والاستقرار، ورغبة صادقة في حقن الدماء ، فانا نطلب من لجنة السلام ومـن لجنة المراقبين نشر الموقف العـادل الذي وقفه وفد المملكة اليمنية المتوكلية اليمنية ، واستعداده الكامل لتنفيذ اتفاقية جدة . هذا والله ولي التوفيق وبه نستعين .

الشامي ـ يا حضرات الاخوان : بالأمس تلقينا برقية جلالة الملك فيصل المعظم ، والتي عرفتم موضوعها . ومن الغريب اننا في هذا اليوم علمنا برد الجانب الآخر وتفسيره لهذه البرقية . وقد كان الردّ مجافيا ومخالفا للصـواب . حاولوا المغالطة في فهم نص برقية جلالة الملك فيصل واحب ان اشرح وجهة نظرنا في هذا الفهم . فجلالته يقول :

« تنفيذا لنص وروح اتفاقية جدة ، فانه ليس من مهام مؤتمر حرض الخـوض في بحث : اولا

نظام الحكم سواء كان جمهوريا ام ملكيا ، ثانيا الحكم على اسرة حميد الدين بالخروج من اليمن ، لأن هذا الموضوع ليس من حقنا ، ولا من حق مصر ، ولا من حق المؤتمرين ، وانما هو حق للشعب اليمني حينما يقرر مصيره » .

وقد فهمنا من هذه البرقية من نصها ما فهمنا من اتفاقية جدة نفسها ، فاتفاقية جدة لا تعطي لا مصر ولا السعودية ولا المؤتمرين الخوض والبحث في نظام الحكم الدائم الذي سيحكم اليمن بعد فترة الانتقال ، لو لم يكن كذلك لما احتيج الى هذا المؤتمر ، ولما كان هنا داع للاستفتاء الذي سيكون بعد خروج القوات المصرية ، وبعد قطع المساعدات السعودية .

هذا الفهم الواضح يفهمه اخواننا على عكس ذلك فيقولون في جوابهم : « حتى لا يسجل علينا الخروج على اتفاقية جدة بعد كل ما شرحناه في جلسة الثلاثاء الموافق ٢ شعبان ، فاننا نعلن موافقتنا على ما جاء في ردّ جلالة الملك فيصل على برقيتنا الى جلالته ، من عدم الخوض في بحث نظام الحكم ، على ان يستمر الوضع كما هو ، وتتفاهم مع اخواننا على تشكيل الوزارة المؤقتة التي تباشر التهيئة للاستفتاء في موعده المحدد في الاتفاقية ، مع عدم التعرض للنظام » .

هذه مغالطة واضحة لما ورد في اتفاقية جدة • عن تشكيل الوزارة • الاتفاقية تقول بتشكيل وزارة موقتة لتباشر سلطات الحكم اثناء فترة الانتقال ، بينما هم يقولون هنا انها وزارة مؤقتة تباشر التهيئة للاستفتاء • فهم كما تهربوا من درس المادة (أ) من اتفاقية جدة ، التي تقول ان على المؤتمرين ان يقرروا طريقة الحكم في اليمن اثناء فترة الانتقال ، تهربوا ايضا من تفسير وتشكيل الوزارة المؤقتة ، وجعلوا لها مهمة هيئة الاستفتاء ، فقالوا انها وزارة مؤقتة للتهيئة للاستفتاء • يعني انها لا تذيب حكم صنعاء ولا الحكم الآخر ، بل تكون مهمتها مهمة التهيئة للاستفتاء • وهذا كما تعرفون جميعا لا يؤدي الى حل • والغرض منه هدم هذا المؤتمر ، والخروج منه بلا شيء • وقد حملناهم الحجّة !

والان من كان عنده سؤال من اخواننا الصحفيين الحاضرين ، فليتفضل • وقبل ذلك أقدم اليكم الشيخ علي بن داجي الشائف ، ليلقي كلمة المشائخ في وفدنا الملكي •

كلمة علي بن ناجي الشائف ــ بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على رسول الله • اما بعد فقد وصلنا الى حرض محبين الأخوة والاتحاد ، وانقاذ شعب اليمن من المتاعب وسفك الدم ، فوصلنا بموقف الأخوة ، ولم نجد غير المغالطة من الذين ورثوا الكراسي من أهل الثورة الحقيقيين ، الذين قاموا بها حتى انحرفت الثورة

وتبهـدلت وطغت وتكبرت ، وامرت بالمنكر ونهت عـن المعروف .

ارجعوا ايّها الثوار أمر اليمن وانفسكم وقبائلكم الى حكم الله ورسوله ، والى تقاليد الشعب وعاداته !

والآن وصل اعضاء عشائر اهل الحل والعقد ، والعلماء الصادقون لكي يحلوا القضية كما اتفق عليها جلالة الملـك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر ، واحياهم الله جميعا . مع ذلك ما زال الوارثون للكراسي يغالطون ويتمسكـون بكراسيهم ويرجون دوامها لهم . فنحن قد حضرنا لتنفيـذ اتفاقية جدة وحل مشكلة اليمن ، ونشهد اولا لجنة السلام وهيئة الرقابة ، ونشهد الملك فيصل والرئيس جمال عبـد الناصر ، ونشهد الله سبحانه وملائكته والعالم جميعا ، انا قد وقفنا هذه المدة الطويلة ، ولم نجد من ورثة الجمهوريين غير المغالطة والجهل الفاضح الدال على رضـاهم بهـلاك امة ، وما يزالون يحرضون في الاذاعة في صنعاء ، على نظر عميل واحد ، في البقاء في كراسيهم ، وانهم مانعون عليها . لقد اتصفنا بالحق ، وما بعد الحق الا الضلال . وبعد هذا سيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون ...

الشامي ــ الشيخ ناجي بن علي الغادر يوضح لاخواننا الصحفيين وللعالم أجمع مهمة هذا الوفد الكريم .

الشيخ ناجي بن علي الغادر ــ والله ، بناء على طلب

رئيس الوفد السيد احمد الشامي ، وطلب الصحفيين الحاضرين ، لنشر القضية وعرض وجهة المشائخ الحاضرين القائمين بالحرب ضد الاعتداء المصري في بلادنا . ففي خلال المعركة نفسها ، سمعنا نداء الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل للشعب اليمني ، يطالبهم بوقف الحرب ، ويناشدهم بالسلم . ثم جعلوا هذا المؤتمر نفسه بين الشعب اليمني لحل قضيته بنفسه ، فكانت آمال الملكيين وقت الدعوة ان يعرفوا حقائق جمال عبد الناصر ، وان يؤمل انه عاد الى ما قال من « ان حرب العربي على العربي محرم » . فحضرنا لمعرفة قضيته ونهاية حيلته الى هذا المؤتمر . وحضروا المغلوب على امرهم من اليمنيين الجمهوريين، فوجدنا انهم لايتكلمون الا تحت رقابة المصريين . ولو كان لهم قدرة او ارادة بالسلام لاحترموا الاتفاقية . فكان يجب على جمال عبد الناصر اقناع الجمهوريين بالوقوف للسلام . ونحن اليوم نقول انا نرحب بالسلام ، وموافقون على مؤتمر جدة . واذا لم يوافق اخواننا ، فنحن كالامس اقوياء على الحرب ، ان كان الخصم يمني او مصري ، والسلام عليكم .

سؤال : الآن الخلاف حول طريقة الحكم في فترة الانتقال . الجمهوريين يطلبون ان يبقى نظام حكمهم قائما ، وانتم تقولون ان لا يظل حكمهم قائما هل معنى هذا انه خلال فترة الانتقال يلغي النظامان، او يستبعد زعماء الفريقين،

وتشكل حكومة بنظام جديد ؟ او ما فهمكم لهذا في الاتفاقية ؟ .

جواب ـ الاتفاقية مجرد توقيعها في نظرنا كان الغاء للنظام الجمهوري والغاء للنظام الملكي . وعلى هذا الاساس جمعوا اهل اليمن ومشائخ اليمن ورجالات اليمن الى هذا المكان ، ليبحثوا طريقة الحكم التي يختارونها اثناء فترة الانتقال ، وليبحثوا تشكيل وزارة تحت ظلال هذا الحكم ، تباشر سلطات الحكم اثناء فترة الانتقال ، ويهيئوا للشعب اليمني طريقة الاستفتاء التي بعد ذلك يختار فيها الشعب اليمني ـ وهو حر لا تحتله جنود اجنبية ولا يسيطر عليه اي ضغط خارجي ـ نوع ونظام الحكم الذي يهواه . فنحن نعتقد انه لا يمكن ان تتوصل الى سلام ، ما دام الوفد الآخر يصر على بقاء نظامه الجمهوري الذي كان منذ ثلاث سنوات سبب سفك الدماء وسبب وصولنا الى هذا المكان.

سؤال ـ اذن كيف يكون نظام الدولة او شكلها في فترة الانتقال ؟

جواب ـ هذا ما ناشدنا اخواننا في الجانب الآخر ان نبحثه ، فرفضوا .

سؤال ـ هل عندكم اقتراح لهذا ؟

جواب ـ جئنا لكي نبحث طريقة الحكم التي نرتضيها نحن وهم ، فرفضوا حتى مجرد البحث على هذا ، وحملناهم

الحجة فى هذا الرفض خطابا وكلاما وبيانا الآن .

سؤال ـ باسم الصحافة العالمية ، نسأل : هل عندكم اقتراح لحل الاشكال القائم في شكل الحكومة او نظامها ؟ فاذا ألغي النظامين ، فكيف يكون النظام في تلك الفترة ؟ وما هو الحل للخروج من الحلقة المفرغة كما اشرتم؟

جواب ـ الحل هو في اختيار نظام وسط ، يلغي النظام الجمهوري الذي سبب هذه البلايا في اليمن .

سؤال ـ ما هو الوسط الذي تقترحونه ؟ وكيف يسمى او كيف يكون ؟

جواب ـ هذا ما طلبت منا اتفاقية جدة ان نبحثه ونتفاهم عليه مع اخواننا . نحن لا نريد ان نفرض شيئا معينا ، نريد ان تتفاهم مع أخواننا الذين وصلوا الى هذا المكان ، لكي نقر شيئا معقولا يقبله الطرفان .

سؤال ـ يعني مافيش اقتراح محدد لكم . حتى يدور البحث حوله ؟ لانه الان انتم تقترحون شيئا وهم يقترحون شيئا . رأيكم ايه ؟

سؤال من الشامي ـ ما هو الذي اقترحوه ؟

جواب الصحفي ـ هم يقترحوا بقاء نظامهم ، وفاهمين اتفاق جدة على هذا الوضع . انتو فاهمين على اساس الغاء النظامين . اذن ماذا يحل محل النظامين ؟ اقتراحكم ايه ؟

الشامي ــ نحن لم نلغ نظامنا . انما قلنا ان اتفاقية جدة ، بمفهومها القانوني والدولي ، الغاء النظامين . وقد طلب منا ان نجتمع مع اخواننا لنبحث هذا . واقولها ثانية صرخة عالية : انهم رفضوا هذا البحث . واحملهم مسؤولية هذا الرفض المخالف لاتفاقية جدة .

سؤال ــ وما الموقف الان ؟ فربما كان سيادتك قلتوا قبل كده الموقف الحالي ، بعد ما هم رفضوا وطلبوا بقاء النظام الجمهوري ...

جواب ــ الموقف اننا لا نزال في حرض ، مصرين على تنفيذ اتفاقية جدة ، مصرين على الخروج من هنا بما يكفل للقضية اليمنية السلام .

سؤال ــ ما هو تعليقك على برقية الملك فيصل ؟

جواب ــ سبق ان اجبت على هذا السؤال .

سؤال ــ سيادتك قلت ان برقية الملك فيصل بتقول انه مش من شأن او مش من مهام هذا المؤتمر انه يخوض بنظام الحكم ، ح يكون جمهوري او ملكي . هل توضح لنا اذن يكون نظام الحكم ايه في رأيك انت ؟

جواب ــ انا سبق ان اوضحت هذا بكل وضوح ان هذه مهمة اعطيت للمؤتمرين . لم يعط لهم ان يبحثوا النظام الجمهوري وصلاحيته من عدمه ، ولم يترك لهم ان يبحثوا

النظام الملكي وصلاحيته من عدمه ، بل ترك لهم ان يبحثو طريقة للحكم وسطا ، تقر السلام في اليمن ، وتعطي للشعب اليمني حق تقرير مصيره بنفسه عندما يكون حرّا ، لا تسيطر عليه قوات اجنبية ولا أي ضغط خارجي . هنالك يستطيع الشعب اليمني ان يرفع صوته وان يقرر ما هو النظام الذي يريد ان يختاره ، جمهوريا أم اماميا .

سؤال ــ اذن يتقرر في الاستفتاء ؟

جواب ــ نعم .

سؤال ــ طيب . المؤتمر يقرر شكل الدولة في فترة الانتقال ؟

جواب ــ هذا ما تحدثنا عنه .

سؤال ــ معنى كده ان مفيش اي عقبات غير شكل الحكم . مفيش يعني طريقة التصويت فيها اي عقبات . نرى كده او كله ممكن التفاهم عليه .

جواب ــ كل حاجة ممكن التفاهم عليها لو قبل اخواننا ان يبحثوا معنا جدول الاعمال المستمد عن اتفاقية جدة ، وهي بحث طريقة الحكم اولا وقبل كل شيء . اولا بحث طريقة الحكم الذي يصوت عليه والذي سيهيء الاستفتاء من اجله ، والذي سنعرف انه سيهيء لنا الحق في تقرير مصيرنا ، والذي سينقذنا من القوات الاجنبية المحتلة

بلادنا ، ومن الضغط الخارجي الذي يسيطر على ارضنا .

سؤال ــ اصله لجنة السلام قالت لنا جدول الاعمال بحث طريقة الحكم ، وبعدين دى حاجة ثانية او اللائحة التنظيمية وبحث طريقة الحكم الى آخره ...

جواب ــ بحثنا اللائحة التنظيمية ووقفنا عند اول بند من بنودها ، وهو هل يكون التصويت بالاغلبية . فقلت دعونا نبحث الان طريقة الحكم الذي يكون عليه التصويت، فرفض الأخوان .

سؤال ــ طيب كيف يتم البحث في داخل الجلسات دون الاتفاق على اللائحة التنظيمية ؟ كيف البحث في جلسة ولم يتفق الطرفان على لائحة تنظيمية ؟

جواب ــ اريد ان اجيب على هذا السؤال : كيف يمكن ان يكون لائحة تنظيمية بشيء غير مفهوم ؟

سؤال ــ اللي غير مفهوم المؤتمر والاّ اتفاقية جدة ، والا ؟

جواب ــ غير المفهوم هو اتفاقية جدة في نظر الآخرين . وغير المفهوم في نظر اخواننا انهم جاءوا الى هنا لكي نبارك نظامهم الجمهوري المزيف المفروض المستورد ...

سؤال ــ شكرا (ضحك) نحنا سمعنا انهم طلبوا ان الاستفتاء يكون فوري . رأي سيادتكم ايه ؟

جواب ــ هذا شيء عظيم من اخواننا . وهذا السؤال يخالف اتفاقية جدة . لانه اذا كانوا يطلبون الاستفتاء الفوري ، فنحن نطلب سحب القوات المصرية فورا . وبعد ذلك نرضى بالاستفتاء .

سؤال ــ المفروض وفق اتفاقية جدة ان يتم الاستفتاء للارادة الحرة لليمن . هذه الارادة الحرة تتم بعد سحب القوات المصرية ، فالاستفتاء يكون حرا تماما . اذن فما اعتراض سيادتكم على هذا ، يعني ؟

جواب ــ لا اعتراض . انا لم اعترض على هذا ، انما اعترضت على الاستفتاء الفوري فقلت اذن الاستفتاء الفوري الآن لا يكون وفي اليمن سبعين الف جندي مصري (سكوت)

سؤال ــ هل في الامكان تفسير معنى طريقة الحكم (سكوت) .

جواب ــ هذا سؤال وجه الي قبلا . مع ذلك اجب ان يفهم اخواننا ان نظامهم الجمهوري لن يستمر في اليمن اثناء فترة الانتقال ، وبعد ذلك تتناقش في ما هي طريقة الحكم، هل تكون دولة بلا اسم او اي شيء آخر يقترحونه.

سؤال ــ طريقة الحكم في حد ذاتها لا تسمّى نظام . نظام الحكم يقول يجب ان لا يبحث فيه . هل تعني طريقة الحكم تشكيل حكومة ؟ يعني طريقة الحكم معناها نظام في الحقيقة ؟

جواب ــ صحيح ، هم تجنبوا (مقاطعا)

سؤال ــ عندما تقول دولة صار نظام ..

جواب ــ هم تجنبوا (مقاطعا)

سؤال ــ او جمهورية صار نظام حكم ، او ملكية صار نظام حكم ...

جواب ــ هذا صحيح (مقاطعا)

سؤال ــ طريقة الحكم ؟

جواب ــ طريقة الحكم المؤقت ، او سمه ما شئت ، ولكن ليس بالاسم الذي سبب الهلاك والدمار لليمن ، والحرب لمدة ثلاث سنوات ..

سؤال ــ يعني لو قلت « حلت حكومة الجمهوريون في اليمن » ما في تغيير ابدا في الموضوع ، وشكلت حكومة مؤقتة تتولى سلطات الحكم ، وتهيء للاستفتاء العام . شو رأيكم بيكون ؟

جواب ــ هذا ما وصلنا من اجله . نحن وصلنا الى هنا لكي نعمل حكومة مؤقتة بدل من الحكومة القائمة في صنعاء ، وبدل من أي نظام يحكم اليمن . وتصهر السلطات في هذه الحكومة المشتركة التي ستنبثق عن هذا المؤتمر . ولكن اخواننا رفضوا البحث في هذا لانهم اتوا بمفاهيم مسبقة .

سؤال ــ لو سمحت • طريقة الحكم كان فيه اقتراح يعني ان تكون دولة اليمن • ومفهوم دولة وفقا للقوانين الموجودة ان الدولة هي حكومة ، وشعبا قائم على أرضه - اي حكومة موجودة في العالم تسمى دولة ، بصرف النظر عن شكلها او نظامها اذا كان جمهوري او ملكي او أي شيء • فكلمة « دولة » لا تشكل اطلاقا معنى نظام او شكل دولة فطريقة الحكم معناها هو يعني تشكيل حكومة مجلس رئاسة ــ مجلس شورى او شيء من هذا القبيل ، دون التعرض لنظام او شكل الحكم • فيبقى ايه نقطة الخلاف يافندم ؟

جواب ــ نقطة الخلاف انهم لم يوافقوا ان نبحث هذا ، وقالوا : نحن جئنا الى هنا لكي تباركوا جمهوريتنا ، وتشاركونا في حكمنا ، ونعطيكم شوية مقاعد !

سؤال ــ طيب ، مافيش اساسا تعارض للنظام الجمهوري او غيره• يعني تبحث شكل الحكم• احنا بنبحث طريقة الحكم ، ومفهومها غير مفهوم شكل الحكم او نظام الحكم •

جواب ــ هل افهم من هذا ان الأخ عضو في الوفد الجمهوري لكي يدافع عن النظام الجمهوري (ضحك) انا اوضحت هذا بصراحة ، وانت تدخلت الآن لكي تقر النظام الجمهوري !

سؤال ــ من وحي دراستي للقانون مفهوم الدولة ان تكون شعب وأرض ولها حكومة .

جواب الشامي ــ وما رأيك في دولة الكويت ؟

جواب الصحفي ــ دولة الكويت لم تأخذ شكلا من الاشكال المتعارف عليها .

الشامي يسأل ــ هل معترف بها في جميع انحاء العالم ام لا ؟

الصحفي ــ كامارة .

الشامي ــ بل دولة .

الصحفي ــ ايوه دولة لكن ...

الشامي ــ هل معترف بها في جميع انحاء العالم ام لا ؟

الصحفي ــ دولة دولة ، صحيح هذا واقعي .

الشامي ــ اذن فسر تفسيرا قانونيا لزميلك وتجادل معه هناك !

سؤال ــ اذن انتم تقترحون ان تسمّى اليمن خلال فترة الانتقال دولة اليمن .

الشامي ــ ممكن !

صحفي آخر ــ انا اقترح ان تتركوها بدون تسمية ،

وضعوا حكومة مؤقتة وانتهي الامر . اذا كان هذه المشكلة، وتسمى « حكومة صنعاء » .

الشامي ــ يا سادتي ، ويا اخواني : جئنا الى هنا لكي نخبركم بان اخواننا رفضوا ان يبحثوا معنا هذا الذي نبحثه معكم (ضحك) . كنت اتمنى ان يكون الاخوان الصحفيون اعضاء في مؤتمر الوفد الجمهوري ، لأنهم فاهمين اكثر (ضحك عالي) والله صحيح !

صحفي ــ انا شايف راح نعمل واسطة بينكم !

الشامي ــ ان شاء الله !

سؤال ــ معالي الوزير : الآن سمعنا وجهة نظركم . وفي نفس الوقت لا يزال الجانب الجمهوري مصر، ومتمسك ولا يريد ان يناقشكم في وجهة نظركم هذه . اذن ماذا سنكون النتيجة التي تقبل من وجهة نظركم ، ومن ناحية أخرى تمسك الجمهوريين التمسك الشديد . فماذا ستكون النتيجة آخر الامر ؟

الشامي ــ والله هذا ما اوضحته مرارا . نحن وصلنا الى هنا بنيّة طيبة ، مؤيدين وموافقين على إتفاقية جدة . واخواننا اصرّوا بانهم لا يريدون ان يبحثوا معنا حلول القضية . فنحن سنظل متشبثين بموقفنا . فان رفض الأخوان ونكصوا اشهدنا عليهم العالم ، ورجعنا الى جبالنا وبين

قبائلنا . وهناك سيفرض السيف ما لم يفرضه القلم !

واخيرا ، لي كلمة أخيرة أريد ان اوجهها الى اخواننا مراسلي وكالات الأنباء والصحفيين . اريدهم ان يتحروا الحق المنصف الذي يساعد اليمن على الخروج من محنتها . والذي يبدد العقبات ويزيل المشاكل ؛ نحن لسنا معتديـن ولا مغالطين ولا متعصبين ؛ بل منصفين ؛ جئنا لنظر الحق ؛ وجئنا لنضمن لامتنا السلام والاستقرار . وشكرا لكم على حضوركم الى هذا المكان ، والسلام عليكم .

الفصل السابع

المؤتمر الصحفي للوفد الجمهوري

في المساء الذي عقد فيه الوفد الملكي مؤتمره الصحفي، اي مساء الجمعة في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، عقد الوفد الجمهوري مؤتمرا صحفيا آخر ترأسه السيد عبد الرحمن الارياني . وهذا هو محضر المؤتمر :

الارياني ــ قبل ان نبدأ بالجوابات على الاسئلة ، احب ان اقول اننا وصلنا الى حرض نمثل الجمهورية العربية اليمنية في هذا المؤتمر ، وجئنا تعدونا رغبة صادقة ونية مخلصة بان نسير بهذا المؤتمر الى سلام شامل دائم واستقرار تام في ربوع اليمن كلها . وكنا نقدر اننا سنجد نفس الرغبة التي تعتمل في نفوسنا لدى اخواننا الممثلين للجانب الآخر . ولكننا مع الأسف الشديد وجدنا ان اخواننا وضعوا في نطاق ضيق من مفهوم محدد لاتفاقية جدة، وابوا ان يخرجوا

من هـذا النطاق ، او ان يفهموا روح اتفاقية جـدة فهما واسعا .

وفي نظرنا ان اتفاقية جدة استهدفت شيئا هاما . هذا الشيء هو ان يجتمع اليمنيون في هذه البلدة من اراضي الجمهورية العربية اليمنية ، ليتدارسوا مشاكلهم ، ويضعوا الحلول بحرية تامة ، وبدون تقيد او خضوع لتوجيهات .

ومن قبلنا نحن ، كما تعرفون ، حضرنا الى الجلسة الأولى واعلنا عن تحفظاتنا . وكان في هذه التحفظات ما يخولنا ان نؤخر الجلسة ، لان بعض هذه التحفظات كانت تتناول صميم او بعض الاسس التي بنيت عليها الاتفاقية . ولكنا كلنا نرغب الوصول الى حلول ، وان نسهّل وسائل الاتفاق .

وفعلا ، في الجلسة الثانية اتفقنا على جدول الاعمال . وكان من ضمن جدول الاعمال بند يعتبر هو البند الأول . هذا البند هو مناقشة «اللائحة التنظيمية» . وكما تعرفون ، ان اللائحة التنظيمية هي شيء اساسي ، ويجب ان يكون بداية قبل أي موضوع آخر ، لانها تستهدف تنظيم الجلسات وتنظيم المؤتمر . ولكن اخواننا رفضوا مناقشة اللائحة التنظيمية ، التي تعتبر مناقشاتها من البديهيات التي ما ينبغي الاّ يدور عليها خلاف ابدا . وتمسكوا في الجلسة

الاولى والثانية برأيهم . وكان موقفهم موقفا عنيدا وغير منصف . وارادوا ان تتجاوز هذا البند الى بند بحث طريقة الحكم .

احنا قلنا اننا على استعداد لان نبحث طريقة الحكم ، ولكن لا يجوز ان ننتقل الى البند الثاني من جدول الاعمال الذي اجمعنا عليه واتفقنا عليه ، الا بعد ان نناقش ، ولو حتى مجرد مناقشة البند الاول .

هم رفضوا مناقشة البند الاول نهائيا ، واصروا على رأيهم . وكان هذا هو سبب اقفال الجلسة ، على امل ان احنا نلتقي في لقاءات جانبية ، وربما انهم يعدلون موقفهم ، او يعودون الى الصواب . وحتى الآن لا يزال الموقف كما هو .

وهم ، كما قلت لكم ، قد وضعوا في نطاق ضيق لمفاهيم معدة لهذه الاتفاقية ، ويقولون انهم انما جاءوا لشيء واحد هو محدد ايضا . هذا الشيء الوحيد هو ان يكون نظام الحكم في فترة الانتقال شيئا وسطا .

نحن وجهة نظرنا ان الاتفاقية لم تحدد شيئا ، وانما دعت اليمنيين لان يجتمعوا ويدرسوا ويقرروا الشيء الذي يرون فيه مصلحة بلدهم . ونحن من جهتنا رضينا . وبرغم ان نظامنا الجمهوري هو النظام الشرعي القائم ، وبرغم ان

النظام الجمهوري هو المعترف به في هيئة الامم المتحدة وفي جامعة الدول العربية ، وبالرغم ان النظام الجمهوري معترف به من كل دول العالم ، ما عدا بعض الدول التي لا يتجاوز عددها عدد الاصابع اليد ـ رضينا ان ندخل في هذا المؤتمر ، وان يكون نظام الحكم او ان تكون طريقة الحكم او الحكومة التي ستشكل تحت النظام الذي يحوز الاغلبية المطلقة في هذا المؤتمر نفسه .

نحن على استعداد ان نضع نظامنا الجمهوري المعترف به والنظام الاخر ، او اي نظام يقترحونه ، امام المؤتمرين يصوتوا عليه . فان رأوا ان الحكومة في فترة الانتقال تكون تحت نظام جمهوري ، وحازت الاغلبية المطلقة فكان بها . وان حازت الاغلبية المطلقة الدولة مثلا ، كان ايضا بها . ولكنهم رفضوا هذا رفضا قاطعا وباتا .

احنا قلنا : اذا كان كما تقولون ان الاتفاقية قد حددت شيئا معينا ، وهو كما تزعمون الحل الوسط ، فلماذا لا يجتمع هنا مكاننا الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر الرئيسان ، اللذان عقدا الاتفاقية ، لينفذا هذه الاتفاقية ، طالما انها لا تخول اليمنيين ان يجتمعوا ويقولوا رأيهم في الموضوع ؟

وبرغم هذا ، وبرغم المنطق الواضح ، وبرغم ان ان الاتفاقية نفسها تقول ان الخمسين عضوا يجتمعون

ليبحثوا طريقة الحكم وطريقة الاستفتاء ، وليبحثوا اللجنة المحايدة ، ابوا هم ان يبحثوا هذه المواضيع . ونحن من جهتنا بذلنا كل ما نستطيع من اجل ان ينجح هذا المؤتمر . فاننا أحرص من كل الناس على ان يحل السلام في بلادنا ونحن دعونا للسلام من قبل ثلاث سنوات . وآخر دعوة وجهناها من مؤتمر « خمر » ، وناديا اخواننا الخارجين على هذا النظام ، واشعرناهم انهم اخوة لنا ، واننا مستعدون ان نفتح لهم صدورنا وقلوبنا ، وان يصلوا ويشتركوا في الحكم معنا على اساس النظام الجمهوري ويشاركوا في حكم بلادهم .

وايضا مددنا ايدينا ورفعنا اصواتنا وناشدنا جلالة الملك فيصل ، علما منا وثقة بانه الملك العربي الذي يحرص على مصلحة العرب ومصلحة المسلمين . وقد لبى هذا النداء .

ونحن نعتقد ان هذه الاتفاقية التي تمت ، والتي استهدفت كما قلنا احلال السلام في اليمن ، جاءت نتيجة لتلك النداءات التي وجهناها من المؤتمر الشعبي الكبير الذي انعقد في مدينة « خمر » .

اكرر اننا بذلنا كل ما لدينا من طاقة ، ولكي نفهم اخواننا اننا اخوة ابناء بلد واحد ، وان علينا جميعا ان نراعي مصلحة البلد ، وان ندرس الامور من زاوية المصلحة

العامة للشعب اليمني ، وليس زاوية مصلحة اسرة او مصلحة افراد معينين .

ولا نزال نأمل اننا بحول الله نصل الى اي حل ، وان اخواننا سيقتنعون بالحقيقة ، وسيقتنعون بالمنطق السليم ، ويوافقون على ان يدرس جدول الاعمال بندا بندا ، حسب ترتيبه الذي اتفقنا عليه ، وعلى حسب العرف القائم في كل المؤتمرات والمنظمات ، حتى ولو مجلس بلدي اول ما يبحث في هذا المجلس هو اللائحة الداخلية . انتم تعرفون هـذا جميعا . وهذا شيء يعني بديهي لا يحتاج ان نختلف عليه ولا ان نناقشه ، حتى ولو دقيقة واحدة . فاذا كان اخواننا على استعداد لأن يناقشوا المواضيع التي في جدول الاعمال بندا بندا ، فنحن ايضا على اتـم الاستعداد لمناقشة هـذه المواضيع . هذا هو ما اريد ان اقوله . واذا كان عند احد من الصحفيين الاخوة أي سؤال فانا على استعداد لان اردّ على هذه الأسئلة .

س ــ ما هي التحفظات التي اعلنتموها في الجلسة الأولى ، ورفضتم الاعلان عنها ، التي قلتم عنها ولم تعلنوها في الجلسة الأولى ؟

ج ــ والله هذه التحفظات كثيرة . التحفظات يمكن اشير الى بعضهـا التي في الامكان الآن اعلانهـا . اول التحفظات هو انه كان مفهوما لدينا استبعاد بيت حميـد

الدين كشرط اساسي للاتفاقية فيما بيننا وبين الجانب الآخر. هذا اول تحفظ. الثاني انه كان من المتفق عليه ان اخواننا الذين يدعونهم بالمنشقين سيتمثلون بخمسة اصوات من الخمسة والعشرين صوتا الذين للجانب الآخر. وعلى هذا الأساس نحن تجاوزنا عن عدم عدالة التمثيل، لأن معلومكم ان التمثيل كان خمسة وعشرين من هنا، وخمسة وعشرين من هنا، مع ان تسعة اعشار البلاد في يد الجمهورية، تسيطر عليها سيطرة كاملة. وعشر واحد هو الذي لا يزال متمردا او خارجا على النظام. برغم هذا احنا كنا من اجل السلام، ومن اجل مصلحة البلد، نغض الطرف عن هذا، على اساس ان يمثلوا المنشقين او الوسط بخمسة مقاعد. فجئنا الى هنا فرأينا انهم لم يعطوا المنشقين غير مقعدين، ومقعد اعطي للقوى الشعبية. فنحن كنا راضين الدخول في المؤتمر. ولكن وساطة الاخوان ولجنة السلام والمراقبين انه « معاليش يدخلوا من اجل المؤتمر يسير، ولكم تحفظاتكم ».

نحن وافقنا لنبرهن على حسن نيتنا، ورغبتنا الصادقة في ان نصل الى شيء. واعلنا هذه التحفظات. وكانت هنالك مخالفة أخرى، هي انه اتفق — وان لم ينصّ عليه — في الاتفاقية على ان يكون في الممثلين عشرة من الشافعيين وان كنت اخجل ان اقول هذا الكلام، او يحزّ في نفسي ان

اقول هذا الكلام ، لان احنا شعب واحد ، ما فيش عندنا طائفية ابدا . ولكن اريد لنا ان نكون هكذا . فوافقنا .

قالوا عشرة شافعيين وخمسة عشر من الزيود من جانبنا، وعشرة شافعية وخمسة عشر من الزيود من جانبهم. احنا في وقتها احتجينا ، وقلنا هذا التقسيم مرفوض ، لان احنا نعتبر انفسنا جنوبا وشمالا وشرقا وغربا ، كلنا شعب واحد وامة واحدة ، والطائفية لا وجود لها عندنا ابدا . ولكن برغم هذا فقد جيء بستة فقط بين اعضاء الجانب الآخر من الشافعية . والى جانب ذلك ان هؤلاء الستة لا يمثلون الا انفسهم . لماذا لا يمثلوا الا انفسهم ؟ لانه من المعروف والمعترف به ، حتى من الجانب الآخر ، ان البلاد الشافعية والمناطق الشافعية كلها على سعتها لا يوجد فيها شبرا واحد فيه ملكي واحد . كل هذه المناطق تحت سيطرة الجمهورية . وحتى الجانب الآخر معترف بهذا، ولا يستطيع ان يدعي ان تحت سيطرته جزء واحد او شبر واحد من المناطق الشافعية كاملة . فهذا ايضا كان مخالفا لما اتفق عليه . ولما قبلنا نحن وهم ، وعملنا حسابنا نحن على هذا الأساس ، وهم ايضا ، لم يجدوا من الجانب الآخر أعضاء شافعيين ، واحد جابوه من عدن ، وواحد جاءوا به من جدة ، كان يشتغل هناك ، وجاءوا بهم من مناطق متعددة ..

س ــ من الذي أتى من عدن ؟

ج ــ احمد عبد الرقيب حسان • والحكمي كان في جدة ، يعيش في الحرم الشريف بمكة •

س ــ الثاني مين سيادة القاضي ، الذي جاء فيه من جدة ؟

ج ــ من مكة الصفي الحكمي ، كان يعيش في مكة في الحرم •

س ــ كان عايش من زمان ؟

ج ــ نعم ، من قبل ثلاثة سنوات تقريبا •

س ــ هل كان من بين تحفظاتكم عدم الافراج عن الأسرى اليمنيين ؟

ج ــ قلت ان التحفظات كثيرة، وأشرت الى التحفظات التي ارى ان اعلنها •

س ــ سيادتكم قلت ان الذي كان مقترح ان احنا ندرج النظامين في المؤتمر ونصوت عليهم • ثم ان البرقية التي وصلت من الملك فيصل من يومين اكدت ان الاتفاقية تنص على عدم ترجيح نظام على نظام ، وان هذا من اختصاص الاستفتاء مش من المؤتمر (سكوت)

ج ــ الموضوع هذا : علكم انتم سمعتم ردّ جلالة الملك على برقيتنا • وهو اشار في رده الى ان النظام لايبحث

فيه في المؤتمر . ونحن من ناحيتنا قلنا اذا كان الجانب الاخر موافق على هذا الرد ، فنحن نوافق على اساس ان تشكل حكومة مهمتها التهيئة للاستفتاء، بينما يظل النظام الجمهوري قائما، وذلك استيحاء من ردّ جلالة الملك، لانه قال ان المؤتمر لا يبحث في النظام ، ففي هذا ان النظام يظل قائم .

س ــ ان الحكومة مهمتها ليس التهيئة للاستفتاء . والتي تتولى سلطات الحكم مع التهيئة للاستفتاء .

ج ــ اذن الرد يقول هكذا لأنه لا كلام في النظام .

س ــ النظام شكل ، والحكومة شكل . يعني هل يكون هناك ثلاث حكومات في نفس الوقت : حكومة الامام ، وحكومة صنعاء ، والحكومة الانتقالية ، والا حكومة واحدة تتولى سلطات الحكم ؟

ج ــ والله نحن نقول انهم اذا اتفقنا على المبدأ ، وهو ان لا نبحث النظام ، لان هذا المؤتمر يبقى تتفاهم في فروع هذا المبدأ .

س ــ برقية جلالة الملك واضحة من حيث هذا الموضوع واضحة تماما: ليس من مهام المؤتمر البحث في نظام الحكم .

ج ــ نعم على هذا الاساس تتفاهم . كيف تكون الحكومة التي ستحكم وما مهمتها وكيف (تقاطع)

س ــ يعني في الفترة القادمة تباشر فقط عملية التهيئة للاستفتاء في موعده ؟

الارياني ــ نعم .

صحفي ــ يعني هذا هو دور الحكومة اذا قام الاتفاق على ان تكون مهمتها لجنة . ولكن كيف تباشر الحكومة مهمة الاستفتاء بدون التعرض الى نظام الحكم ؟ طالما ان النظام يبقى قائما ، فالحكومة ستكون حكومة هذا النظام . ولا تنسى ان السعودية لا زالت معترفة بالنظام الملكي ، اذن في نظرنا النظام القائم هو النظام الملكي ؟

الارياني ــ الجمهورية نظام معترف به في العالم كله، في هيئة الامم والجامعة العربية وكل دول الدنيا ..

الصحفي ــ انما هناك طرفين للاتفاق : الطرف السعودي وطرف الجمهورية العربية المتحدة . العالم ليس له علاقة في طرفين للاتفاق بين السعودية والجمهورية العربية .

الارياني ــ الصحفي قال ان المملكة العربية السعودية لا تزال معترفة بالنظام الملكي ، وانا ردّيت عليه وقلت له ايضا النظام الجمهوري معترف به عالميا .

الصحفي ــ هذا صحيح . ولكن الوضع هو ان طرفي الاتفاق هما اثنان : السعودية وتعترف بالنظام الملكي ،

والجمهورية العربية وتعترف بالنظام الجمهوري . وهل هذا يعني بان يكون في الحكم المؤقت نظام ملكي ونظام جمهوري وحكومة مؤقتة ؟

الارياني ـ نحن لا نعترف بنظام آخر . نحن نعترف بنظام جمهوري قائم معترف به وهناك أسرة تعيش من طريق الفلوس ، وعن طريق السلاح تغرر ببعض اليمانيين ليخرجوا على هذا النظام . هذا هو مفهومنا للموضوع .

صحفي ـ الجانب الملكي يفسر على ان توقيع اتفاقية جدة يعني الغاء النظام الجمهوري والنظام الملكي في آن واحد .

الارياني ـ تفسيره هذا هو حقه يفسره كيفما يريد . لكن الاتفاقية ما تنص على هذا نصا ولا روحا . وتفسير الملك ايضا رد الملك يؤكد مفهومنا للاتفاقية .

س ـ سيادة القاضي . ما معنى طريق الحكم ؟ ترى ما يقول البحث في طريقة الحكم وفي هذا الاتفاق ؟

ج ـ طريقة الحكم يعني هل هناك مجلس جمهوري ومجلس شورى ومجلس وزراء ، ام يكتفي بمجلس وزراء ومجلس شورى ورئيس . طرائق الحكم كثيرة ..

س ـ نص برقية جلالة الملك يقول « لا يبحث في النظامين » . ثم تقول انت ان الاتفاق يقرر طريقة الحكم .

وطريقة الحكم معناه ان الحكومة التي ستأتي هي التي ستحكم .

ج ـ انا قلت اولا ان احنا نقبل ان تكون حكومة يشترك فيها اخواننا في حكم بلادهم ، على اساس النظام الجمهوري ..

س ـ قلت لنا « ان احنا عندنا رغبة صادقة في تحقيق السلام » . والجانب الآخر أبدى اليوم نفس الرغبة . ايه اقتراح سيادتكم لتقريب وجهات النظر والبحث ؟ هل تبدأ اجتماعات اخرى ، ام تلجأ الى اصحاب الاتفاقية لايجاد تفسير موحد ، او تكتفي باجتماعات جانبية مستمرة ؟ والا تقترح ايه ؟

ج ـ انا اولا اسألك انت سؤالا . هل ترى ان الذي لا يوافق على مناقشة اللائحة التنظيمية للمؤتمر الدي نحن سنقرر فيه مصير البلد ، راغب في حلول ، او عنده رغبة في ان يدخل في المؤتمر على اساس مصلحة بلد وعلى اساس اقتناع بالمنطق السليم ؟

صحفي يجيب ـ رأيك انت انه ما عنده رغبة ؟

ج ـ نعم !

س ـ من وضع جدول الاعمال ؟

ج ـ في الاتفاق نحن جميعا وضعنا جدول الاعمال .

صحفي ــ عاوز تحديد !

الارياني ــ الجانبين .

يقاطعه الصحفي ــ الجانبين وضعوا جدول الاعمال مش لجنة السلام والمراقبين ؟

الارياني ــ لا ، ولكن بحضور لجنة السلام نحن اتفقنا على جدول الاعمال .

صحفي ــ يعني ان الجانب الآخر وافق على جدول الاعمال بهذا الشكل ؟

الارياني ــ بهذا الشكل !

س ــ طيب ، حدث خلاف يبدأ بالجدول ؟

ج ــ اراد الطرف الآخر ان لا يناقش اللائحة التنظيمية .

يقاطعه الصحفي ــ اللي هي بند واحد ؟

الارياني ــ نعم .

س ــ هل عرضتم الدخول في استفتاء فوري خلال شهرين او ثلاثة مثلا ؟

ج ــ والله احنا كما قلت لك دائما نتلمس الحل الذي يريح اليمن ويخرجها من مآساتها التي تعيشها . فنحن

قلنا انه طالما ان اخواننا لا يوافقون على البند الاول من جدول الاعمال ، ولا يوافقوا على البند الثاني في جدول الاعمال، فلندخل في البند الثالث، وهو الاستفتاء الفوري. ونحن موافقون كل الموافقة على الاستفتاء الفوري . ولهم ان يشترطوا اية ضمانة من اجل سلامة الاستفتاء . قلت لهم يريدون لجانا من الدولتين الشقيقتين ، نحن قابلون . يريدون لجانا من جامعة الدول العربية نحن موافقون . يريدون لجانا من كل هذه المنظمات كذلك نحن لا نعارض، من اجل ان نؤكد أمن سلامة الاستفتاء ..

س ــ هل اثبتم تحفظاتكم تفصيليا في المؤتمر ؟ وهل كان من بين هذه التحفظات تحفظ على تمثيل محمد عبد القدوس من الجانب الملكي ؟

الارياني ــ نعم .

س ــ لماذا ؟

الارياني ــ اولا كان كما تعرفون في السجن واطلق قبل شهرين .

س ــ سجن ماذا ؟

الارياني ــ سجن صنعاء . واشترط في اطلاقه الا يمارس نشاطا سياسيا داخل اليمن . على هذا الاساس اطلق سراحه .

س ــ الشرط ده كان مكتوب في اتفاقية تسليمه ام لا ؟

الارياني ــ بيننا وبين لجنة السلام بطبيعة الحال هــذا كان • والاتفاق بين الجانبين العربي والسعودي •

س ــ لجنة السلام وقعت على هذه الاتفاقية ؟

ج ــ هم خمسة الذين خرجوا من السجن • احدهم محمد عبد القدوس واولاد علي بن ابراهيم واولاد القاسم وعلي بن علي • هؤلاء الامراء الذين كانوا معتقلين •

س ــ اولاد القاسم هم مين ؟

ج ــ محمد وعبد الله •

س ــ سيادتك بتقول انه عندك استعداد او عندكــم انتم استعداد على الاصح بالاستفتاء الفوري • الجــانب الآخر بيقول احنا ما عندنا مانع في الاستفتاء الفــوري ، ولكن يشترط لهذا الاستفتاء الفوري ان تنسحب القوات المصرية من اليمن ، فماذا ترون في هذا الاقتراح ؟

ج ــ والله اولا وقبل كــل شيء تعرف ان القــوات العربية ما هو من السهل ان تنسحب في شهر او شهرين • ثم في الامكان اتخاذ وسائل اخرى تؤمن جانب الطــرف الآخر على سلامة الاستفتاء • ليتفضلوا ويدخلوا ناس • مثلا القوات العربية السعودية بجانب القوات المصريــة ، لحراسة الاستفتاء • او يأتون بلجان من كل الدنيا كما قلنا•

ثم ان اكثر المناطق اليمنية لا وجود للقوات المصرية فيها ، فهي محصورة في مناطق محـددة ومعينة • هده المناطـق شافعية كلها : الوية اب وتعز والبيضاء ولواء الحـدود ، ما فيش قوات عربية في لواء رداع •

س ــ لكن اذا كان هم يشترطوا فايه موقفكم امـام هذا الاشتراط ؟

ج ــ هو قلت لك انه مش من السهل • احنا مالنـا معارضة • لكن الاتفاقية تنص على خروج القوات العربية• لكن طالما انه مش من الممكن عمليا ان القوات هذه تخرج في ظرف شهر او شهرين ، يبقى هناك وسائل اخرى • هم يشترطوا هذا الشرط لاجل يبدأ الاستفتاء فورا • ولكـن توجد ضمانات اخرى غير انسحـاب القوات المصريـة • الضمانات التي يريدونها نحن نتلقاهم فيها •

يقاطعه النعمان ــ ربما لان وجـود القوات تكفـل سلامتهم •

الارياني ــ لجنة السلام او عدة لجان من الدولتـين الشقيقتين الى كل قضاء ، والى كل ناحية والى كل قرية على ما يجبون •

س ــ اعتقد انه اذا كان الاستفتاء غير مباشر ، فانـه لا وجه لهذه الحجة ، حجة بقاء القوات المصرية في اليمن •

ان الاستفتاء غير مباشر ، وسيكون من عدد قليل يجتمعون في مكان ما ويجرون الاستفتاء . اما اذا كان الاستفتاء سيكون مباشرا ، وهذا غير متصور في اليمن لظروفه الخاصة ، فيمكن الكلام في هذا الموضوع ..

ج ــ والله طريقة الاستفتاء حتى الان لم تبحث . نحن لم نبحثها لانه كما قلت لك هم رفضوا بحث البند الاول . ما تجاوزنا البند الاول . وطريقة الاستفتاء ستبحث في الاتفاقية مع الجانب الاخر .

س ــ ما تصور فضيلتكم بالنسبة لمصير مؤتمر حرض؟

ج ــ نحن نرجو له النجاح ، لاننا كما قلت لكم حريصون كل الحرص على السلام والاستقرار في بلادنا .

يقاطعه صحفي : هذا يكفي ...

يقاطعه صحفي آخر ــ هذا امل .

الارياني ــ نرجو ذلك . وهذا متوقف على مدى استعداد اخواننا .

يقاطعه صحفي ــ قدايش مستعدين تبقو عندنا ؟ (ضحك) .

الارياني ــ على كل حال في العام الماضي ، اريد ان اضيف ، كانت اتفاقية الاسكندرية بين جلالة الملك فيصل

والرئيس جمال عبد الناصر ، ثم اعقبها مؤتمر اركوبت . وكان الاتفاق على حضور اليمنيين لمؤتمر هنا في مدينة حرض . وكنا نحن الجمهوريين اسرع الى هذا المكان . وبقينا ثلاثة ايام ننتظر وصول اخواننا ، ولم يصلوا . وبالتالي تأجل المؤتمر الى اجل غير مسمى ، بعد ان ظللنا ثلاثة او اربعة ايام هنا ننتظر . هذا برهان آخر على رغبتنا نحن في السلام .

س ــ الى متى نبقى هنا ؟ شهرين ؟ ثلاثة ؟ (ضحك)

ج ــ بصراحة ، المشكلة اليمنية ما تستكثر عليها الاسابيع والشهور ، لان هذه مخلفات عهد ماض طويل ، ثم مخلفات ثلاثة سنوات من الحرب .

يقاطعه صحفي ــ لان النعمان هو الذي فتح الموضوع هذا قال ان المؤتمر سيستمر ثلاثة أسابيع ...

س ــ هل لدى سماحتكم حل نهائي للموضوع هذا ؟

ج ــ الحل النهائي هو وجود الرغبة كما قلت لكم عند الجانب الآخر ، ثم المضي في البنود التي اتفقنا عليها في جدول الاعمال والمضي مع بنود الاتفاقية .

س ــ اذا كان الجانب الآخر مصر على رأيه ، وهو مصر عليه ، فماذا تكون النتيجة .

ج ــ معروفة طبعا ، ما تحتاج الى جواب (ضحك) .

الفصل الثامن

مذكرة الشامي وجواب الاريـاني

اتجه الوفـدان الملكي والجمهوري ، بعد الجلسـة الرابعة، نحو هيئة المراقبة ولجنة السلام، وكل منهما مؤلفة من سعوديين ومصريين ، اتجه الوفدان نحو الهيئة واللجنـة ، ليدافع عن وجهة نظره .

وفي ٦ كانون الاول ١٩٦٥ ، اي اليوم التالي للجلسة الرابعة ، والذي كان مقررا ان تنعقد فيه الجلسة الخامسة (التي لم تعقد ابدا) ، وجـه السيد احمد الشامي رئيس الوفد الملكي ، مذكرة الى هيئة الرقابة ولجنة السلام يقترح فيها تشكيل لجنة فرعية من الجانبين ، تكون مهمتها تحديد النقاط المختلف عليها وتحضير مشروع قرار بالتسويـة ، لانقاذ المؤتمر من المضـي في الدوران في حلقة مفرغـة .

واكد الشامي في نفس المذكرة استعداد الملكيين لمواصلة عقد الجلسات ، شرط الاتفاق اولا على المفاهيم ، وعلى اساس الغاء النظامين الملكي والجمهوري معا .

واحالت لجنة المراقبة مذكرة الشامي الى رئيس الوفد الجمهوري السيد عبد الرحمن الارياني فورا ، اي بتاريخ ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، فسارع الارياني واجاب عليها في اليوم نفسه بالجواب التالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة اعضاء هيئة المراقبة ولجنة السلام المحترمين ، حياكم الله !

تحية طيبة . وبعد فقد اطلعنا على مذكرة الاخ احمد الشامي ووفده ، والتي يشترط فيها لحضورهم الجلسات الموافقة المسبقة من جانبنا على ما يقترحونه من الحل الوسط . فنود ان نلفت انظاركم الى ان هذا هو شأن الاخوان منذ البداية . فهم لا يريدون ان يبحثوا اي بند من بنود الاتفاقية الا على اساس التسليم المسبق لما يريدونه من الحل الوسط . وعلى هذا جاءت مذكرة السيد احمد اليوم . فانه بعد ان اعلن في الجلسة الرابعة التي عقدت مساء امس برئاسته عن موعد عقد الجلسة الخامسة، ووافق على ذلك الاعضاء من الجانبين بالاجماع، فاجأنا بهذه المذكرة

التي قدمها صباح اليوم ، والتي يشترط فيها شروطا تخرج بنا عن روح ونص اتفاقية جدة • فاسمحوا لي ان اسجل انتقادي لهذه المغالطة الواضحة التي يتعمدها السيد احمد للهروب من مناقشة جدول الاعمال •

اما نحن فاننا نرى ان الاتفاقية، وهي بين أيدينا، لم تنص على الحل الوسط • بل تركت الامر للمؤتمرين لينظروا في طريقة الحكم التي تتفق مع مصلحة اليمن • وقد اعلنا رأينا بصراحة اننا نتمسك بالنظام الجمهوري المعترف به دوليا ، والذي تتمسك به جماهير الشعب اليمني • واننا مع ذلك نقبل تشكيل حكومة في ظل هذا النظام، يشترك فيها اخواننا بحكم بلادهم، وبالتهيئة للاستفتاء العام المباشر الذي سيكون فيه القرار الاخير الممثلة فيه الارادة اليمنية الحرة • وما جاء في رد صاحب الجلالة الملك فيصل يدعم وجهة نظرنا في فهم الاتفاقية ، وانها لم تلغ النظام الجمهوري القائم الذي سيظل قائما •

ونظرا الى تصلب اخواننا في موقفهم ، واصرارهم على ان الموافقة على اقتراحهم للحل الوسط ، وهو تشكيل الحكومة تحت اسم « الدولة اليمنية » هو شرط لحضورهم في المؤتمر ، ونظرا الى تمسكنا نحن بنظامنا الجمهوري ، فانه لم يبق أمام الجميع الا احياء مشروع التأجيل الذي اقترحه اخواننا في يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٦٥ م ، واتفقنا

جميعا عليه متكاملا ، وباركتم انتم ذلك . ونحن نقترح عرض مشروع التأجيل على المؤتمر في جلسة عامة للمناقشة ، وتقبلوا تحياتنا واحتراماتنا .

عبد الرحمن الارياني
رئيس الوفد الجمهوري بمؤتمر حرض

صورة مبلغة لكل من السيد :
سيادة الدكتور رشاد فرعون
سيادة السفير احمد شكري

الفصل التاسع

مذكرة الارياني وجواب الشامي

مقابل المذكرة التي قدمها السيد الشامي الى هيئة المراقبة ولجنة السلام ، قدم السيد عبد الرحمن الارياني ، رئيس الوفد الجمهوري ، مذكرة اليهما بتاريخ ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، الموافق ١٦ شعبان ١٣٨٥ ، يفند فيها الادلة ضد الوفد الملكي وينتقدها ، ثم يعرض وجهة النظر الجمهورية ، على اساس التحفظات والاقتراحات التي قدمها السيد احمد محمد النعمان الى مؤتمر حرض ، في الجلسة الثانية . ويمكن الرجوع اليها في المحضر المنشور في هذا الكتاب .

واحالت هيئة المراقبة مذكرة الارياني الى الشامي ، فاجاب عليها في جواب تاريخه ١١ كانون الاول، وهذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة اعضاء هيئة المراقبة ولجنة السلام المحترمين ،

تحية وتقديرا • وبعد فقد اطلعنا على مذكرة القاضي عبد الرحمن الارياني المؤرخة ١٦ شعبان ١٣٨٥ الموافق ٩ ديسمبر ١٩٦٥ ، الذي جانف الحقيقة فيها بصورة تدعو الى التساؤل والاستغراب • وجل ما جاء في بنودها الخمسة عشر ــ ان لم يكن كله ــ لا أساس له من الصحة ، ومرتكز على المغالطة والتأويلات الباطلة •

١ ــ فنحن لا نذكر اننا تدارسنا توزيع المناصب ، لا في الوزارة المؤقتة ولا في المجلس الجمهوري المزعوم • ولم نبحث بعد طريقة الاستفتاء • ولم يكن احدا من المشايخ الكرام في الجانب الملكي قد وافق على آرائهم المتطرفة ، كما زعم القاضي في « الدليل الاول » • بل الذي حدث بالعكس ، فان كثيرا منهم قد جارونا في الجلسات الجانبية في كثير مما ندعو اليه منذ اول يوم •

٢ ــ واما ما ورد في « الدليل الثاني » من ان وفدنا لم يضم الا ستة شوافع ، فالواقع ان الوفد الملكي يضم عشرة شوافع ، في الوقت الذي يضم وفدهم اربعة عشر شافعيا •

٣ ــ وزعم في « الدليل السابع » ان اقتراح تأجيل المؤتمر قد جاء من قبل الملكيين ، وهذا غير صحيح . فالوفد الآخر هو الذي قدم الاقتراح ، ورفضه الوفد الملكي جملة وتفصيلا .

٤ ــ واما ما ورد في « الدليل الثامن » فالواقع الذي تشهد به محاضر الجلسات ، اننا لم نرفض بحث اللائحة التنظيمية اعتباطا ، وان النقاش دار عند بندها الاول ، وهو ان يكون التصويت على القرارات بالاغلبية المطلقة . فابدى الوفد الملكي تحفظه ، وطالب ان يعرف ما هو الذي سيكون التصويت عليه ، وان يحدد المؤتمرون ذلك بالنسبة لطريقة الحكم التي ستؤلف الحكومة المؤقتة تحت ظله ، خلال فترة الانتقال . وقلنا ان قرارا مثل هذا من الأهمية بمكان ، ولا يمكن ان تحكم اليمن في مثل ظروفها الحاضرة باغلبية صوت او صوتين . وطالبنا ان تكون النسبة باغلبية اربعة اخماس من كل جانب ، ان لم يكن الاجماع . وقد اوضحنا في كلماتنا وفي نقاشنا اهمية هذا الموضوع ، فلا داعي للاطالة .

٥ ــ والأسلوب الغريب الذي اتبعه القاضي الارياني في دليله التاسع ، زعمه ان المؤتمر عندما انتقل الى البند الثاني ، وهو طريقة الحكم ، تمسك الوفد الملكي بشرط غريب ، وهو طلب التسليم المسبق بالحل الوسط ، وتشكيل

الحكومة تحت اسم الدولة . هذا الدليل ينكره محضر الجلسة الرابعة ، الذي يسجل اننا قد حاولنا ان نشرح وجهة نظرنا ، وقلنا انه اذا اصر كل من الجانبين على نظامه المعين، فاننا لن نخرج اليمن من المأساة . وان الجانب الاخر اذا ظل متشبثا بموقفه ، فان الوفد الملكي سيظل متمسكا بنظامه الشرعي القائم . وابدى الوفد الملكي استعداده ـ اذا وافق الجانب الاخر ـ للتفاهم على حل وسط ، واقرار طريقة للحكم يرتضيها الطرفان ، ويترك امر الجمهورية والملكية لما بعد فترة الانتقال ، وحين يقرر الشعب مصيره ويختار بارادته الحرة نظام الحكم الدائم ، دونما ضغط خارجي . ولكن القاضي عبد الرحمن الارياني ووفده لم ينصفونا ، وظلوا يلفون ويدورون . واخيرا صرحوا بانهم لن يرضوا بغير النظام الجمهوري بديلا ، لا في فترة الانتقال ولا غيرها ، متجاهلين الحرب الضروس واتفاقية جدة والهدف الاساسي الذي من اجله جاء المؤتمرون الى حرض . ومن الغريب ان يعتبر القاضي الارياني تأييده لنظامه الجمهوري وتقبله ترشيح ممثل من الملكيين في مجلسه اقتراحا لطريقة الحكم ، توازي اقتراح السيد ابراهيم الوزير من ان تكون اتفاقية الطائف التي توصي بان تحكم اليمن اثناء فترة الانتقال « دولة اسلامية » ، لا تسمى جمهورية ولا ملكية ، او ما أبداه الوفد الملكي من استعداده لبحث طريقة للحكم يصور فيها النظامان الجمهوري والملكي .

٦ ــ ودعوى القاضي عبد الرحمن الارياني ان الوفد الملكي ارسل مذكرة الى هيئة الرقابة ولجنة السلام يقول فيها انه لن يحضر الجلسة الخامسة ولا اي جلسة أخرى الا على شريطة ان يوافق الجانب الجمهوري على الحل الوسط (وهو الدولة) دعوى لا أساس لها من الصحة • والحقيقة ان الوفد الملكي أبدى استعداده لحضور جلسة ذلك المساء، ولكنه طالب الوفد الآخر بالموافقة على اقتراحات الملكيين في الجلسة الماضية ، او ابراز اقتراحات بديلة تدرس في لجنة تحضيرية قبل انعقاد الجلسة تفاديا للمناقشات التي لا طائل تحتها • ونحن نسجل هنا ان الوفد الملكي ظل وما يزال مستعدا لحضور أيجلسة ومناقشة أي شيء، مؤكدين ان الوفد الملكي لم يحضر الى المؤتمر بفكرة محددة تشذ عن اتفاقية جدة نصا وروحا ، او تعرقل اقرار السلام في اليمن •

٧ ــ والمغالطة الكبرى واضحة في « الدليل الخامس عشر » • ويحق لكل عاقل ان يتساءل هل الغرض من الحضور الى حرض هو الاكثار من عقد جلسات عقيمة يدور النقاش فيها حول حلقة مفرغة • اننا نعتقد انه من غير المعقول ان يأتي أي جانب الى المؤتمر متمسكا برأيه الذي ادى الى حرب ثلاث سنوات ، وانزل باليمن المحن والكوارث •وكان من المنطق الذي لا يقبل الجدل اظهارنا لحسن نيتنا ، وتجنبنا للمساومات ، واستعدادنا منذ البداية لقبول اي مشروع

عملي تلتقي عنده وجهات النظر المختلفة ، على ان يترك امر النظام الدائم الى حين اجراء الاستفتاء الشعبي ، ويقرر فيه الشعب اليمني بارادته الحرة نظام ونوع الحكم الذي يريده .

٨ ــ ان كل الادلة الخمسة عشر الواردة في مذكرة القاضي الارياني ووفده سلسلة من المغالطات ، كان في الامكان الوقوف عند كل منها وقفة طويلة ، وتفنيدها ونقضها . ولكننا تجنبا للاثارة ، واملا في الوصول الى حل سليم للمشكلة اليمنية ، واكتفاءا بما سبق ان اوضحناه في جلساتنا الرسمية ، وتجاوزا عن الهفوات والتهم التي لا مبرر لها ، قد اقتصرنا على ما لم نستطع السكوت عنه ، مؤكدين من جديد رغبتنا الصادقة في استمرار المؤتمر ، واستبعاد اي فكرة في التأجيل ، على ان يتابع المؤتمرون جلساتهم العامة والجانبية في جو ودي ، متقيدين ببحث الحلول الواقعية ، دون فرض وجهة نظر محددة او نظام معين .

وتقبلوا فائق الاحترام وازكى التحية

المخلص
احمد الشامي
رئيس الوفد الملكي

الفصل العاشر

جوابا فيصل وعبد الناصر

يتضح من المناقشات والمذكرات المنشورة في الفصول السابقة ، انه قد دار لغط شديد في تأويل برقية وردت من الملك فيصل عن غاية المؤتمر .

هذه البرقية ، كانت جوابا على استفسار بعث به كل من الوفدين الى الملك فيصل والرئيس عبد الناصر ، مستوضحا عن معنى اتفاق جدة .

وفيما يلي نص برقية الوفد الجمهوري الموجهة الى كل من الملك فيصل والرئيس عبد الناصر ، بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ :

الرئيس جمال عبد الناصر ، جلالة الملك فيصل

نزولا عند رغبتكما ، وتنفيذا لاتفاقيتكما ، وحرصا على تحقيق السلام والاستقرار في اليمن ، حضرنا الى حرض كممثلين للجانب الجمهوري ، على امل ان نصل الى حل مع اخواننا الخارجين على هذا النظام ، بالرغم من ان التمثيل للوفد غير عادل ولا صحيح .

وقد اختلفنا في تفسير الاتفاقية ، التي فهمها كل جانب على حسب تعبيره . وحين رجعنا الى لجنة الرقابة واجهتنا بالحقيقة الرهيبة ، وهي الغاء النظام الجمهوري القائم، ثم اختيار طريق وسط للحكم ، لا جمهوري ولا امامي ، حتى يتم الاستفتاء خلال عشرة اشهر كما جاء في اتفاقية جدة . ولم تأت اية اشارة حول اسرة حميد الدين ، التي كانت السبب فيما وصل اليه الحال من خراب ودمار ، وشيت بها اليمن قديما وحديثا ، وتمزقت كل ممزق ، وتعرضت لكل نكبة من ذل وهوان .

فاذا كانت الدولتان الشقيقتان قد اتفقتا على هدا الحل التي اعلنته هيئة الرقابة ، فاننا ممثلي الجمهوريين ، نحمل الدولتين المسؤولية ، ونترك قضية شعب اليمن في يديهما ، لانهما اقوى على نزع السلاح الذي قدمتاه للفريقين خلال ثلاث سنوات . وهما اقدر منا على فرض الحل بالقوة دون

ان يتعرض شعباهما او تتعرض اليمن لمزيد من الخراب والدمار والدماء .

ان أبناء اليمن فرضت عليهم الحرب ، وروعت بينهم الفتنة العمياء والفوضى والاحقاد والمطامع ، ووضعت في ايديهم أسلحة الدمار المختلفة من الدولتين الشقيقتين ، وانفقت عليهم الاموال بسخاء نادر . واستغل ذلك تجار الحروب والمنشقون بها . فكما فرضت عليهم الدولتان الحرب ، فلتفرضا عليهم السلام .

ان الجمهوريين متمسكون بنظام شرعي قائم معترف به من الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، وذلك هو امل الشعب اليمني نتيجة تضحياته وتشريد ابنائه وتخريب دياره وذبح خيرة رجاله من مشايخ وعلماء وشباب . وان الغاء نظام معترف به مقابل الغاء نظام غير معترف به ، ستكون نتائجه حربا أهلية لا تبقي ولا تذر ، ولن يستفيد منها سوى اعداء الشعب والاسلام . فاتقو الله يا قادة العرب في شعب شقيق مسلم ، ظل ثلاثين عاما يفزع اليكم ويستغيث بكم وينشد عونكم ونجدتكم ومساعدتكم. اما نحن فلانستطيع تحمل المسؤولية بحال من الاحوال ، والله يوفقكم ويسدد خطاكم !

عن الوفد الجمهوري

عبد الرحمن الارياني (و ٢٥ عضوا)

وفيما يلي نص برقية الوفد الملكي ، صادرة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ :

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل ، سيادة الرئيس جمال عبد الناصر

برغبة صادقة ، وحرصا على اقرار السلام في اليمن ، ونزولا عند اتفاقية جدة ، حضر الوفد الملكي الى حرض منتدبين من الشعب اليمني وممثلين للجانب الملكي ، آملين ان نحقق ما هدفت اليه اتفاقية جدة ، وما يرغب فيه شعب اليمن من امن واستقرار ، وكنا نعتقد ان اخواننا في صنعاء الذين لا يمثلون الا انفسهم ، والذين سببوا لليمن ماتقاسيه من ويلات ودمار وخراب ، قد رضخوا للحق ، ونبذوا الهوى ، وآبوا الى رشدهم . وكم كانت خيبتنا عندما فوجئنا بما يلي :

اولا ــ ان وفد الجانب الآخر يضم بين اعضائه شرذمة من السفاحين الذين قتلوا النفوس البريئة ونهبوا الاموال وعاثوا بالحرمات تحت شعار « الجمهورية » المفروضة ، التي لا تلاقي تأييدا شعبيا وتستند الى قوة خارجية جبارة.

وثانيا ــ التعسف الذي اتبعه اعضاء الوفد المذكور بانكارهم لاتفاقية جدة ، وعدم تقيدهم بجدول اعمال

المؤتمر ، ورفضهم ان يخضعوا لما تمليه ارادة الشعب والمصلحة العامة والعرف والقانون .

ان الوفد الملكي كان ملتزما كل الالتزام باتفاقية جدة نصا وروحا ، واستمع الى ارادة الامة . وحضر بين اعضائه مشايخ اليمن وعلماءها ورجال الحل والعقد فيها . ورغم كل ما سردناه ، فقد قبل بروح طيبة وضع مصلحة اليمن فوق كل اعتبار ، وان يبحث كل ما ورد في اتفاقية جدة ، لتنفيذها في الوقت الذي رفض الجانب الاخر كل شيء بعلم اعضاء لجنة المراقبة ولجنة السلام ، الذين يناشدهم الوفد الملكي ان يرفعوا اليكم الحقيقة ، دون مجاملة او تفريط .

ان الوفد الملكي يناشدكم الله والتاريخ ان تضعوا لتعسف حفنة الضباط المتآمرين حدا للاستهتار بقيم الامة اليمنية واتفاقية جدة ، ويحملكم المسؤولية ازاء ما عساه ان يحدث عنها . ان من بين الوفد الملكي من رجالات الحل والعقد ممن يستطيعون ان يقرروا مصير اليمن دون ما خلاف ، فضلا عن اتفاقية جدة التي اتاحت للشعب اليمني الفرصة لممارسة حقه في تقرير مصيره ، دون تدخل خارجي، وفي جو من الاخلاص والايمان بحقوق الامة اليمنية فيما تصبو اليه من سلام واستقرار ، في ظل نظامها الشرعي الذي

تدين به الامة اليمنية ولا تعترف بغيره نظاما .

عن الوفد الملكي
احمد الشامي (و ٢٥ عضوا)

وفي ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، ورد جواب الملك فيصل الى رئيس الجانب السعودي الدكتور رشاد فرعون ، فاحاله في اليوم نفسه الى كل من السيد احمد الشامي رئيس الوفد الملكي والسيد عبد الرحمن الارياني رئيس الوفد الجمهوري ، وهذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد التحية ، جوابا على برقيتكم لجلالة الملك فيصل ، فقد امرني جلالته ان اخبركم بما يلي :

تنفيذا لنص وروح اتفاق جدة ، فانه ليس من مهام مؤتمر حرض الخوض في بحث :

اولا ــ نظام الحكم سواء اكان جمهوريا ام ملكيا .

ثانيا ــ الحكم على أسرة حميد الدين بالخروج من اليمن ، لأن هذا الموضوع ليس من حقنا ولا من حق مصر حتى ولا من حق المؤتمرين ، وانما هو حق للشعب اليمني حينما يقرر مصيره .

وجلالته متمسك بنص وروح اتفاق جدة ، ويناشد

المؤتمرين التمسك بها ، هذا اذا كانوا يرغبون حقا الخروج باليمن من المأساة التي تعيشها . اما اذا جانبوا الحقيقة والواقع ، فعليهم تقع مسؤولية ما ينتج عن ذلك .

اما جواب الرئيس عبد الناصر ، فقد ورد بتاريخ ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ الى الوفد الجمهوري وحده، ولم يأت منه جواب على برقية الوفد الملكي . وهذا نصه :

« تلقيت باهتمام برقياتكم لي ، وانني لمطمئن كل الاطمئنان الى انكم تقدرون المسؤولية الملقاة على عاتقكم ، وواثق كل الثقة من انكم بتوفيق من الله ستصلون الى الاتفاق على طريقة الحكم التي يرتضيها الشعب اليمني الشقيق ، متمسكين باتفاقية جدة التي نصت على تمكين الارادة الحرة للشعب اليمني من تقرير مصيره .

ومع اطيب تمنياتي أدعو الله لكم بالتوفيق » .

جمال عبد الناصر

وبعد الالتباس الذي اثاره تأويل جواب الملك فيصل عند الجمهوريين، عمد الجانب السعودي الى ايضاح معناه، بالرسالة التالية الصادرة بتاريخ ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، الموافق ١٦ شعبان ١٣٨٥ :

السادة اعضاء هيئة المراقبة ولجنة السلام

تحية واحتراما . وبعد فانه نظرا للتفسيرات المختلفة

التي اوردت اثناء المباحثات الجانبية وفي جلسات المؤتمر حول طريقة الحكم التي وردت في الاتفاقية ، فان الجانب السعودي في هيئة الرقابة يرى توضيح هذا الموضوع حسب مفهومه بمذكرة مرفقة ، راجيا تزويد الجانب الجمهوري والجانب الملكي بصورة عن هذه المذكرة والله يحفظكم .

الدكتور رشاد فرعون
رئيس الجانب السعودي في هيئة
الرقابة لمؤتمر حرض

وفيما يلي نص التوضيح السعودي المشار اليه في رسالة الدكتور فرعون :

كثر الجدل والنقاش بين الجانب الملكي والجانب الجمهوري حول تفسير موضوع طريقة الحكم في فترة الانتقال الوارد في اتفاقية جدة ، وادّعى كل جانب انالبرقية التي تلقاها من كل من فخامة الرئيس جمال عبد الناصر وجلالة الملك فيصل جاءت مؤيدة لوجهة نظره .

ولهذا ، كان لا بد للجانب السعودي في هيئة الرقابة من ايضاح هذا الموضوع حسب مفهومه ، نظرا لانه لم يتمكن احد من الجانبين المتنازعين في فترة الثلاث سنوات الماضية من الوصول عسكريا الى اهدافه ، فكان لا بد من التفكير فيحل سياسي سلمي يرضىعنه الجانبان المتنازعان.

وهذا ما اوصى بـه السكرتير العام للامم المتحدة في تقريره الذي رفعه لمجلس الأمن قبل سنتين (نوفمبر ١٩٦٣ م) تنفيذا لاتفاقية التباعـد ، والمسماة ايضـا باتفاقية فـك الارتباط ، التي عقـدت بين الجمهورية العربية المتحـدة والمملكة العربية السعودية في ربيع عام ١٩٦٣ ، وارسـل على اثرها البوليس الدولي للمرابطة على الحدود .

وهذا ايضا ما رمت اليه اتفاقية الاسكندرية التي تمت بين الزعيمين الكبيرين فخامة الرئيس عبد الناصر وجلالـة الملك فيصل في سبتمبر عام ١٩٦٤ ، وانبثق عنهـا مؤتمر « اركويت » في السودان .

ومن هذا المنطلق ايضـا ، فكر الزعيمان الكبيران ، تحدوهما الرغبة الاكيدة والنية المخلصة في ايجـاد حـل يرضى عنه الشعب اليمني ويمنع الاشتباكات المسلحـة بين الطرفين . ومن هذه الروح الخيّرة التي حـدت بالزعيمين الكبيرين الى الاجتماع انبثقت اتفاقية جدة التي فسرهـا الجانب السعودي منذ أول يوم بحضور هيئة الرقابة ولجنة السلام وممثلي الجانبين بما يلي :

١ ــ ان يصهر النظامان القائمان حاليا في اليمن في شكل طريقة للحكم في فترة الانتقال لا تحمل اسم الجمهورية ولا الملكية ، وذلك باتفاق الطرفين المتنازعين .

٢ ــ ان تكون الحكومة المؤقتة هي وحدها المسؤولة

عن مباشرة الحكم في فترة الانتقال وتنظيم شكل ونظام الاستفتاء الذي يقره المؤتمر .

٣ ــ يقرر في الاستفتاء الشعبي نوع الحكم الذي يرتضيه الشعب اليمني لنفسه بارادته الحرة ، دون ضغط او مؤثر خارجي ، سواء أكان هذا النوع جمهوريا ام ملكيا، او نوعا اخر يتفق مع رغباته .

الدكتور رشاد فرعون

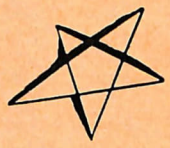

الفصل الحادي عشر

تأجيل المؤتمر

استمرت الاتصالات بين الطرفين حتى منتصف كانون الاول دون ان تسفر عن اتفاق ، واقترب شهر رمضان . وعندئذ بعث الوفد الجمهوري بمذكرة الى لجنة السلام وهيئة الرقابة ، بتاريخ ١٥ كانون الاول ١٩٦٥ ، الموافق ٢٢ شعبان ١٣٨٥ ، يقترح فيها التأجيل حتى آخر شهر شوال، وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة اعضاء لجنة السلام وهيئة الرقابة، حياكم الله!

تحية طيبة ، وبعد فقد حاولنا في مذكراتنا السابقة ان ندفع العجلة للعمل في المؤتمر بطلب الاستمرار في عقد الجلسات للمناقشة والدراسة والتفاهم ، ولكنه لم يتم

ذلك نظرا الى اختلاف وجهات النظر في فهم الاتفاقية .

وبناء على قرب حلول شهر رمضان الكريم ، والحاجة الى توفير الوقت لمزيد من المباحثات بين الدولتين الشقيقتين، ولعود الجانبين الى من ورائهما من المواطنين للشرح والتفهم والاستشارة واخذ الرأي ، نرى من جانبنا لكي نجنب المؤتمر الفشل ، ان نتفق على عقد الجلسة الخامسة في ٣٠ شوال ١٣٨٥ ، علما بان البقاء في حرض بدون عمل ولا أمل في الوصول الى حل يتفق عليه أمر غير ذي جدوى . والمصلحة تقضي عقد الجلسة الخامسة بعد فترة من الوقت لتهيئة وسائل النجاح للاجتماع القادم .

وتقبلوا تحياتنا وتقديرنا ،

عبد الرحمن الارياني
رئيس الوفد للجمهورية العربية اليمنية

رفض الجانب الملكي في البداية تأجيل المؤتمر . ولكن أعضاء الوفد الجمهوري ما لبثوا ان غادروا حرض عائدين الى صنعاء ، وبقي الملكيون وحدهم . وعندئذ أرسل الوفد الملكي مذكرة الى لجنة السلام وهيئة المراقبة بتاريخ ٢٤ كانون الاول ١٩٦٥ ، الموافق ٢ رمضان ١٣٨٥ ، هذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة اعضاء لجنة السلام وهيئة المراقبة المحترمين

بعد التحية الطيبة .

فبالاشارة الى مذكرة رئيس الوفد الجمهوري ، رقم ٨ وتاريخ ٢٢ شعبان ١٣٨٥ ، المرسلة لهيئة الرقابة ولجنة السلام ، والتي يطلب فيها ان تعلق جلسات المؤتمر الى ٣٠ شوال ١٣٨٥ ، كي يعود الى من ورائه للشرح والتفهيم والاستشارة واخذ الرأي .

وحيث ان الوفد الملكي جاء الى هذا المؤتمر مزودا بمفاهيم واضحة وتعليمات واقعية مرنة ، غايتها التوصل الى تسوية يلتقي عندها الجانبان ، تعالج جذور المشكلة وتحقق لليمن الامن والاستقرار ، ولم يوافق على تعليق الجلسات أملا في التوصل مع اخوانه الى اقرار الخطوط العريضة على الاقل لطريق التسوية ، وذلك لتجنيب اليمن استمرار المأساة التي تعيشها بعد ان انزل بها الخراب والدمار .

وحرصا على الهدف النبيل ، فقد ترك الوفد الملكي لاخوانه فرصة طويلة للتفكير والمشاورة وأخذ الرأي . وكله امل بان العقل سيسود في النهاية ، ولا بد من التوصل الى حل يرضى عنه الجانبان .

ولكن الحملات التي تطلقها اذاعات الجانب الآخر ، والتصريحات التي يدلي بها ممثلوه تدل على تمسكه بموقفه المتطرف وعدم رغبته في التفاهم .

ونظرا لسفر معظم اعضاء وفد الجانب الآخر دون ما تقدير للمسؤولية التاريخية التي القيت على عاتقهم ، فاننا سنرى انفسنا مضطرين لترك المؤتمر ، محملين الجانب الآخر مسؤولية وضع العراقيل في سبيل انجاحه .

واننا لعلى استعداد للحضور في اي وقت ، لنستأنف فيه الجلسات لمناقشة الحلول الكفيلة بتقريب وجهات النظر ، والله يحفظكم . والسلام عليكم ورحمة الله .

رئيس الوفد الملكي
احمد محمد الشامي

الفصل الثاني عشر

سلامة اعضاء الوفدين

قبل ان ننتقل الى فترة ما بعد المؤتمر يحسن بنا ان نثبت هنا وثائق أخرى عنه ، استكمالا للمعلومات • وهي تتعلق بسلامة اعضاء الوفدين اثناء المؤتمر •

الوثيقة الاولى هي مذكرة من السيد الارياني الى لجنة السلام ، بتاريخ ١٨ كانون الاول ١٩٦٥ •

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة رئيس لجنة السلام

تحية طيبة • وبعد فقد سبق أن اشعرناكم بان بعض اخواننا الواصلين مع وفد الجانب الآخر ، يخرجون الى

حرض وغيرها ، ويختلفون مع المواطنين • وان الجمهورية العربية اليمنية غير مسؤولة عن اي شيء يحدث لهم خارج المعسكر ، نتيجة لسوء تصرفهم ، وبالخاصة المدعو صالح داوود وابن عبد الغني • ويومها ابلغتنا سلطات الامن انهم وجدوا اثنين منهم على سيارة سعودية في احدى القرى البعيدة عن المعسكر ، واكتفوا بلفت نظرهم الى ضرورة العودة الى المعسكر •

ونحب ان نؤكد لكم هنا وللمرة الثالثة ، ان الحكومة غير مسؤولة عما يحدث لهم خارج المعسكر • ونرجو ابلاغهم ذلك كما نرجو الرد •

وتقبلوا تحياتنا وتقديرنا •

رئيس الوفد الجمهوري
عبد الرحمن الارياني

جوابا على هذه المذكرة ، وجه رئيس الوفد الملكي مذكرة في اليوم نفسه ، أي بتاريخ ١٨ كانون الاول ، الى لجنة السلام ، هذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة اعضاء لجنة السلام وهيئة المراقبة المحترمين •

تحية واحتراما • وبعد فقد اطلعنا على مذكرة القاضي

عبد الرحمن الارياني رئيس وفد الجانب الآخر في مؤتمر « حرض » • ونـود أن نشعركم بأننا لا نرضى عـن أي استفزاز يصدر عن احد اعضاء وفدنا • ونؤكد لكم انه رغم الاستفزازات التي تتعرض لها ، سواء باللافتات المنصوبة في أسواق « حرض » التي كان من المفروض ان تكـون منطقة محايدة ، وفيها الشتائم للنظام الشرعي الامامـي في اليمن بما لا يليق ، ورغم الكلمات النابية من افواه الغوغاء، ورغم ان ضابط اتصال الجانب الآخر على سيف الخولاني وقف امس الجمعة ٢٥ شعبان سنة ١٩٦٥ خطيبا في السوق، وتعرض بالكلمات الجارحة ضد السيد علي الفضيل ، بـل وعرض بالجانب السعودي في لجنة المراقبة علنا ــ رغـم ذلك كله فقد امسك الوفد الملكي اعصابه ، ولم يبدر من أي عضو من اعضائه اي ردّ فعل •

واليوم وقد تلقينا التهديد من قبل القاضي الاريانـي بمذكرته التي تمنعنا من الدخول « حرض » ، فنحـب ان نؤكد للقاضي الارياني اننا نعتبر « حرض » وطنا لنـا • وجوابا على تهديده فالوفـد الملكي يقول : انه غير مسؤول عن اي منـا ، وفي نفس الوقت فاننا غير مسـؤولين عما سيحدث لأي عضو من الجانب الآخر في سبيل الدفاع عن النفس خارج المعسكر وداخله • ونرجو التكرم بالـردّ ؛

والسلام عليكم ورحة الله .

رئيس الوفد الملكي
احمد محمد الشامي

وأخيرا ، نثبت هنا رسالة وجهها رئيس الوفد الملكي الى لجنة السلام في ١٤ كانون الاول :

بسم الله الرحمن الرحيم :

حضرات السادة اعضاء لجنة السلام المحترمين

تحية وتقديرا . وبعد فانه من المفروض ان كل أعضاء مؤتمر « حرض » من الجانبين يجب ان تحوطهم الحصانة ، فلا يمس احد منهم ـ لانه اشترك في هذا المؤتمر السلمي ـ بسوء في ماله او أهله او حياته .

وقد فوجىء الوفد الملكي بان اجراءات مشددة اتخذت في « صنعاء » ضد كل من عائلة السيد ابراهيم الوزير ، والسيد محمد عبد القدوس الوزير ، والسيد عبد القادر بن محمد عبد القادر ، وأوذوا وأخذوا بيوتهم . وذلك مناف للشريعة والعرف والقانون . فنرجو اجراء التحقيق اللازم ، وتأمين العوائل المذكورة ، وتقبلوا فائق التحية والاحترام .

احمد الشامي
رئيس الوفد الملكي

الفصل الثالث عشر

حديث الاريـاني في القاهرة
وحديث الشـامي في جده

في ٣١ كانون الاول ١٩٦٥، الموافق ٨ رمضان ١٣٨٥، سافر القاضي عبد الرحمن الارياني الى القاهرة ، وعقد فيه مؤتمرا صحفيا بسط فيه وجهة النظر الجمهورية في مؤتمر حرض ، فقال ان « الجانب الآخر » رفض كل الاقتراحات التي عرضها عليه الجانب الجمهوري ، ومنها وضع النظامين الجمهوري والملكي للاقتراع في المؤتمر او اشتراكهم مع الجمهوريين في الحكم او اجراء استفتاء فـوري للشعب اليمني يختارون فيه احد النظامين .

وقـال ان الجانب الآخر اصـر على الغـاء النظـام

الجمهوري ، وتغيير اسم الدولة • اكد الارياني ان السفير المصري السيد احمد شكري جاء الى المؤتمر ، وقال : « ان القاهرة تقول لكم انكم أحرار ، ولا شأن لها في فرض شيء معين ، وان اليمنيين أحرار في حل مشاكلهم » •

واوضح القاضي الارياني كذلك الموقف منذ بداية مؤتمر حرض حتى اعلان تأجيله الى يوم ٢٠ فبراير القادم، فقال : « ان الجانب الجمهوري كان ولا يزال يحرص كل الحرص على مشكلة اليمن على ضوء اتفاقية جدة ، كما يحرص على ان تكون علاقة اليمن بالمملكة السعودية الشقيقة علاقة اخاء وحسن جوار • واننا في حاجة الى السلام والاستقرار في ربوع اليمن لتحقيق خطوات الجمهورية في تحقيق رفاهية الشعب اليمني وتقدمه » •

وتحدث القاضي الارياني عما حدث في مؤتمر حرض فقال : « ان الجانب الجمهوري ذهب الى حرض يحمل الرغبة المخلصة في الوصول الى حل سلمي يضمن للشعب اليمني تحقيق آماله وأمانيه من وراء الثورة والنظام الجمهوري ، وان اللقاء أخوي ودي • وقد قضى الجانبان اليوم الاول والثاني في معسكر واحد • وطيلة الوقت ظهرت بوادر التفاهم • ولكن للأسف حدث ان انعزلت الاطراف بعضها عن بعض من المعسكر ، دون رغبة منهم ، ورفض بعضهم الانتقال • وفي اليوم الاول لانعقاد المؤتمر

كانت لنا تحفظات يمنعنا بعضها عن حضور المؤتمر اساسا . ولكن رغبة لكي يسير المؤتمر سيرا حسنا حضرنا . وكانت النوايا طيبة من الجانبين . وكنا تقريبا متفقين على كل شيء. ولكن في الجلسة الثانية بدأنا نشعر بتغيير السياسات من الجانب الآخر ، لانهم ابدو رأيا لم يكن مطروحا من البداية ، وهو الحصول على اقرار مسبق من الجمهوريين بالغاء النظام الجمهوري ، وتغيير اسم الدولة ، واصروا على هذا الرأي » .

وقال الارياني انه تم الاتفاق على جدول الاعمال . وكان البند الاول في الجدول هو مناقشة اللائحة التنفيذية، وهو اجراء عادي في كل المؤتمرات . ولكن الجانب الآخر رفض مناقشة اللائحة بدون ابداء الاسباب . وعلى كل فان الجانب الجمهوري رفض طلب الجانب الآخر ، ويعتبر الجمهورية هي واقع اليمن اليوم ، وهي المعترف بها دوليا من قبل هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية ، ولم يعترف بها بعد سوى بضع دول لا تتجاوز عدد الاصابع .

وقال القاضي الارياني انه حدثت مباحثات جانبية بين المؤتمرين ، الا ان الجانب الآخر كان يعود وينقض كل ما تم الاتفاق عليه . ثم قال : انه رغبة من الجانب الجمهوري في السلام فقد طلبنا وضع النظامين الملكي والجمهوري للاقتراع في المؤتمر نفسه على أساس الاغلبية المطلقة ، مع استعداد

الجانب الجمهوري للقبول ، ولو فاز النظام الملكي في الاقتراع . ولكن الجانب الآخر رفض هذا الطلب ، ولم يوافق عليه لثقته من فوز النظام الجمهوري . وقد عرض الجانب الجمهوري اقتراحين آخرين ، ان يشترك الجانب الآخر مع الجمهوريين في الحكم ، على اساس قبولهم للنظام الجمهوري ، مع استعدادنا ان نؤثرهم بالمناصب التي يريدونها . ولكنهم رفضوا . ثم عرضنا اقتراحا آخر باجراء استفتاء فوري للشعب اليمني لاختيار احد النظامين ولكنهم رفضوا كذلك .

وقال القاضي الارياني : اننا وجدنا انهم جاءوا وعندهم تفسيرات معينة لاتفاقية جدة ، وانهم وضعوا انفسهم في نطاق ضيق . ثم تم الاتفاق على تأجيل المؤتمر . الا ان الدكتور رشاد فرعون طلب ابلاغ السعودية . وفي اليوم الثاني قال ان الملك لا يقبل التأجيل ، ويطلب ان يستمر المؤتمر . وكان جوابنا انه ليس عندنا مانع من الاستمرار . وبالفعل عقدت جلسة أخرى استمرت ساعتين . وكانت المحادثات تدور في حلقة مفرغة ، وخرجنا من الجلسة دون جدوى . ومضت بعد ذلك على المؤتمر فترة ركود ، حتى جاءت برقية الملك فيصل ، تنص على انه ليس للمؤتمرين ان يبحثوا في وضع النظامين الجمهوري او الملكي ، وان عليهم ان يتفاوضوا فقط فى تشكيل حكومة مؤقتة ، كما

انه ليس من حقهم ان يناقشوا موضوع اسرة حميد الدين . وقد اعتبر الجانب الجمهوري ان جواب الملك فيصل معناه عدم التحدث في نظام الحكم في اليمن . وعلى كل حال فقد اجتمعنا مرة أخرى مع الجانب الآخر ، وناقشنا ما وصلت اليه الامور في المؤتمر من ركود بعد عشرين يوما من بداية الانعقاد ، واتفقنا على التأجيل على أساس تشكيل لجنة تحضيرية من المؤتمر من الطرفين ، يكون الارياني واحمد علي عثمان وآخرون من الجانب الجمهوري ، واحمد الشامي واخرون من الجانب الآخر اعضاء فيها .

وختم الارياني حديثه بقوله انه بوصفه رئيسا للجلسة الخامسة ، فقد دعا الى عقدها يوم ٢٠ شباط (فبراير) المقبل، على ان يعقد في مقر المؤتمر في حرض .

وجوابا على حديث الارياني، عقد السيد احمد الشامي مؤتمرا صحفيا في جدة ، في ٣ كانون الثاني ١٩٦٦ ، الموافق ١٢ رمضان ، والقى البيان التالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

عندما قامت الحركة الانقلابية في صنعاء سنة ١٣٨٢هـ ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٢ ضد الامامة الشرعية ، على أيدي ثلة من الضباط ، هب الشعب اليمني معلنا استنكاره ، ودارت حرب ضروس . وحاولت هيئة الامم التوسط ولم

تنجح مساعيها. وكان اتفاق «اركويت» بالسودان بين الطرفين اليمنيين المتنازعين وفشل . ثم اخيرا تم اللقاء التاريخي بين جلالة الملك فيصل وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر ، ووقعا اتفاقية جدة التي مهّدت لمؤتمر السلام في حرض . وذهب الوفد الملكي الى حرض يضم نخبة صالحة من رجال الحل والعقد أملا في الوصول الى حل سليم ، يعيد لليمن استقرارها وأمنها ويمكن ابناءها من اعلان ارادتهم الحرة في اختيار نظام الحكم الذي يرضونه بعد فترة انتقال ، تتمكن اثناءها الجيوش المصرية من الانسحاب عن اليمن وتتوقف المملكة العربية السعودية من مساعدة المملكة اليمنية .

وتفهم الجانب الملكي الاتفاقية نصا وروحا . ووضع اعضاؤه في اذهانهم انهم لم يجتمعوا في حرض لكي يقنعوا الوفد الآخر بأن يتحولوا الى ملكيين ، او ليباركوا النظام الآخر . وفوجيء الوفد الملكي عند اول لحظة بما دفعه الى اعلان تحفظاته في اول جلسة . فالوفد الجمهوري الذي وصل من صنعاء لا يضم بين اعضائه ـ وهم ٢٥ ـ غير ستة ممن يمكن ان يطلق عليهم لقب أهل الحل والعقد . والوفد الذي وصل من صنعاء قد جاء الى حرض بمفهوم مغلط عن اتفاقية جدة ، وكان الهدف فيها او منها ليس الا ان يحققوا المعجزة التي لم يستطيعوا تحقيقها في حرب

استمرت ثلاث سنوات • وهم قد فهموا بان عليهم فقط ان يتشبثوا بنظامهم ويعلنوا قبولهم بان يمنحوا الملكيين بعض الكراسي التي لا يملكونها ، ويغرونهم بالمناصب التي ليس لهم فيها نصيب •

وعقد الجانبان رغم كل ذلك عدة جلسات رسمية واجتماعات جانبية، حاول الوفد الملكي اثناءها اقناع القاضي الارياني وبقية أعضاء الوفد الآخر بمنطق الواقع وبالمفاهيم الصحيحة التي تنص عليها اتفاقية جدة وبضرورة الوصول الى حل يخرج باليمن من المأساة ، وان ذلك لن يتم الا بتجنب اسباب النزاع ومسببات الصراع ، وتقبل ما توصل اليه الرئيس عبد الناصر وجلالة الملك فيصل من اقتراحات في اتفاقية جدة بتعقل واخلاص •

وفي الكلمات التي القاها الوفد الملكي والمحاضرات التي دارت بيننا وكلّها مسجلة ومدونة في محاضر الجلسات البرهان القاطع على صدق وامانة وجدية مقاصدنا وعدالة رغباتنا ، واننا سلكنا كل سبل الانصاف رغم التعنت والمغالطة والعناد المتبرز من قبل اخواننا اعضاء الوفد الآخر•

ومما تجدر الاشارة اليه ان التعنت والمغالطة والتسلط من قبل اخواننا الذين جاءوا من صنعاء ، كان يظهر فقط في الجلسات الرسمية • اما خارجها فكانت لقاءاتنا ودية • وكثيرا ما يظهرون ويؤكدون للوفد الملكي بانهم لا يستطيعون

الاعراب عن كل آرائهم ، مما يؤكد ما قيل انهم لم يصلوا من صنعاء الا وقد وقعوا بايديهم وقائع عدم التفريط بالنظام القائم لديهم واود ان اسجل هذا للتاريخ .

وظلت اذاعة صنعاء تطلق حملاتها على المؤتمر والمؤتمرين . وظل الوفد الآخر يماطل ويتهرب من الحقائق. وصبر الملكيون اكثر من ثلاثين يوما ، وحتى سافر جل اعضاء الوفد الآخر ، ولم يبق غير رئيسه الارياني وبضعة اعضاء ، مما اضطر الوفد الملكي الى ان يبعث الى هيئة الرقابة ولجنة السلام مذكرته الاخيرة التي يقول فيها : « ونظرا لسفر معظم أعضاء وفد الجانب الآخر دون ما تقدير للمسؤولية التاريخية التي القيت على عاتقهم ، فاننا سنرى انفسنا مضطرين بترك المؤتمر ، محملين الجانب الآخر المسؤولية في وضع العراقيل في سبيل انجاح المؤتمر » .

كان هذا في اليوم الثاني من رمضان سنة ٨٥ هـ الموافق ٢٤ كانون الاول ١٩٦٥ م . وتقبل الوفد الآخر تحمل المسؤولية وانفضّ الاجتماع . واليوم تفاجئنا الأنباء بمؤتمر القاضي الارياني الصحفي ، ودعاويه التي لا أساس لها من الصحة والتي هي سلسلة من مواقفه مع وفده داخل جلسات المؤتمر في حرض ، التي ان دلت على شيء فليس الا المغالطة والتهرب من مواجهة المسؤولية التاريخية الكبرى .

فدعوى القاضي الارياني ان وفده قد عرض علينا

وضع النظامين الجمهوري والملكي للاقتراع في المؤتمر لا اساس له من الصحة . فقد ورد في محضر الجلسة الرابعة للمؤتمر جواب القاضي الارياني على سؤال وجه اليه بشأن شكل النظام في فترة الانتقال ، فأجاب القاضي الارياني صراحة بأن النظام الذي يجب ان تشكل في ظله الوزارة الانتقالية هو النظام الجمهوري .

وفي المذكرة رقم ٤ تاريخ ١٣ شعبان ١٣٨٥ الموافق ٦ كانون الاول ١٩٦٥ ، قال القاضي الارياني : « لقد اعلنا بصراحة باننا نتمسك بالنظام الجمهوري . واننا مع ذلك نقبل تشكيل حكومة في ظل هذا النظام ، يشترك فيها اخواننا لحكم بلادهم » . وقالت المذكرة نفسها بان « ما جاء في رد جلالة الملك فيصل يدعم وجهة نظرنا لفهم الاتفاقية ، وانها لم تلغ النظام الجمهوري القائم ، والذي سيظل دائما » .

وهذا ما حدا رئيس الجانب السعودي في هيئةالرقابة الدكتور رشاد فرعون الى اصدار مذكرة يوضح فيها مفهوم المملكة العربية السعودية من اتفاقية جدة وتنص الفقرة الاولى منها على ما يلي : « ان يصهر النظامان القائمان حاليا في اليمن في شكل طريقة للحكم يرضى عنها الطرفان المتنازعان » .

وفي بدء الجلسات فسر الجانب السعودي في هيئة الرقابة مفهوم الاتفاقية ، وأيّده في هذا المفهوم الجانب المصري كامل التأييد ، بدليل الفقرة التي وردت في برقية القاضي عبد الرحمن الارياني الى الرئيس جمال عبد الناصر وجلالة الملك فيصل والتي جاء فيها : « ولقد اختلفنا في تفسير الاتفاقية التي فهمها كل جانب على حسب تفسيره . وحين رجعنا الى لجنة الرقابة واجهتنا بالحقيقة الرهيبة ، وهي الغاء النظام الجمهوري والنظام الامامي ، ثم اختيار طريق وسط للحكم لا جمهوري ولا امامي ، حتى يتم الاستفتاء في خلال عشرة اشهر كما جاء في اتفاقية جدة» .

وهذا يدل على ان المفهوم واحد عند واضعي الاتفاقية. اما لماذا تغير الموقف ، فهذا ما ستسفر عنه الايام المقبلة . وعلى كل حال فاننا لنشكر القاضي عبد الرحمن الاريانى على تنازله في مؤتمره الصحفي الذي عقده في القاهرة عن النظام الجمهوري ، وترك تقرير شكل الحكم للمؤتمرين ، ونعتبر ذلك تطورا ملموسا .

وهنا سيبقى لنا العودة الى نصوص اتفاقية جدة والتقيد بها . وهي لا ترى ان يبت في أي نظام في الفترة الانتقالية ، بل يترك أمر ذلك للاستفتاء الذي سيجري خلال سنة . وان خمسين عضوا لا يمكنهم في الحقيقة ان يمثلوا اليمن باسرها ، فهناك كثير من رجالات الحل والعقد الذين

لهم وزنهم الشعبي والروحي ، لم يحضروا المؤتمر • وما هذا المؤتمر الا تنظيم مؤقت لحل المشكلة ، على ان يقرر المصير النهائي في الاستفتاء العام ، لانه اذا قرر المؤتمر شكل ونوع الحكم فما هو اذن الداعي للاستفتاء الذي نصت عليه اتفاقية جدة ؟

ولقد ادعى القاضي الارياني في مؤتمره الصحفي ان الجانب الملكي رفض مناقشة اللائحة التنظيمية بدون ابداء الأسباب ، وذلك غير صحيح • فالواقع ان نقاش اللائحة بدأ عند بندها الاول ، وهو ان ان يكون التصويت على القرارات بالاغلبية المطلقة • فأبدى الوفد الملكي رأيه الصريح ، وطالب بان يحدد المؤتمرون ماذا سيكون التصويت عليه بالنسبة لطريقة الحكم اثناء فترة الانتقال ، لأن رأي الجانب الملكي ان قرارا مثل هذا لا يمكن ان يتخذ باغلبية صوت او صوتين ، وان مثل هذا القرار يجب ان يكون بأغلبية ثلاثة ارباع من كل جانب ، ان لم يكن بالاجماع ، وذلك لكي نضمن لليمن حكومة تؤيدها اغلبية المواطنين ، ولا تتعرض لأي انهيار او معارضة فعالة ، الى ان يسود السلام ربوع اليمن ويزول كل ضغط خارجي • وعندئذ يتمكن الشعب بذلك من الاعراب عن ارادته الحرة في اختيار النظام الدائم لليمن •

وادعى القاضي الارياني في مؤتمره الصحفي ان

الجمهورية هي واقع اليمن ، وهي المعترف بها دوليا ، وان النظام الملكي لا يعترف به سوى بضعة دول لا تتجاوز عدد الاصابع • ونسي او تناسى ان المملكة اليمنية يعترف بها ثلاث دول من الأعضاء الدائمين في مجلس الامن ، اعني بريطانيا وفرنسا وفورموزا ، وكل دول اوروبا ما عدا ايطاليا ، واكبر الدول الاسلامية ، ومعظم دول امريكا اللاتينية وغيرها • وقد حاولنا في هذا المؤتمر ان نشرح للوفد الآخر الحقائق وناشدناهم ان يرتفعوا الى مستوى الأحداث ، واكدنا لهم ان السلام لن يستقر في اليمن وهم يتشبثون بجمهوريتهم التي لا جمهور لها • ومحضر الجلسة الرابعة يسجل اننا قد قلنا انه اذا أصرّ كل من الجانبين على نظامه المعين ، فاننا لن نخرج اليمن من المأساة، وانهم اذا ظلوا متشبثين بموقفهم فان الوفد الملكي سيظل متمسكا بنظامه الشرعي القائم • وان عرضهم على الوفد الملكي ان يشاركوا في مجالسهم ومناصبهم سيقابل بعرض ملكي سخي للاكفاء منهم بان يشاركوا في مجلس الامامة ومجلس وزرائها ومجلس شوراها ، اذا كان الهدف من الوصول الى حرض هو الاغراء بالمراكز والمناصب الوزارية لهذا الجانب او للآخر •

والغريب ان يعتبر القاضي عبد الرحمن الارياني تأييده لنظامه الجمهوري وتقبله ان يكون في مجلسه ممثل او عدة

ممثلين من الملكيين اقتراحا لطريقة الحكم ، يوازي ما اقترحه السيد ابراهيم الوزير في الجلسة الرابعة ، من ان تكون اتفاقية الطائف التي وافق عليها معظم رجالات اليمن ، والتي تنص على ان تحكم اليمن اثناء فترة الانتقال دولة اسلامية لا جمهورية ولا ملكية ، او ما ابداه الوفد الملكي من استعداد لبحث طريقة وسط ينصهر فيها النظامان ، وناشد الوفد الاخر في تقديم اي مشروع آخر بديله .

كل ذلك مسجل ومدون في محاضر الجلسات . وموضوع الاستفتاء الفوري الذي اشار اليه القاضي الارياني ، فانه رغم ان ذلك لا ينسجم مع اتفاقية جدة ومع واقع اليمن وحقيقة المأساة الحاضرة ، فان الوفد الملكي لم يرفضه كما ادّعى الارياني ، بل طالب اذا كان الوفد الاخر جادا في ذلك ان يصدر المؤتمرون قرارا بسرعة انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة فورا ، لكي يتم الاستفتاء الفوري على الجمهورية او الملكية في جو حر .

وبعد فقد حاولت ان اشرح الحقيقة لبعض ما دار في مؤتمر حرض ، وتعرض له القاضي الارياني في مؤتمره الصحفي . ولا ازال على امل بان اخواننا سيعودون الى الصواب ، ويفتحون قلوبهم لنا كما فتحناها لهم ، ويتفهمون اتفاقية جدة نصا وروحا حتى نصل الى الحلول الواقعية

لمشكلة اليمن دون فرض وجهة نظر محددة او نظام حكم معين .

ولا يفوتني اخيرا ان اشكر النوايا الطيبة التي مهدت للقاء الاخوة اليمنيين في حرض ، ذلك اللقاء الذي وان لم يثمر ما كنا نصبوا اليه للاسباب التي شرحناها . ولا تزال آمالنا كبيرة بان كلا من جلالة الملك فيصل المعظم وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر سيبذلان جهودا اكبر ، حتى يتمكن المؤتمرون في جلسات قادمة من الوصول الى تحقيق الهدف المقصود والغاية المنشودة ، وشكرا !

بعد هذا البيان اخذ الصحفيون يلقون الاسئلة على السيد الشامي ، وفيما يلي تفصيلها :

س ــ اشرتم معاليكم الى ان ٥٠ شخصا لا يمثلون اليمن باسرها . فما هو العدد الامثل في رأيكم لتمثيل اليمن في اي مؤتمر قادم ؟ ثم الا تعتقدون ان اغلبية الثلثين كافية لصدور قرارات ليلتزم بها المؤتمرون في المستقبل ؟

ج ــ انني قصدت ان الخمسين عضوا الموجودين في حرض لا يمكنهم ان يمثلوا اليمن بأسرها ، وهذا معلوم . لان طلب الارياني ووفده ان يبت في النظام الدائم . غير معقول ان يبت في ذلك خمسون عضوا مع وجود كثير من

اهل الحل والعقد في اليمن . ولهذا ترك موضوع البت في النظام الدائم ، واقترحنا ـ واتفاقية جدة نفسها تشير الى ذلك ـ في ان يترك للشعب اليمني الحرية في الاستفتاء. اما العدد الكافي ، فيكفي الخمسون ـ او حتى اقل من ذلك ـ مؤتمرا مثل مؤتمر حرض ، يكون مهمته مؤقتة ، لاختيار نظام الحكم المؤقت ولضمان زوال الضغط الخارجي، ولتمكين الشعب اليمني من ارادته الحرة في ان يختار نظام الحكم الذي يريده .

س ـ واغلبية الثلثين ، لا تعتقدوا انها كافية في المستقبل ؟

ج ـ والله في القرارات الهامة دائما ، اقل ما يتخذ فيها هو اغلبية الثلثين . لكن كان بودنا ما دام الامر مؤقتا لاختيار حكومة مؤقتة ، ان تتفق قبل ذلك على التصويت ، لنجعل التصويت بأغلبية الثلثين او اقل او اكثر على الامور الروتينية العادية ، شرط ان تتفق اكبر مجموعة ممكنة على اختيار طريقة الحكم التي يرضى عنها الجميع في المؤتمر .

س ـ في بيان معاليكم ان اكثر ممثلي الجانب الآخر، وعددهم ٢٥ شخصا ، ليسوا من أهل الحل والعقد ، وكان عدد هؤلاء ٦ اشخاص ، هل تتفضلون بايضاح هذه النقطة ؟

ـ نحن تباحثنا في هذا الموضوع ونحن في حرض

داخل الجلسات الرسمية وفي الجلسات الجانبية، ومن المعلوم ان الوفد الملكي ضم بين اعضائه ممثلين لكل أنحاء الشعب اليمني من رجال حاشد وبكيل ، ومن العلماء المشهورين ، ومن القادة المعروفين عند الجانب الاخر ، حتى لم يستطع الجانب الآخر ان يقول شيئا في هذا التمثيل . بينما في الواقع انه لم يوجد منهم من أهل الحل والعقد الا قلة في الوفد الذي جاء من صنعاء ، ومنهم مثلا الارياني ونعمان ومحمد علي عثمان ويحيى منصور وعبد الله بن الاحمر وسادس او أخير . امّا البقية فان معظمهم من الضباط ، او من الناس العاديين. وقد قدمنا احتجاجنا في وقته ومحاضر جلسات المؤتمر شاهدة على ذلك .

س ــ تحت اية ظروف يمكن ان يتجدد القتال في اليمن ؟

ج ــ والله نحن اولا دعاة سلام ، ونرغب بان تحل قضيتنا ومشكلتنا بكل الوسائل السلمية التي ذهبنا من اجلها الى حرض ، والتي من اجلها تم اتفاق الرئيس جمال عبد الناصر وجلالة الملك فيصل وتوقيع اتفاقية جدة . امّا الظروف التي اشار اليها او سأل عنها الصديق فهي ظروف الدفاع عن النفس والتي تتمثل في قول الشاعر :

اذا لم يكن الا الاسنة مركبا
فلا رأي للمضطر الا ركوبها

اعني الضرورة القصوى التي توجب على الانسان ان يدافع عن نفسه واهله ووطنه .

س ــ هل تنوون عقد مؤتمر ثان مع الجمهوريين ، متى واين ؟

ــ الاتفاقية ، اتفاقية جدة لا تزال سارية المفعول . والمؤتمر لا يزال قائما . وانما اجلت جلسته الخامسة. وحتى الآن لم يبت في الزمن ولا في المكان الذي ستعقد فيه هذه الجلسة لاستئناف المفاوضات .

س ــ هل بدأت القوات المصرية في الانسحاب ؟ ومتى وما هو عدد القوات التي انسحبت بالفعل ؟

ج ــ المفروض حسب اتفاقية جدة ان انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة يبدأ من اليوم الثالث والعشرين من الشهر الماضي ، عندما يجتمع المؤتمرون في حرض . ولا اعلم فعلا هل بدأ الانسحاب ام لا ، وهل بدأوا بذلك . طبيعي لا اعرف عدد القوات التي قد انسحبت او لا تزال باقية . لكنني اعتقد ان هذه من مهمة لجنة السلام ، وان على لجنة السلام ان تتابع هذا الموضوع ، وتتابع تنفيذ اتفاقية جدة . وعليها هي تقع المسؤولية في تحقيق ذلك .

س ــ هل تقبلون اذا بقيت محادثات السلام في حرض مجمدة ان يعهد الى الفريق الثالث في اليمن بمهمة تولي

الحكم خلال الفترة الانتقالية ؟

ج ــ والله انا لا اتصور انه فيه قوى أولى ولا ثانية ولا ثالثة • هنالك الشعب اليمني الذي يجب ان يجد الامكانيات التي تمكنه بارادته الحرة وبدون اي ضغط خارجي من ان يختار نوع نظام الحكم الذي يريده ، ومن ان يختار الحكام الذين يطمئن اليهم والى عدالتهم •

س ــ اذا حلت مشكلة محادثات السلام في حرض بشأن تشكيل الحكومة الانتقالية ورفضت الجمهورية العربية المتحدة فيما بعد سحب قواتها من اليمن ، ماذا سيكون موقفكم ؟

ج ــ انا لا ازال اعتقد ان سيادة الرئيس جمال عبد الناصر عنده شجاعة • وقد تفهم حقيقة الوضع في اليمن ، وانه ليس في صالح مصر ولا في صالح اليمن ولا في صالح العرب ولا في صالح المسلمين ان يبقى الجيش المصري في اليمن • واعتقد انه اذا ساد السلام في اليمن فلا بد ان ذلك يدفع الى ان تسحب الجمهورية العربية المتحدة قواتها من اليمن •

س ــ هل تقبلون بان تشرف الامم المتحدة او الجامعة العربية على تنفيذ اتفاقية جدة؟ وكيف تقترحون ان يتم ذلك؟

ج ــ نحن في الحقيقة نفضل ان تشرف على تنفيذ

اتفاقية جدة وعلى سحب القوات المصرية وايقاف المساعدات السعودية حكومة وطنية يمنية ، كان من المفروض أن مؤتمر السلام في حرض يتفق لكي يختار طريقة الحكم ، ويختار الاشخاص . ولا تزال عندنا آمال كبيرة ان التفاهم السائد ما بين جلالة الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر في امكانه ان يغني عن اتخاذ مثل هذه الخطوة التي قد يكون من الممكن الوصول اليها .

س ــ هل وصلت الى ميناء الحديدة باخرة سوفياتية محملة بالمؤمن والذخائر الى الرئيس السلال ، في اول يوم من أيام المؤتمر ؟ وكيف تفسرون توقيت الوصول ؟

ج ــ والله عندما كنا في حرض وصلتنا مثل هذه الأخبار . وصلتنا أنباء تقول ان باخرة سوفياتية وصلت الى الحديدة مشحونة بالاسلحة ، وانها افرغت حمولتها من الأسلحة . ولكن ليس عندي خبر رسمي عنها . والشرّ دائما لا وقت له ، كل زمن له وقت للشر .

س ــ هل سمعتم ان الصين الشعبية وعدت حكومة السلال بالمساعدة العسكرية والمالية لمتابعة القتال في حالة تخلي الجمهورية العربية المتحدة عنها ؟

ج ــ نعم سمعت ذلك . وكان قد سبق ان زار وفد جمهوري الصين الشعبية يطلب المساعدة على دعم نظامهم

الجمهوري • والدلائل تدل على ان هناك نفوذا كبيرا للصين الشيوعية في اليمن ، وهذا معروف •

س ــ ما هي مهمة التنظيم الشعبي الأخير الذي نظم في صنعاء وحضر اعضاؤه الى حرض ؟

ج ــ يقولون انهم سلّحوا بعض التلاميذ وبعض الغوغائيين ، وان الغرض من ذلك الارهاب ، وبعضهم يفسر ان ما اشرت اليه في المؤتمر الصحفي من ان بعض اعضاء الوفد الذي جاء من صنعاء لم يستطيعوا ان يعبروا عن آرائهم بصراحة ، يرجع الى تهديد وصل اليهم من هذا التنظيم او هذا التخريب الشعبي ، يعني ما نسميه التهديم الشعبي او التخريب الشعبي •

ج ــ يقولون هكذا •

س ــ ما هو سبب توقف الجمهوريين العلني ، او موقف الجمهوريين العلني ، ومناقضة مواقفهم في الجلسات الجانبية ؟

ج ــ هو نفس السبب •••

س ــ هل متباين موقف المدنيين من الجمهوريين كالارياني والنعماني وبين موقف العسكريين من الجمهوريين؟ وما سبب هذا التباين ؟

ج ــ نعم ، وجدت بعض التباين • ولكني لا اعرف

الاسباب الحقيقية الدافعة الا ان يكون الخوف كما صرح الاستاذ نعمان مرات . لا يستطيع كما قلت ان يعبّر عن آرائه ، بينما العسكريون قد يكونون ممن نظم هذا الارهاب .

س ــ هل من قاسم مشترك بين الجانب الملكي والقوة الثالثة ؟

ج ــ كما سبق ان اوضحت في انه يجب ان يكون القاسم المشترك لكل أبناء الشعب ولكل فئاته الذي يجب ان يلتقوا عليه هو ان يحرروا اليمن من الدخيل، وان تكون مصلحة اليمن فوق كل اعتبار، وان يؤمنوا جميعا بأن الشعب اليمني لن يقبل غير النظام الاسلامي الذي يتفق مع دينه ومع تقاليده .

س ــ لماذا في نظركم لم يصل تفسير القاهرة المطلوب لاتفاقية جدة ؟ وهل يمكن معرفة التفاصيل الكاملة لفشل المؤتمر او للبطء في جلساته ونشاطه ؟

ج ــ هذه في الحقيقة هي العقدة التي لم نصل الى فهمها وهو : لماذا ابطأت القاهرة في الرد على سؤال او على استفسار الجمهوريين، وخاصة بعد انتكرم وتفضل الدكتور رشاد فرعون وأبدى بكل صراحة مفهوم المملكة العربية السعودية عن اتفاقية جدة ، وانتظرنا طويلا اكثر من عشرين

يوما ، وظلت القاهرة في صمت . ولا اجد تفسيرا معقولا حتى الآن لمثل هذا . لكنني ارجو الخير ان شاء الله .

س ــ تذكرون معاليكم ان اللقاءات في خارج الجلسات كانت تختلف عنها في داخل الجلسات بين الوفدين الملكي والجمهوري ، اذ كان الجمهوريون يناقضون رسميا في الجلسات ما كانوا يبدونه في خارج الجلسات . فما هو السبب في نظركم؟ وما هي أسباب الضغط من الجمهوريين؟

ج ــ انني قد اشرت الى هذا في صلب البيان الذي القيته . وطبيعي انه كما قلت ، ان القلة من الذين حضروا من الجانب الآخر كانوا ممن يمكن ان يطلق عليهم اهل الحل والعقد . فكانوا بمستواهم الثقافي وبتقديرهم للمسؤولية وبالأسى والحزن الذي لا شك انه كان يحز في نفوسهم لاستمرار المأساة في اليمن ، يودون ان ينطلقوا من نفس الانطلاقة التي انطلقنا منها ، وبحث الموضوع بكل صراحة وبكل حرية وبكل اخلاص. ولكن ثمة قيودا ظلوا محجوزين اليها دون اختيار ، وذلك ما اشرت اليه في جوابي على الاستاذ جورج بيطار ، وفي ما اشرت اليه في صلب البيان ايضا بأنهم كانوا غير مخيرين ، بل شبه مسيرين دعا الى ما اشرتم اليه .

س ــ هل واجه الوفد الملكي ضغطا من الجانب السعودي في لجنة السلام ، ام من اية هيئة سعودية ؟ وبعبارة اوضح:

كيف كان موقف السعوديين حيال المؤتمر ؟

ج ــ والله انا افهم والناس جميعا ، يعرفون ان المملكة العربية السعودية من اول يــوم ، لم تتدخل في شــؤون اليمن ، بل كان موقفها موقف المساعدة بين الاشقاء والاخوة والحلفاء • وبالنسبة لمؤتمر حرض ، فان الوفد الملكي ظل يقول ما يريد بارادته الحرة ، طبق المصلحة للهيئة وللحكومة الذي يمثلها • ولم يحصل اي شيء من ان هناك أي ضغط او تدخل ، لا من هيئة الرقابة السعودية ولا من اعضاء لجنة السلام السعوديين في لجنة السلام •

س ــ كنتم قد ابلغتم لجنة السلام في حرض انكم لا توافقون على تأجيل المؤتمر الى عشرين شباط القادم ، فما هو موقف الجانب الملكي الآن ؟

ــ اقتراح التأجيل كان من الوفد الذي جاء من صنعاء، بعد اسبوع من وصولنا الى حرض • ونحن رفضنا التأجيل وتركنا لهم اكثر من عشرين يوما فرصة ، عسى ان يعودوا الى الحق • ولكن الذي راعنا والذي فاجأنا انهم ذهبــوا واحدا تلو الآخر ، حتى لم يبق في حرض الا القاضي عبد الرحمن الارياني ، وبضعة اشخاص • لذلك اضطرينا ان نقدم مذكرة الى هيئة الرقابة والى لجنة السلام ، نشرح فيها لماذا لم نوافق على التأجيل، من اجل ان نعطي اخواننا فرصة التفكير • ولكن بعد ان رأينا انهم ذهبوا ، قلنا لهم اننــا

سنجد انفسنا مضطرين لان نترك المؤتمر ، وحملناهم المسؤولية على ذلك . ولم يعترض على هذه المذكرة الا الارياني باعتباره رئيس الجلسة الخامسة ، وقوله انه يحدد عشرين شباط لهذه الجلسة الخامسة . ولم نجب نحن على هذا الاقتراح بعد ، وليس هنالك اي تحديد ليوم معين لهذه الجلسة .

س — هل يمكن لمعاليكم ان توضحوا الاسباب الحقيقية التي دعت لفصل مخيم الجانب الملكي عن مخيم الجانب الجمهوري في حرض ، بعد ان كان المخيمان بالاصل مجتمعين ؟ وهل صحيح انه وجد مع بعض العسكريين المرافقين للوفد الجمهوري قنابل يدوية واسلحة رفضوا تسليمها للجنة السلام ؟

ج — والله هذه اثيرت حولها ضجة كبيرة اكثر من اللازم . وصاحب السؤال نفسه كان موجودا هنالك ، ويعرف انه لم يفصل بين الوفد الجمهوري والوفد الملكي الى حد بعيد . يعني لم يزل متقاربا . والذي اعرفه انا انهم كانوا ينحشرون في نطاق ضيق ، وكان الاستعداد هناك غير كامل . كانوا ينتظرون ان الوفد الملكي سيصل خمسة وعشرين عضوا فقط ، لذلك هيأوا لهم خمسا وعشرين خيمة ، وان الوفد الجمهوري سيكونون خمسة وعشرين ، فهيأوا لهم خمسا وعشرين خيمة يعني خمسين خيمة ، بينما

وصل الجانب الجمهوري من صعداء وهم حوالي مائة وخمسين ، ووصل الوفد الملكي وهم حوالي مائتين ، فكان هناك ازدحام وتضايق في هذا النطاق الضيق ، واضطرتنا الحاجة الى نقل المخيم الملكي بعيد شوية في صحراء وفي محل اوسع . وكانت اشاعات من هذا القبيل الذي ذكرتم في سؤالكم ، لكن ليس عندي حقيقة رسمية عنها .

س ــ هل تعتقدون ان الموقف الحاضر بالنسبة لمؤتمر حرض يستدعي تنفيذ المادة التاسعة من اتفاقية جدة ، التي نصت على ان يقوم اتصال مباشر بين جلالة الملك فيصل والرئيس عبد الناصر لدراسة جميع ما يعترض تنفيذ الاتفاقية من عقبات ؟

ج ــ نعم اعتقد ذلك .

س ــ اذا لم يتوصل الطرفان الى حل ، فما هي وجهة نظر الملكيين ؟

ج ــ هي نفس وجهة النظر التي قامت منذ اول يوم، وهي التمسك بالنظام الشرعي لليمن والدفاع عن اليمن حتى النصر ان شاء الله .

س ــ اذا قدّر للمؤتمر ان يواصل اجتماعاته ، فهل ما تزالون عند وجهة نظركم التي كانت سببا في انسحاب الوفد الآخر ، أم ستكون هناك محاولة للتقريب بين وجهات النظر ؟

ج ــ لم تكن وجهة نظرنا ، هي سبب انسحاب الوفد الآخر ابدا . الوفد الاخر كان كما قلت متعندا . ومتصلبا. ثم تهرّب دون ان يشعر بالمسؤولية . ونحن بعد ذلك الذي حدث اضطررنا ان ننذرهم باننا سنترك حرض ، بعد ان تأكّدنا من انه لم يبق منهم غير خمسة اعضاء ، وبعد ان حمّلناهم المسؤولية . امّا وجهة نظرنا فهي مبنية على الدفاع الشرعي عن حق اليمن في الحياة . ثم انه ما دامت المشكلة قد ضاعت ، فيجب ان يجتمع ابناء اليمن ليختاروا طريقة الحكم حسب اتفاقية جدة ، تضمن لهم انسحاب القوات الاجنبية ، ورفع أي ضغط خارجي ، وتكوين حكومة انتقالية مؤلفة من العناصر الطيبة القوية التي تحكم اليمن اثناء فترة الانتقال ، وتمهد للاستفتاء الشعبي الذي يمكن اليمن من اختيار نوع نظام الحكم الذي يريده . فاذا كانت هذه هي التي سببت انسحاب الوفد الآخر، فلينسحبوا الى الآخرة ان شاء الله !

س ــ هل يعتقد معاليكم انه في الامكان عقد اجتماعات بين الجانبين في المستقبل القريب ؟

ج ــ نعم ، اعتقد لا بد من ذلك حتى نصل الى حل سليم ان شاء الله .

س ــ ليس واضح لدى البعض الطريقة التي يتم بها الاستفتاء ، هل ستكون مباشرة او غير مباشرة ؟

ج ــ هذا ما سيتفق عليه الطرفان في جلساتهم القادمة.

س ــ الى اي مدى تعتبرون الجانب المصري مسؤولا عن تعثر محادثات المؤتمر ؟

ج ــ كان من المنتظر ان يفسر الجانب المصري اتفاقية جدة كما فسرها الوفد السعودي . واعتقد انه لو حدث ذلك لكان بالامكان التقريب بين وجهات النظر اكثر .

س ــ هل هناك اي احتمال في الاتفاق على حل وسط مثلا ، كأن القوة الثالثة في اليمن بزعامة ابراهيم الوزير تشكل حكومة انتقالية ريثما يتم الاستفتاء المتفق عليه ؟

ج ــ لا يرد هذا في الطرح . قلنا ان القوة الحقيقية هي الشعب اليمني، ورجال الحل والعقد في اليمن. والشعب اليمني لا يمكن ان يرضى ، يعني لا يمكن ان يسوده السلام ، الا عندما يمنح رجاله كلهم ، بما فيهم السيد ابراهيم الوزير ، حق تقرير مصير انفسهم بانفسهم .

س ــ هل تتوقعون نجاح الحكومة التي ستقام في اليمن من غير الملكيين والجمهوريين ؟

ج ــ اذا كان الملكيون هم من أبناء الشعب ، ومن رجالات الشعب فالجمهوريون كما قلنا ناس طيبون . فالحكومة التي ستقام ستقام منهم !

س ــ ما هي الطريقة التي ترونها ناجحة او ناجعة لاخراج اليمن من مأساته المرة التي يعيشها ، ليحيا حياة كريمة ؟

ج ــ الطريقة التي اراها هي ما دعت اليه اتفاقية جدة ، من ان يتفق اليمنيون على اختيار طريقة للحكم المؤقت ، تضمن لهم الارادة الحرة لاختيار الحكم الذي يريدونه، وخروج القوات المصرية وزوال الضغط الخارجي.

س ــ مارأي معاليكم فيما قيل من ان المؤتمر يستحسن ان يستأنف في المستقبل في بلد محايد غير أرض اليمن ؟

ج ــ هذا سؤال وجيه يمكن ان يدرس .

س ــ متى تتوقعون معاليكم ان يستأنف مؤتمر السلام ، كما يجب ان يكون ؟ وهل تعتقدون ان الظروف المقبلة ستساعد عقد مثل هذا المؤتمر ؟

ج ــ نعم اعتقد ان الظروف ستساعد على عقد مثل هذا المؤتمر . وانه سيعقد قريبا ان شاء الله في جو افضل، آملا بان اخواننا وانا جميعا سنتبصر مسألتنا وقضيتنا التالية ، وان يراقب الله في ذلك والتاريخ والشعب والله الموفق . وشكرا !

الفصل الرابع عشر

الحل: ميثاق الطائف

وبعد ، فلن نترك القارىء دون ان نرشده الى الحل الذي يمكن ــ في نظرنا ــ ان يتفق عليه معظم أبناء اليمن، اذا تحرروا من كل ضغط خارجي وكل مؤثر اجنبي .

الماضي مؤلم . لا شك في ذلك .
والحاضر اكثر ايلاما . لا شك في ذلك ايضا !
والحرب بشعة ، وقد قضت على الاخضر واليابس .
والسلام حلم جميل ، يطمح الى تحقيقه الكثير .
والمصريون لن يستطيعوا البقاء طويلا في « اليمن » .
وسيضطر « اليمنيون » الى الاتحاد والعمل جنبا الى جنب .

وقد يفتقر ذلك الى وقت طويل ، اذا تحكمت الانانية بين القـادة .

وقد يحققون ذلك اليوم او غدا ، اذا تبصّروا في تحمل المسؤولية الكبرى .

كل من يعرف مشاكل اليمن ،
كل من يفهم تاريخ اليمن ،
كل من له صلة وثيقة بابناء اليمن ،
كل من عاش مأساة اليمن منذ انقلاب صنعاء ، حتـى مؤتمر حرض ، ومارس حوادثها ...

كلهم يقولون :

ان الطريق هو العودة الى « ميثاق الطائف » ، الموقع في ١٠ آب سنة ١٩٦٥ .

هو ميثاق سلام .
هو ميثاق وئام .
نفى كل آلام الماضي ،
وأنكر كل شرور الحاضر ،
وبشر بالسعادة للمستقبل .
« ميثاق » الطائف . شطب الطائفية والعنصرية .
أيد المساواة والحرية .
دعا الى الوحدة والعدالة تحت لواء الاسلام ،

حارب الفقر والخوف والجهل والاستبداد .

جمع بين توقيعات « الشيخ » و « السيد » و «الامير» و « القاضي » و « العسكري » و « الوزير » و «التاجر» و « الفلاح » .

ولم يفرق بين الغني والفقير والكبير والصغير ، لانه ميثاق سلام ، لانه ميثاق وئام ، ولأن اليمنيين كلهم اخوة في الدين واللغة والتقاليد .

وفي الخير والشر ، والسعادة والشقاء ...
وهذا هو نص ميثاق السلام :

بسم الله الرحمن الرحيم

من اجل اليمن العزيزة، وفي سبيل اسعاد شعبها الابي، واذعانا للشريعة الاسلامية الغراء ، وتجنبا لاستمرار المأساة التي انزلت باليمن المحن والكوارث ، وايمانا بمبدأ حق الشعب اليمني في تقرير مصيره واختيار النظام الذي يرتضيه بدون اي مؤثر خارجي ، فقد قرر الموقعون أدناه .. الذين يمثلون مختلف فئات الشعب وقبائل اليمن وعاهدوا الله على الالتزام بالمبادىء التالية :

اولا ــ نصرة دين الله واعلاء كلمته ، والتقيد بتعاليم الشريعة الاسلامية السمحاء .

ثانيا ــ وضع مصلحة اليمن ووحدة اراضيه فوق كل اعتبار .

ثالثا ــ التعاون بنية صادقة وتصميم مخلص على وقف المأساة التي تعيشها اليمن ، وايجاد الحلول لتوحيد جهود الشعب اليمني للحفاظ على أمن البلاد وسلامتها .

رابعا ــ وقد اعطى المجتمعون عهدا امام الله بان لا يحمل احدا منهم لا هو ولا من يمثله سلاحا ، بقصد الاعتداء والتآمر على اخيه اليمني .

خامسا ــ نسيان الماضي البعيد والقريب بآلامه واحزانه ،وشروره وآثامه ، ونبذ الاحقاد التي خلّفتها السنون ، لينعم اليمن العزيز على قلوبنا جميعا بشعب موحد متضامن ، تسوده روح المودة والاخاء ، قادر على بناء مستقبله والسير ببلده ــ بمساعدة شقيقاته العربيات ــ الى ذرى المجد والتقدم والرقي .

سادسا ــ افساح المجال امام الشعب اليمني ليعلن ارادته الحرّة في تقرير مصيره واختيار نظام الحكم الذي يرتضنه، بعيدا عن كل مؤثر خارجي، وبعد انسحاب القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة وايقاف المساعدات السعودية .

وتحقيقا لهذه المبادىء فان المجتمعين يعتقدون جازمين ــ بعد أن تدارسوا جميع الظروف والملابسات التي

احاطت بالنزاع القائم في اليمن ـ بأنه لا مخرج واقعيا من هذه المأساة الا بالمرور بفترة انتقال ، تبنى على الأسس التالية ، وهم يرجون جميع الوسطاء الذين يسعون مخلصين لاحلال السلام في ربوع اليمن مساعدتهم على تحقيقها ، وهي :

١ ـ اقامة دولة اليمن تحت اسم « الدولة اليمنية الاسلامية » وتقوم على احكام الشريعة الاسلامية الغراء ، ويسير اعمال هذه الدولة بصورة مؤقتة :

أ ـ مجلس دولة يقوم باختصاصات رئيس الدولة، ويتألف من سبعة الى ثمانية اعضاء، وتمثّل فيه جميع الفئات اليمنية .

ب ـ مجلس وزاري يقوم باختصاصات السلطة التنفيذية، ويتألف من ثمانية عشر الى اربعة وعشرين وزيرا ، وتمثل فيه العناصر الواعية من مختلف الفئات اليمنية .

ج ـ مجلس شورى يوجه ويشرف على اعمال مجلس الوزراء ويساعده في أداء مهمته ، ويتألف من ثمانين عضوا ، وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية.

٢ ـ مهمة هذه الأجهزة الحكومية المؤقتة هي :

أ ـ توطيد الأمن الداخلي والاشراف على سحب

القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ،
وايقاف المساعدات السعودية .

ب ـ التهيئة لاجراء استفتاء عام في اليمن
ينبثق عنه تقرير النظام الاساسي للحكم .

والمجتمعون يدعون جميع اخوانهم في اليمن على اختلاف نزعاتهم ومبادئهم ، الى الانضمام اليهم للخروج باليمن العزيزة من هذه المأساة ، على أساس المبادىء الواردة في هذا الميثاق ، واعلانهم تمسكهم بها ، وموافقتهم على هذا الميثاق لحل هذه المشكلة .

والى ان يتم تجاوب الفئات اليمنية غير الممثلة في هذا الاجتماع على ذلك ، فان المجتمعين سينسقون العمل فيما بينهم ، ومع من سينضم اليهم باذلين جهدهم، متضامنين للتوصل الى تحقيق ما جاء في هذا الميثاق .

وهم يتطلعون في فترة الانتقال وما بعدها ـ بعد تمام الاتفاق بين جميع الفئات اليمنية المختلفة ـ الى المساعدة المادية التي تقدمها الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجميع دول الجامعة العربية ، وذلك ليتمكن الشعب اليمني من بناء بلده وتطويره .

سائلين المولى سبحانه وتعالى ان يوحد كلمة العرب والمسلمين لما فيه صلاح دينهم ودنياهم والله ولي التوفيق

وهو حسبنا ونعم الوكيل .

الطائف : ١٠ آب ١٩٦٥ م ــ ١٣ ربيع الثاني ١٣٨٥ هـ

التواقيع

٥٤١ توقيعا يمثلون مشايخ وعلماء ورجالات اليمن من الملكيين والجمهوريين وكتلة الوسط

وبعد .

فهذا هو الحل السليم ، ان ارادوا حلا سليما .

وهذا هو الصراط المستقيم والطريق الوحيدة التي تؤدي الى السلام .

وميثاق الطائف ، كما سبق ان قلنا ، هو الذي جاء بالرئيس جمال عبد الناصر الى « جدة » ، ليلتقي بالملك فيصل ، ذلك اللقاء الذي أثمر هذه « الاتفاقية » .

الفصل الخامس عشر

اتفاقية جدة

لعل خير ما نختم به هذا الكتاب ، هو نص اتفاقية جدة ، التي وقعها الملك فيصل والرئيس عبد الناصر ، اثر مباحثات دارت بينهما في جدة من ٢٢ الى ٢٤ آب ١٩٦٥ ، وفيما يلي اولا « البيان المشترك » عن المباحثات :

بسم الله الرحمن الرحيم

في الثاني والعشرين من آب (اغسطس) عام ١٩٦٥ ، وصل الى ميناء جدة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة قادما لزيارة بلده واهله في المملكة العربية السعودية ، بدعوة من اخيه جلالة الملك فيصل آل

سعود ملك المملكة العربية السعودية ، ووصلا وتعزيز لمحادثات سبقت بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، تسعى للسلام ومن أجله الى صيانة روح الوحدة العربية والمبادىء العربية .

ولقد كان جلالة الملك فيصل آل سعود في لقاء أخيه الرئيس جمال عبد الناصر ، ترحيبا ومحبة ، تنبعان من طبيعة العلاقات التي ربطت على مجرى التاريخ آمال وامانى الشعبين العربيين في المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة .

ولقد دارت خلال الايام الثلاثة التي قضاها الرئيس جمال عبد الناصر في جدة محادثات بينه وبين صاحب الجلالة الملك فيصل سادها الشعور المخلص بامانة المسؤولية التاريخية ، وبمقتضيات المرحلة الحاضرة من النضال العربي الشامل .

ولقد اشترك في هذه المحادثات عن الجمهورية العربية المتحدة السيد زكريا محي الدين نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، السيد أنور السادات رئيس مجلس الامة في الجمهورية العربية المتحدة ، السيد حسن صبري الخولى الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية العربية المتحدة ، السيد يحى عبد القادر سفير الجمهورية العربية المتحدة في المملكة

العربية السعودية ، السيد احمد شلري سفير الجمهورية العربية المتحدة في اليمن .

وعن المملكة العربية السعودية سمو الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران ، ومعالي الدكتور رشاد فرعون ، وسعادة السيد عمر السقاف وكيل الخارجية ، ومعالي الشيخ محمد علي رضا سفير المملكة بالقاهرة .

ولقد كانت الاهداف الكبرى التي توخاها جلالة الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر طوال المحادثات بينهما ، هي التمكين للارادة الحرة اليمنية وحماية كل المكاسب الوطنية للشعب اليمني ، وتوفير الاستقرار على الارض اليمنية ، لكي يستطيع شعبها المجيد أن يبدأ عملية بناء حياته شرفا وتقدما لنفسه وللامة العربية كلها .

ومن ناحية أخرى فلقد وضع الجانبان امامهما ضرورة وضع العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة حيث كانت ــ وينبغي ان تكون دائما ــ قربا وتعاونا وثيقا ، يقدران على خدمة اماني الشعبين ، وعلى خدمة أمّتهما العربية ، وعلى الاسهام الخلاق في تعزيز وتأكيد السلام العربي والحق العربي والامل العربي حيث يكون .

ولقد توصل الجانبان بتوفيق الله ورعاية من لدنه الى

اتفاق يحقق كل هذه الاهداف ويصونها ويستجيب الى الاماني الصادقة التي علقتها جماهير الشعوب العربية على اجتماع جدة ويفي بامانة الاسلام والقومية .

وتدعيما وتوثيقا لهذه الخطوة المباركة ، فان الرئيس جمال عبد الناصر قد وجه الدعوة الى جلالة الملك فيصل ليقوم بزيارة الجمهورية العربية المتحدة .

وفيما يلي نص اتفاقية جدة ، التي انبثقت عن المباحثات بين الملك والرئيس ، وكانت منطلق مؤتمر حرض :

ان الهدف الذي قصد اليه الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل في مباحثاتهما التي تمت في جدة ايام ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ربيع الثاني ١٣٨٥ (الموافق ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ آ ١٩٦٥) هو التمكين للارادة الحرة للشعب اليمني ، حتى تكون قادرة على خدمة الآمال الكبيرة التي تحدوا هذا الشعب العربي المجيد ، وتوفير جو السلام الذي يعطي هذه الآمال موضوعيا المناخ الملائم للنمو والازدهار ـ هذا فضلا عن ازالة كل سبب للخلاف الطارىء بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وتوثيق الروابط التاريخية بين شعبيهما، وتأكيد الحرص على الرغبة الاكيدة في صون هذه الروابط من مضاعفات أي سبب للخلاف .

وفيما يخص علاقات الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالموقف الحالي في اليمن ، فان الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر ـ بعد الاتصال بكل ممثلي الشعب اليمني وقواه الوطنية والتعرف على رغباتها ـ يريان ان طريق الحق والامان لمواجهة المسؤولية تجاه الشعب اليمني، وضمانا للهدف الذي قصد اليه من الاجتماع، يتحقق على النحو التالي :

١ ـ يقرر ويؤكد الشعب اليمني رأيه في نوع الحكم الذي يرتضيه لنفسه وذلك في استفتاء شعبي في موعد اقصاه ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ .

٢ ـ تعتبر المدة الباقية حتى تاريخ الاستفتاء فترة انتقالية بقصد الاعداد والترتيب للاستفتاء المذكور .

٣ ـ تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة في تشكيل مؤتمر انتقالي ، يتكون من خمسين عضوا ويمثل جميع القوى الوطنية وأهل الحل والعقد للشعب اليمني ، بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة حسب ما يتم الاتفاق عليه . ويجتمع المؤتمر المذكور في مدينة حرض يوم ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، وعلى هذا المؤتمر القيام بالمهام التالية :

أ ــ تقرير طريقة الحكم في فترة الانتقال وحتى اجراء الاستفتاء الشعبي .

ب ــ تشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم خلال فترة الانتقال .

جـ ــ تقرير شكل ونظام الاستفتاء الذي سيتم في موعد اقصاه ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ .

٤ ــ تتبنى الحكومتان قرارات المؤتمر الانتقالي اليمني المذكور وتدعمانها ، وتتعاونان في انجاح تنفيذها . وتعلنان من الآن قبولهما لوجود لجنة محايدة منهما معا للمتابعة والاشراف على الاستفتاء ، وذلك فيما اذا قرر المؤتمر ضرورة لوجود مثل هذه اللجنة المحايدة .

٥ ــ تقوم المملكة العربية السعودية على الفوربايقاف كافة عمليات المساعدة العسكرية بجميع انواعها او استخدام الاراضي السعودية للعمل ضد اليمن .

٦ ــ تقوم الجمهورية العربية المتحدة بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن في ظرف عشرة شهور ابتداء من يوم ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ .

٧ ــ يوقف الاشتباكات المسلحة في اليمن فورا وتشكل لجنة سلام مشتركة من الجانبين تقوم بما يأتي :

أ ـ مراقبة وقف اطلاق النار بواسطة لجان خاصة للمراقبة .

ب ـ مراقبة الحدود والموانيء وايقاف المساعدات العسكرية بجميع انواعها، اما المساعدات الغذائية فتتم تحت اشرافها . وللجان المراقبة المذكورة ان تستخدم وسائل التنقل اللازمة ، ويمكن لها ان تستخدم بحرية الاراضي اليمنية ، كما يمكنها ان تستخدم الاراضي السعودية ـ اذا دعت الضرورة لذلك ـ التي توصلها لنقط المراقبة التي سوف يتفق عليها .

٨ ـ تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة وتعملان ايجابيا على تأمين تنفيذ هذا الاتفاق، وفرض الاستقرار في الاراضي اليمنية حتى اعلان نتيجة الاستفتاء ، وذلك بتخصيص قوة من الدولتين تستخدمها اللجنة عند اللزوم للقضاء على أي خروج على هذا الاتفاق أو أي عمل على تعطيله أو اثارة القلاقل في سبيل نجاحه .

٩ ـ بغية دفع التعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الى التقدم ، واجتياز المرحلة الحالية الى الوضع الطبيعي كما كانت وكما ينبغي ان تكون عليه العلاقات بين البلدين ، يتم اتصال مباشر بين الرئيس

جمال عبد الناصر وجلالة الملك فيصل لتلافي حـدوث أي مصاعب تقف في طريق تنفيذ هذا الاتفاق .

***

هذه هي اتفاقية جدة . ثم ماذا ؟

كان مؤتمر « حرض » ، وحدث ما سجلناه في هذا الكتاب .

فليتطلع التاريخ الى ما ستسفر عنه الايام !

الى اليمين : لجنة المراقبة فـــي المؤتمر ، المؤلفة من اللواء عبد العزيز سليمان (مصري) والدكتور رشـــاد فرعون (السعودية) .

صوره جامعة في المؤتمر من اليمين: اللواء عبد العزيز سليمان (مصري) احمد الشامي (ملكي) الشيخ عبـد الله بن حسين الاحمر (جمهـوري) العقيد علي سيف الخولاني (جمهوري) القاضـي عبـد السـلام صبره (وزيـر جمهوري) الشيخ نعمان بـن فايـد (جمهوري منشق) الشيخ السخاني مرافق بن الاحمر .

السيد عبد الرحمن الارياني والاستاذ احمد محمد النعمان ، يسيران يدا بيد
في المؤتمر .

السيد عبد الرحمن الارياني يتكلم في المؤتمر الصحفي الجمهوري في حرض ، والى جانبه الاستاذ النعمان.

السيد احمد الشامي يتكلم فـــي المؤتمر الصحفي الملكـي في حـرض ٠

في المؤتمر الملكي الصحفي :

مـــن اليمين :

صحفي سعودي ، محمد عبد القدوس الوزير ، الشريف محمد الضبن النقيب ، الشيخ علي الشايف شيخ مشايخ بكيل

خيام معسكر حرض حيث يقيم اعضاء الوفود اليمنية الى مؤتمر السلام
ويقوم بحراسة المعسكر قوات سعودية ـ مصرية مشتركة .

في الصورة اعلاه المخيم الذي يجتمع فيه اعضاء المؤتمر ، تحيط به الاسلاك الشائكة لحماية المجتمعين • وقد ظهر في الصورة جنديان مصريان وجنديان سعوديان •

الفهرست

ص

تصدير ٥

عرض تاريخي ١٣

الفصل الاول :
الجلسة الاولى ٣٣

الفصل الثاني :
الجلسة الثانية ٣٥

الفصل الثالث :
الجلسة الثالثة ٤٩

وقف
الهيئة العامة للأوقاف
General Authority of Awqaf

الفصل الرابع :
الجلسة الرابعة ٩٥

الفصل الخامس :
مذكرة كتلة الوسط ١٥١

الفصل السادس :
المؤتمر الصحفي للوفد الملكي ١٦٦

الفصل السابع :
المؤتمر الصحفي للوفد الجمهوري ١٨١

الفصل الثامن :
مذكرة الشامي وجواب الارياني ٢٠١

الفصل التاسع :
مذكرة الارياني وجواب الشامي ٢٠٥

الفصل العاشر :
جوابا فيصل وعبد الناصر ٢١١

الفصل الحادي عشر :
تأجيل المؤتمر ٢٢١

الفصل الثاني عشر :
سلامة اعضاء الوفدين ٢٢٥

الفصل الثالث عشر :
حديث الارياني في القاهرة
وحديث الشامي في جـده ٢٢٩

الفصل الرابع عشر :
الحل : ميثاق الطائف ٢٥٧

الفصل الخامس عشر :
اتفاقية جدة ٢٦٥

وقف
الهيئة العامة للأوقاف
General Authority of Awqaf
مكة
الجامع الكبير

انتهى طبع هذا الكتاب في
اليوم الثالث من شباط (فبراير)
١٩٦٦ على مطابع مؤسسة
الانتاج الطباعي في بيروت .

الهيئة العامة للأوقاف
General Authority of Awqaf